الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور-خنشلة-
Abbes Laghrour University - Khenchela-

كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economic Sciences,
Commercial and Management Sciences
Department of Economic Sciences

الشمول المالي ودوره في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية العربية في ظل الاقتصاد الرقمي (دراسة عينة من الدول العربية)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
حمادي زبيدة

إشراف الدكتور:
جباري عبد الجليل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. زعيمي رمزي	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	رئيسا
د. جباري عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
د. نصراوي دنيا زاد	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرف مساعد
د. عروف راضية	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
د. شيبان سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
د. سمير عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	مناقشا
د. كينة عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

{آَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (285) لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286) }

الآية 285–286 سورة البقرة

شكر وعرفان

اشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحصده حمدا كثيرا في المبتدئ والمنتهي.

وبعد انطلاقا من قوله تعالى: " ومن شكر فإنما يشكر لنفسه " (النمل 40)

ومن قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لكل من مد يد العون والمساعدة، وفي مقدمة ذلك استاذي الفاضلان الدكتور "جباري عبد الجليل" والدكتورة "نصراوي دنيا زاد" اللذان أشرفا على هذا العمل وكانت لملاحظاتهما القيمة وتوجيهاتهما السديدة واخلاقهما الطيبة ومعاملتهما الكريمة وجهة في انجاز هذه الاطروحة

هذا، ولا أنسى أيضا أن أوجه تحية خالصة الى جميع أساتذتي بجامعة خنشلة الذين قاموا بتشجيعي، وأخص بالذكر الأستاذين الفاضلين، "رزقي وائل" و"لعور أكرم"، فلهما عظيم شكري وتقديري وجزاهما الله مني خير الجزاء.

وشكر خاص لكافة عمال الطاقم الإداري بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة عباس لغرور.

كما لا يفوتني أن أوجه تحية شكر خالصة لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم وقبولهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة واثرائها بمعلوماتهم القيمة.

الاهداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم الى الأمان، معلم البشرية الأول سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى صاحبة الحبل السري الذي لايزال أثرها باقيا في حتى الآن ... إلى من أبصرت بها طريق حياتي واستمديت منها قوتي واعتزازي بذاتي ... الى الكفاح الذي لا يتوقف، الى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار وان لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الايمان والتخطيط السليم، الى روحي وينبوع الحنان والعطاء المتفاني مدى عمري ... الى امي الغالية امد الله في عمرها، وجزاها الله عني خير الجزاء.

إلى الذي وهبني كل ما يملك دون ان يبخل عليا بشيء، حتى احقق له أماله ... إلى من كان يدفعني إلى الأمام لنيل المبتغى ... إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بمعناها كلها، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات عظيمة مترجمة في تقديسه للعلم الى مدرستي الأولى في الحياة، إلى أعظم وأعز حبيب في حياتي أبي الغالي دمت لي طول العمر، إلى ريحان جدي حبيبي رحمه الله، إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج ذكراهم فؤادي اخواتي " كنزة، رانية، اكرام، نورهان".

إلى أبي الثاني "بدر الدين" إلى ذاك الجبل الذي عندما تميل بي الدنيا أسند نفسي عليه عند الشدائد كيف لا أحبك ورب الكون قال سنشد عضدك بأخيك، اللهم إني استودعك إياه فاحفظه بعينك التي لا تنام.

إلى الذي بذل كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة استاذي المشرف ومنير دربي الدكتور "جباري عبد الجليل" عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الملخصات

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية العربية في ظل الاقتصاد الرقمي، واعتمدنا في سبيل ذلك على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث عمدت الدراسة من خلال المنهج الوصفي إلى الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، والمتعلقة أساسًا بكل من الشمول المالي، الاقتصاد الرقمي، النظام المصرفي، الكفاءة المصرفية، أمّا من خلال المنهج التحليلي فقد عملت الدراسة على معالجة بيانات سنوية لعينة مكونة من 03 دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر للفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية 2019، وهذا بالاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون (Pearson) والبرنامج الإحصائي "Spss23"، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: في المملكة العربية السعودية توصلنا إلى وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية ممثلة في نسبة كفاية رأس المال ونسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، فتوسع نطاق الشمول المالي يؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية للمصارف وارتفاع مستويات فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، في حين تمّ التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق المساهمين، حيث ينخفض هذا الأخير بفعل ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصارف الناجمة عن الاستثمار في البنية التحتية وتوسع الخدمات المصرفية، وفي الإمارات العربية المتحدة تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول، أي عدم قدرة المصارف على تحقيقها لكفاءة عالية في إدارة التكاليف في ظل التوسع في الخدمات المصرفية، أمّا في الجزائر فقد بينت نتائج الدراسة أنّ مؤشرات الشمول المالي ترتبط بعلاقة طردية قوية مع صافي أرباح المصارف، أي أنّ زيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية يعمل على تعزيز الفرص التجارية والعمليات المالية للبنوك الجزائرية، وترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، اقتصاد رقمي، نظام مصرفي، كفاءة مصرفية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر.

Abstract

This study aimed to determine the role of financial inclusion in increasing the efficiency of the Arab banking system in light of the digital economy, and for that, we used both of the descriptive approach and the analytical approach, Through the descriptive approach, the study sought to cover the various theoretical aspects of the subject which related to financial inclusion, the digital economy, the banking system, and banking efficiency, as for the analytical approach, the study processed annual data for a sample of 03 countries: the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Algeria, for the period (2013 – 2019), and this Using the Pearson correlation coefficient and the statistical program Spss23. The study concluded with a number of results, the most important of it are: In the Kingdom of Saudi Arabia, we found that there is a direct and strong correlation between indicators of financial inclusion and indicators of banking efficiency, represented by the capital adequacy ratio and the ratio of loan allocations to total non-performing loans. therefore, expanding the scope of financial inclusion leads to an increase in investment opportunities for banks and an increase in the levels of examination and evaluation of the risks associated with the loans granted, while it was found that there is an inverse relationship between financial inclusion indicators and the rate of return on equity, as the latter decreases due to the increase in the operational costs of the resulting banks On investment in infrastructure and the expansion of banking services, and in the United Arab Emirates it was found that there is an inverse relationship between indicators of financial inclusion and the rate of return on assets, that is, the inability of banks to achieve high efficiency in managing costs in light of the expansion of banking services. However, in Algeria, the results of the study showed that financial inclusion indicators are linked to a strong positive relationship with the net profits of banks, meaning that increasing access to banking services works to enhance commercial opportunities and financial operations of Algerian banks, and is linked to an inverse relationship with the ratio of loan allocations to total non-performing loans.

Keywords: Financial inclusion, digital economy, banking system, banking efficiency, Saudi Arabia, United Arab Emirates, Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... **I**

الاهداء ..... **II**

الملخصات ..... **iii**

فهرس المحتويات ..... **V**

فهرس الأشكال ..... **XI**

فهرس الجداول ..... **XII**

قائمة الرموز والمختصرات ..... **xvi**

فهرس الملاحق ..... **xvii**

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والاقتصاد الرقمي **1**

تمهيد **1**

المبحث الأول: مدخل نظري للشمول المالي **2**

المطلب الأول: نشأة، مفهوم وخصائص الشمول المالي **2**

1. نشأة الشمول المالي 2

2. مفهوم الشمول المالي 4

3. خصائص الشمول المالي 6

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي **7**

1. أهمية الشمول المالي 7

2. أهداف الشمول المالي 11

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي **13**

1. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية 14

2. ضعف الوعي والثقافة المصرفية 14

3. ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) 15

4. محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة 15

5. ارتفاع معدلات الفقر والمرض 16

6. ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر 16

المبحث الثاني: تطبيق الشمول المالي (الركائز، المبادئ، الأبعاد والقياس) **17**

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي **17**

1. البنية التحتية المالية 17
2. الحماية المالية للمستهلك 18
3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع 19
4. التثقيف المالي 20
المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي 22
1. مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر (تورنتو 2010) 23
2. مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (تشينغدو 2016) 25
3. مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (السعودية 2020) 26
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي 28
1. أبعاد الشمول المالي 28
2. مؤشرات قياس الشمول المالي 31
المبحث الثالث: عموميات حول الاقتصاد الرقمي 36
المطلب الأول: نشأة، مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي 36
1. نشأة الاقتصاد الرقمي 36
2. مفهوم الاقتصاد الرقمي 38
3. خصائص الاقتصاد الرقمي 42
المطلب الثاني: أهمية، عناصر وركائز الاقتصاد الرقمي 44
1. أهمية الاقتصاد الرقمي 44
2. ركائز الاقتصاد الرقمي 45
3. عناصر الاقتصاد الرقمي 49
المطلب الثالث: عوامل ومؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي 50
1. عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي 50
2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي 52
خلاصة 56
الفصل الثاني: التأصيل النظري للنظام المصرفي والكفاءة المصرفية 57
تمهيد 57
المبحث الأول: عموميات حول النظام المصرفي 58
المطلب الأول: مفهوم، أهمية وأهداف النظام المصرفي 58
1. مفهوم النظام المصرفي 58

2. أهمية النظام المصرفي 59
3. خصائص النظام المصرفي 60
المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي..... 61
1. البنك المركزي 61
2. البنوك التجارية (التقليدية)..... 65
3. البنوك المتخصصة..... 68
4. البنوك الاستثمارية..... 70
5. البنوك الإسلامية..... 71
المطلب الثالث: إجراءات، مراحل وشروط النظام المصرفي..... 72
1. إجراءات إصلاح النظام المصرفي 72
2. مراحل إصلاح النظام المصرفي 73
3. شروط نجاح النظام المصرفي 76
المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية 77
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الكفاءة المصرفية 77
1. مفهوم الكفاءة 77
2. مفهوم الكفاءة المصرفية 79
3.أهمية الكفاءة المصرفية..... 80
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية 81
1. الكفاءة الإنتاجية..... 81
2. كفاءة وفورات الحجم..... 84
3. كفاءة وفورات النطاق 86
4. الكفاءة X- 87
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية 87
1. الربحية 88
2. درجة المنافسة..... 88
3. درجة المخاطرة..... 89
4. العوامل الإدارية 89
5. اللوائح والتشريعات الحكومية 90
6. الظروف الاقتصادية 90

المبحث الثالث: الكفاءة المصرفية بين القياس والصعوبات 91
المطلب الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية 91
المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية 95
1. طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA) 95
2. طريقة حد التكلفة العشوائية 99
3. طريقة التوزيع الحر 100
4. طريقة الحد السميك TFA 100
المطلب الثالث: معيار CAMELS لقياس الكفاءة المصرفية 101
1. مفهوم معيار CAMELS 101
2. مزايا معيار CAMELS..... 102
3. طريقة استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة المصارف 103
4. مقومات معيار CAMELS 103
المطلب الرابع: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية 107
1. صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات 107
2. صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات..... 108
3. تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية 109
خلاصة 110
الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية لواقع كفاءة المصارف العربية في ظل التوجه إلى الشمول المالي والاقتصاد الرقمي..... 111
تمهيد 111
المبحث الأول: عمليات انتقال الشمول المالي في ظل التوجه إلى الاقتصاد الرقمي 112
المطلب الأول: جهود وسياسات الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي 112
1. الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية العربية 112
2. دور صندوق النقد العربي في دعم سياسات الشمول المالي في الدول العربية 116
3. معوقات وتحديات تطور الشمول المالي في البلدان العربية..... 118
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية 122
1. نسبة الافراد البالغين اللذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية..... 122
2. نسبة الافراد البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسات مالية رسمية 124
3. نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من مؤسسات مالية رسمية..... 127

4. نسبة الافراد البالغين الذين تلقوا اجورهم عبر حساباتهم في المؤسسات المصرفية..... 129
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية..... 131
1. نسبة الافراد الذين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول الى الانترنت 131
2. نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الدفع الالكتروني 133
3. مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الخصم والائتمان 135
4. نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم 137
5. نسبة الافراد البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت لشراء شيء ما 140
المبحث الثاني: تجارب دول عربية مختارة في مجال الشمول المالي 142
المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية..... 142
1. الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية 143
2. مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية 144
المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية..... 150
1. واقع الخدمات المالية الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة 150
2. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة..... 152
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في تحقيق الشمول المالي 162
1. مؤشر عدد المودعين في البنوك حسب الفئات في الجزائر 162
2. مؤشر إجمالي المودعين في الخزينة العمومية في الجزائر 164
3. مؤشر إجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي في الجزائر 165
4. مؤشر عدد المقترضين من البنوك حسب الفئات في الجزائر 167
5. مؤشر عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر 169
6. مؤشر عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر 171
7. مؤشر عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية..... 172
8. مؤشر عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر 174
9. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر 176
المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة (دراسة إحصائية تحليلية للفترة 2013-2019) 178
المطلب الأول: واقع المنظومة المصرفية العربية 178
1. تطورات ودائع المنظومة المصرفية العربية 179
2. تطورات النشاط الاقراضي للمنظومة المصرفية العربية..... 180

3. تطور مؤشرات السلامة المصرفية (المخاطرة) في المنظومة المصرفية العربية 182
4. تطور مؤشرات الربحية في المنظومة المصرفية العربية 186
المطلب الثاني: وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة) 189
1. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية 189
2. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة 192
3. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر 194
المطلب الثالث: دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة) 197
1. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية 197
2. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة..... 200
3. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر 202
المطلب الرابع: تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة) 204
1. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية 204
2. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة 210
3. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر ... 215
خلاصة 220
خاتمة 221
قائمة المراجع..... 231
قائمة الملاحق..... 247

فهرس الجداول والأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	النموذج العام للدراسة	**ن**
01-01	الركائز التي يُعتمد عليها لبناء شمول مالي متوازن حسب البنك الدولي	**21**
02-01	أبعاد الشمول المالي	**30**
01-02	قياس الكفاءة الفنية والتخصيصية والكلية في المؤسسات المصرفية	**82**
02-02	وفورات الحجم في المؤسسات المصرفية	**85**
01-03	نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية	**117**
02-03	تطور الفرق (الفجوة) بين نسبة امتلاك واستخدام الافراد البالغين لبطاقات الخصم والائتمان في الدول العربية (2014-2021)	**140**
03-03	نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لمؤسسات بريدية تقدم خدمات مالية في سنة 2021	**167**
04-03	نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لوكالات فرعية خاصة بالبنوك في سنة 2020	**174**
05-03	نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لأجهزة الصراف الآلي وماكينات الصرف الآلي التابعة للمؤسسات البريدية في سنة 2021	**177**
06-03	مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية للفترة (2013-2019)	**205**
07-03	مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الامارات العربية المتحدة للفترة (2013-2019)	**210**
08-03	مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر للفترة (2013-2019)	**215**

166	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أهداف الشمول المالي	13
02-01	مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر (2010)	21
03-01	مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (2016)	25
04-01	مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (السعودية 2020)	27
05-01	مؤشرات قياس الشمول المالي	33
01-02	التمييز بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي	40
01-02	النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية	83
02-02	التدابير والإجراءات الرقابية المتخذة التي تتخذها المصارف بناءً على درجة التصنيف	103
01-03	الإجراءات المتخذة من طرف الدول العربية لتبني وتعزيز استراتيجية الشمول المالي	113
02-03	أسباب عدم امتلاك حساب بالمؤسسات المالية الرسمية للأشخاص الباغين في الدول العربية خلال سنة 2021	120
03-03	نسبة (%) الافراد البالغين الذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)	123
04-03	نسبة الافراد البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)	125
05-03	نسبة (%) الافراد البالغين الذين اقترضوا أموال من مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)	127
06-03	نسبة الافراد البالغين الذين تلقوا اجورهم عبر حساباتهم في المؤسسات المصرفية (2014-2021)	129
07-03	نسبة الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول الى الانترنت في عام 2021	132
08-03	نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يستخدمون الدفع الالكتروني	134

	(2014-2021)	
09-03	نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يمتلكون بطاقات الائتمان والخصم (2011-2014)	**136**
10-03	نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم (2014-2021)	**138**
11-03	نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت لشراء شيء ما (2017-2021)	**141**
12-03	عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة (2010-2019)	**145**
13-03	عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة (2010-2019)	**146**
14-03	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة (2010-2019)	**148**
15-03	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة (2010-2019)	**149**
16-03	نسبة السكان البالغين (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم والائتمان في الامارات خلال السنوات (2011-2021)	**154**
17-03	نسبة البالغين (15+) الذين انتقلوا رقميًا في الإمارات، السنوات (2014-2021)	**156**
18-03	النسبة المئوية للسكان البالغين (15+) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حسابات مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2017	**159**
19-03	القنوات المستخدمة في استلام الأجور من القطاع العام والخاص في الإمارات العربية المتحدة خلال (2014-2020)	**161**
20-03	عدد المودعين في البنوك حسب الفئات في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)	**163**
21-03	إجمالي المودعين في الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	**165**

22-03	إجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	166
23-03	عدد المقترضين من البنوك حسب الفئات في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)	168
24-03	عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة (2012-2020)158	170
25-03	عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة (2012-2020)	171
26-03	عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2009-2020)	173
27-03	عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2009-2020)	175
28-03	عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2009-2020)	176
29-03	تطور الودائع لدى المصارف العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)	179
30-03	القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)	181
31-03	تطور معدل كفاية رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)	183
32-03	تطور معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كأحد مؤشرات السلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)	185
33-03	تطور ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)	187
34-03	تطور معدل العائد على حقوق المساهمين كأحد مؤشرات الربحية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)	188
35-03	وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية (2013-2019)	190
36-03	وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات	193

	العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)	
37-03	وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)	**196**
38-03	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2019)	**198**
39-03	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)	**200**
40-03	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)	**202**
41-03	اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية	**209**
42-03	اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة	**214**
43-03	اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر	**219**

قائمة الرموز و المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الانجليزية	التسمية باللغة العربية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
AFI	Alliance for Financial Inclusion	التحالف العاملي للشمول المالي
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
ISDB	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية
OECD	The Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
INFE	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
WB	World Bank	البنك الدولي
AMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
CGAP	The Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
SMEFF	Small and Medium Enterprises Finance Forum	منتدى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2019)	**247**
02	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)	**248**
03	العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)	**249**

المقدمة

المقدمة

أصبح الشمول المالي أمرا بالغ الأهمية خاصة بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 أين تظافرت جهود المؤسسات المالية الدولية مجتمعة من أجل السعي وراء تحقيق هذا المفهوم، لعل انعكاسات الازمة السابقة وغيرها من الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي جعلته ضرورة وحتمية يعتلي سدة أعمال البنوك المركزية في العالم من أجل تقوية الاقتصاد المحلي للدول، فضلا على أدواره المتعددة الأوجه: كمحاربة الفقر وتقليص كمعدلات البطالة، وكذا تقليص التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع، كما أنه يتيح مجموعة من المزايا ذات البعد المالي والمصرفي للبلد إذ يمكن من توزيع الموارد المالية وانتقالها في مختلف الحلقات التي تربط النظام المالي بالاقتصاد العيني بطريقة واضحة وسهلة، ما يجعل الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية تصل إلى أصحابها، الأمر الذي يمكن من حشد وتعبئة الموارد المالية داخل الاقتصاد الرسمي، وبالتالي يسمح بتعزيز أوجه النشاط الاقتصادي: كمعدلات النمو الاقتصادي، وتوفير السيولة في الوقت والمكان الملائمين.

وما زاد الشمول المالي أهمية هو التطورات المتسارعة للاقتصاد الرقمي، خاصة في الجانب المالي (التقنية المالية)، أين أصبح للابتكار المالي دور كبير في تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المصرفية بشكل شامل وعادل وبالتالي يتم القضاء على اقتصاد الظل الذي يشكل منه نشاط بنوك الظل (shadow banking) الجزء المتعاظم في تقديم وتمويل النشاط الاقتصادي للقطاع الأسري والمشروعات على حد سواء الأمر الذي أفضى إلى تأثيرات غير مرغوبة على اقتصاديات الدول ساهمت في نشوب الأزمة المالية 2008.

إن الأهمية السابقة للشمول في ظل تنامي الاقتصاد الرقمي بدون شك ستولد تأثيرات تمس القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص، وبالتالي سيكون هناك دور منتظر للشمول المالي في ظل هذه الميزة على القطاع المالي المصرفي إذ سيمكن البنوك والمؤسسات المالية بتقديم باقة خدماتها ومنتجاتها التمويلية بشكل من الكفاءة التي من الممكن جدا أن تصل إلى مستويات عالية، فعند تبني التكنولوجيا والابتكار في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية عبر الهواتف الذكية والانترنت وغيرها، سيوفر للبنوك فرصة تسويق منتجاتها بطريقة ميسورة تسمح بتخفيض تكلفة رأس المال وتعظيم أرباحها، وبالتالي هنا يطرح مفهوم الكفاءة المصرفية بقوة وهذا نتيجة ما يمكن أن يتمخض بعد إقحام التقنية المالية في عمليات الشمول المالي.

أمام تعاظم دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة المصارف عززت البنوك المركزية العالمية أنظمتها المصرفية بذلك، حيث قامت باستنفاذ خطوات الشمول المالي على المستوى المحلي وقطعت أشواط كبيرة فيها

إذ قامت مجموعة العشرين (G20) بالاعتراف بأهمية الشمول المالي ودورها في رفع كفاءة النظم المصرفية في شكل مبادرات تنطوي ضمن محاور أجندة التنمية المالية العالمية المبرمجة لديها، على هذا الأساس قام البنك الدولي بتحديد رؤية 2020 من أجل الوصول إلى تعميم الخدمات المالية، وبذلك تكون هناك مساحة فسحت المجال أمام كل من البلدان المتقدمة والنامية لتبني هدف الشمول المالي بشكل استراتيجي يضمن تنفيذ سياساتها لاسيما المتعلقة بالجوانب المالية التي تشكل فيها المصارف المحور البارز، والدول العربية ليست بمعزل عن ذلك كونها شهدت العديد من المبادرات تصب في شكل سياسات تسعى من خلالها إلى تنفيذ مبادرات الشمول المالي من أجل الرفع من مستوى كفاءة أنظمتها المصرفية بنحو عال يضمن استقرار نظامها المالي، على هذا الدرب سارت مجموعة من الدول (عينة الدول المختارة في الدراسة) في هذا الاتجاه، إذا نجد أن المملكة العربية السعودية قدمت العديد من المبادرات إذ بلغ مؤشر الشمول المالي فيها سنة 2019 قيمة (وهو 56,4 بعدما كان بقيمة أقل سنة 2018 أين قدر بـ 52,7، على نفس النهج سارت الامارات العربية المتحدة، كما قامت دولة الجزائر بتنفيذ عمليات الشمول المالي بعد مجموعة من المبادرات التي قام بها بنك الجزائر خاصة في العقد الثاني من الالفية الجديدة وما تلته من قوانين وتنظيمات كالنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 كوجه يعزز الشمول المالي في الجزائر.

إن الأرقام السالفة الذكر تكشف عن عمق الإصلاحات والمبادرات التي قامت بها هذه الدول، والتي من الممكن أن يراد بها تسخير مفهوم الشمول المالي لخدمة أجهزتها المصرفية والرفع من مستويات الكفاءة فيها لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي المتعددة.

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يتحقق دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة منظومة المصارف العربية في ظل تنامي الاقتصاد الرقمي؟"

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية؟ وهل كانت تجارب الدول محل الدراسة ناجحة؟

- ما هي المستويات التي بلغتها المنظومة المصرفية العربية في السنوات الأخيرة؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر؟

1. فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية المذكورة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

- سعت الدول العربية إلى تبني العديد من الإجراءات والسياسات الرامية لتعزيز الشمول المالي، وباستثناء دول الخليج العربي لا تزال بقية الدول العربية بعيدة عن المستوى المطلوب، كما حققت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية تجارب ناجحة في هذا المجال، في حين لم ترتقي تجربة الجزائر للمستويات العالية التي بلغتها هتين الدولتين؛
- شهد النظام المصرفي في الدول العربية تطور وتحسن ملحوظ في التشريعات المصرفية واللوائح بما يضمن استقراره وحماية المستثمرين والمودعين، كما شهد أداءه أيَضًا تحسن كبير خلال الفترة الأخيرة وهذا في كل من إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي؛
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية؛
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة؛
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر.

2. أهمية الدراسة

تبرز هذه الدراسة أهمية علمية وعملية بالغة، فإذا كان لموضوع الشمول المالي وأدواره المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام قد أخذ قسطا وافرا من الدراسات، إلاّ أن معرفة أدواره على نواحي الاقتصاد الجزئي لا تكاد تكون محدودة نظرا للعديد من المستجدات التي تفرضها أنماط الحياة الاقتصادية، والتي غيرت سلوك المتعاملين الاقتصادين في العالم بشكل مجمل، ليس فقط بل أيضا من جانب السلوك المالي لهؤلاء المتعاملين، وتعدى الأمر ذلك ليصبح موضوع الشمول المالي موضوع بحث على مستوى الهيئات والمؤسسات المالية للدول، خاصة على مستوى المصارف في العالم والتي تريد أن تجد لنفسها فرصة للبقاء في غمار المنافسة الشديدة التي تمليها العديد من المتغيرات لعل أبرزها تنامي مفهوم الاقتصاد الرقمي بسرعة فائقة، الأمر الذي يسمح لها برفع مستوى كفاءة أعمالها من خلال ما تتيحه من باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، وبالتالي تزداد أهمية هذه الدراسة علميا من خلال اقحام متغير الشمول المالي لمعرفة أدواره التي من الممكن أن يساهم بها لرفع مستوى كفاءة المصارف في ظل الاقتصاد الرقمي.

أمّا الأهمية العملية، فتكمن في كون الدراسات العملية في هذا الحقل الضيق قليلة جدا إذا ما نظرنا إلى حالة الدول العربية التي من بينها بلدنا الجزائر، وهذا ما سيقودنا لإجراء هذه الدراسة واختبار علاقة الشمول المالي بالكفاءة المصرفية على أرض الواقع في عينة من البلدان العربية هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية:

- عرض للإطار الفكري والنظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الشمول المالي، الاقتصاد الرقمي، النظام المصرفي والكفاءة المصرفية؛
- تسليط الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستويات الشمول المالي، وكذا أهم الطرق المعتمدة في تقييم الكفاءة المصرفية؛
- معرفة عمليات الانتقال التي شهدتها الدول العربية في مجال الشمول المالي والشمول المالي الرقمي بعد تبيان الجهود والمبادرات التي باشرتها في سبيل ذلك موازاةً مع تصاعد الاقتصاد الرقمي؛

– عرض لتجربة كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر في مجال الشمول المالي، باعتبارها دول محل الدراسة؛

– الوقوف على أداء النظام المصرفي العربي خلال السنوات الأخيرة، من خلال تتبع تطور كل من مؤشر الودائع، مؤشر النشاط الاقراضي، مؤشرات السلامة والربحية المصرفية خلال الفترة (2013–2021)؛

– قياس وتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الدول محل الدراسة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر) للفترة (2011–2019)؛

– تفسير النتائج الإحصائية المتوصل إليها من منظور اقتصادي بغية تقديم تقييم للدور المنتظر للشمول المالي في الرفع من كفاءة مصارف الدول محل الدراسة، ممّا يسمح لنا في نهاية المطاف بتوفير توصيات للجهات الوصية بشأن تحسين عمليات الشمول المالي بشكل مستمر من جهة، ومن جهة أخرى تحسين خدمات ومنتجات هذه المصارف العربية والجزائرية على حد الخصوص، حتى تكون هناك إمكانية لتحقيق الدور الكامل لهذه المصارف.

4. أسباب اختيار الموضوع

يمكن إيجاز الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

– الميول نحو الدراسات والأبحاث التي لها علاقة بمجال تخصصي "الاقتصاد النقدي والبنكي"؛

– محاولة التعرف على المستويات التي بلغتها الدول العربية في مجال الشمول المالي، إضافةً إلى أداء قطاعها المصرفي؛

– شح وندرة الدراسات والأبحاث التي تجمع بين متغيري الشمول المالي والكفاءة المصرفية خاصة على المستوى العربي، حيث ولد لنا هذا حافزًا لإجراء دراسة ضمن هذا المجال؛

– الرغبة في اكتشاف السبل والطرق التي تبرز دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في الدول العربية.

5. منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة ومختلف التساؤلات الفرعية وكذلك اثبات صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا على المناهج التالية: في الإطار النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف وتفسير الجوانب المتعلقة بالاطار المفاهيمي للشمول المالي، الاقتصاد الرقمي، النظام المصرفي والكفاءة المصرفية، مع تناولهم بشيء من الاستفاضة لأجل فهم مكوناتهم

ومحاولة رصد التحركات مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية خلال فترة الدراسة فضلا على استعراض التجارب العربية المتعلقة بهذا الشأن، تبعا لذلك يمكننا الوصول في نهاية الأمر إلى معرفة علاقات الارتباط بينهما، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، وتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات تصب في اطار مقاربة كمية تعتمد على أداة إحصائية تعرف بمعامل الارتباط، وباستخراج نتائج مقدرة بواسطة برنامج Spss23 من اجل الوصول الى نفي او اثبات صحة فرضيات الدراسة.

6. حدود الدراسة

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات الصلة به، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض مؤشراته ومعالجتها بشيء يقرب إلى الدقة، سواء من حيث المكان أو الزمان، فلهذا السبب تحددت الدارسة بـ:

- الحدود الزمنية: تم إجراءات الدراسة في جانبها التحليلي والاحصائي خلال الفترة الممتدة (2011-2021)؛

- الحدود المكانية: استهدفت الدراسة بعض الدول العربية في شقها التحليلي المتعلق بعرض واقع الشمول المالي في هذه الدول، وفي جانبها الاحصائي الذي قمنا فيه بالكشف عن الدور الذي من الممكن أن يمارسه الشمول المالي على كفاءة المصارف لدول العينة المختارة المتكونة من: المملكة العربية السعودية، والجزائر، والامارات العربية المتحدة.

7. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الشمول المالي ودوره في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في ضل الاقتصاد الرقمي، تتراوح في مجملها بين التي أجريت على الدول المتقدمة والدول النامية وهذا حسب هيكل وأنظمتها المالية والمصرفية، نحاول ان نستعرض بعض منها فيما يلي:

أولًا: الدراسات باللغة العربية

دراسة فتيحة علالي، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021-2022.

استهدفت دراستهما اختبار علاقة الارتباط بين الابتكار في التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل وأداء مجموعة من المؤسسات المالية الجزائرية كمتغير تابع، حيث تم التعبير عن المتغير المستقل بأربعة أبعاد تعتبر من مؤشرات الشمول المالي وهي: استخدامات خدمات الدفع، الاستخدامات المالية لفائدة الأفراد، استخدامات لفائدة الهيئات المالية، استخدامات التمويل والاستثمار، في حين تم التعبير عن المتغير التابع بالمؤشرات التالية: قدرات ومهارات العنصر البشري، التغيرات في البيئة الخارجية، التكنولوجيا والتنافس الدولي، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وعينة من 790 عامل في المؤسسات المالية محل الدراسة، كما قامت بمعالجة البيانات باستخدام برنامج "Spss" ونمذجة "Amos" للمعدلات الهيكلية البنائية، وتوصلت إلى: أنّ واقع الابتكار في التكنولوجيا المالية يتوافق مع أداء المؤسسات المالية الجزائرية بدرجة متوسطة، وأنّ العلاقة بين الابتكار في التكنولوجيا المالية وأداء المؤسسات المالية هي إيجابية، حيث أنّ التغير بوحدة واحدة في مستوى الابتكار يؤدي إلى زيادة مستوى أداء المؤسسات المالية الجزائرية بـ 0.887 وحدة.

دراسة نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 11، العدد 10، أفريل 2021.

حيث قامت الباحثة باختبار مدى أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي داخل النظام المصرفي لـ15 دولة افريقية، باستخدام عدد من المتغيرات المستقلة تتمثل في كل من عدد ماكينات الصراف الآلي، النقود المحملة، بطاقات الائتمان والديون الالكترونية كمؤشرات تعبّر عن المتغير المستقل تكنولوجيا الرقمنة المالية، في حين استخدمت: مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 فرد بالغ للتعبير عن المتغير التابع الشمول المالي، وبعد الاستعانة بالبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) لتقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، لتتوج الدراسة بمجموعة من النتائج كمايلي: وجود أثر معنوي إيجابي لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحملة على الشمول المالي، في حين انه لم يتم إيجاد تأثير معنوي باستخدام بطاقات الائتمان والديون الالكترونية على الشمول المالي في

تلك الدول، وبهذه النتائج فان تطبيق أدوات تكنولوجيا الرقمنة المالية من شأنها أن يعزز الشمول المالي ويرفع من أداء المنظومة المصرفية داخل الدول النامية على وجه العموم والدول الافريقية محل الدراسة على وجه الخصوص.

دراسة أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة واقع تأثير الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية في عينة من الدول العربية مصنفة إلى ثلاث مجموعات تتماشى مع مستويات الشمول المالي (مستوى مرتفع، مستوى متوسط ومستوى منخفض) خلال السنوات (2011-2014-2017)، وللوصول إلى هدف الدراسة تم تحليل علاقة الارتباط الثنائي بين الشمول والاستقرار الماليين، وتحليلها انطلاقاً من مصفوفة الارتباط الثنائي بين مستويات مؤشرات الشمول المالي المتضمنة الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، وقياس مدى كفاءة وفعالية مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع على ذلك، ومؤشر SCORE-Z للاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية، وقد خلصت الدراسة إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي وغياب تأثيرها إيجاباً أو سلباً على الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية، وتم تفسير النتيجة المتوصل إليها بضعف النظم المصرفية العربية وعدم فعالية استراتيجية الشمول المالي المعتمدة.

دراسة محمد علي دحمان، نسرين بطيوي، دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004-2017، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2022.

حاول الباحثان من خلال دراستهما هذه إبراز دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2017، حيث تم التعبير عن أداء القطاع المصرفي المكون من 12 بنك تجاري كمتغير تابع بثلاثة مؤشرات هي: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية والهامش على سعر الفائدة، في حين تضمن المتغير المستقل بالإضافة إلى مؤشر الشمول المالي المقاس بثلاث أبعاد هي عدد فروع البنوك، ادخار الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد الحسابات البنكية لكل فرد،

كل من مؤشر معدل كفاية رأس المال، مؤشر جودة الإدارة، مؤشر السيولة ومعدل النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) ونموذج الأثار الثابتة كأفضل نموذج لتحليل ودراسات بيانات الدراسة ،توصل الباحثان إلى أنّ ارتفاع مستوى الشمول المالي في البلد يسهم في ارتفاع ربحية وأداء البنوك التجارية، وفسرّ الباحثان النتائج المتوصل إليها على أنها دليل على زيادة الوعي المصرفي بين الافراد وزيادة مساهمتهم في النظام المصرفي الجزائري، حيث هذا الامر جعل البنوك تمنح المزيد من القروض والودائع والتمويل للاستثمارات وهو ما يؤدي حتما بزيادة ربحية أدائها، كما توصلا الى وجود علاقة عكسية بين كل من: معدل كفاية رأس المال، جودة الإدارة، النمو الاقتصادي ومؤشرات أداء القطاع المصرفي المستخدمة في الدراسة.

دراسة فؤاد محمد الخزرجي، أحمد محمد خلف، دور الشمول المالي في تحويل القطاع المصرفي إلى نظام الإدارة الإلكترونية، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، العراق، المجلد 03، العدد 04، أكتوبر 2022.

بحثت دراستهما في الدور الذي يتبناه الشمول المالي في تحويل القطاع المصرفي العراقي إلى نظام الإدارة الإلكترونية، وتم الاعتماد على قائمة استبيان تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصل إلى أنّ الشمول المالي والتحول الرقمي وسرعة بناء الشبكة المالية بمختلف عناصرها الثلاث (مركز الدفع والتحصيل الالكتروني، المنظومة المصرفية لحساب الخزانة الموحد ومنظومة إدارة المعلومات المالية) يسهم بدرجة كبيرة في تطوير المنظومات الالكترونية للجهات المصرفية والإدارية العراقية، حيث تعتمد بدورها على توافر البينية التحتية عالية الجودة وشبكة الكترونية مؤمنة طبقًا للمعايير المحلية والدولية بما ينعكس بصورة إيجابية على النظام المصرفي من خلال أداءه لأنشطته المالية بكفاءة عالية.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

Mais Sha'ban et al, On the relationship bewten financial inclusion and bank performance, Review of banking, finance and monetary economics, Vol 52, No 03, August 2023.

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه للدراسة في تحليل العلاقة بين الشمول المالي كمتغير مستقل وأداء المصارف عبر عينة عالمية من البلدان مكونة من 131 بلد كمتغير تابع والتي تتميز ببيئات مؤسسية

وتنظيمية مختلفة ومستويات دخل مختلفة وهذا خلال الفترة الممتدة (2005-2014)، حيث تم بناء نموذج الدراسة بناءا على مؤشر إجمالي يعبر عن أداء المصارف باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) التي تجمع بين مجموعة من المؤشرات الهامة التي يلخصها نظام تصنيف (CAMEL) والمتمثلة في: ملاءة البنوك، جودة الأصول، الكفاءة، الربحية والسيولة، في حين تمّ التعبير عن الشمول المالي بأربع مؤشرات هي: مؤشر الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج هي : وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وربحية البنوك، وارتباط سلبي كبير بين القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدد المقترضين وملاءة البنوك، وارتباط سلبي بين الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي وجودة الأصول، في حين توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي ومعنوي للعلاقة بين عدد الودائع وكفاءة المصارف محل الدراسة.

Jihen Bousrih, The impact of digitalization on the banking sector : Evicence from fintech countries, Asian economic and financial review, Vol 13, No 04, March 2023.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في البحث عن حجم تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على أداء المصارف التجارية قبل جائحة كورونا 2019 في عينة مكونة من 24 دولة، بما في ذلك الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، وبغية الوصول إلى هذا الهدف تم استخدام معدل العائد على الأصول كمؤشر للتعبير عن أداء المصارف ، وتم التعبير أيضا على كل من المدفوعات غير النقدية، بطاقات النقود الإلكترونية، ملكية الحساب واشتراكات الهاتف المحمول كمؤشرات للتعبير عن الخدمات المصرفية الإلكترونية، وباستعمال نموذج (Panel) ، تشير النتائج الى ان أنّ القطاع المصرفي في الدول محل الدراسة أصبح مرقمنا الى حد كبير بعد الوباء الأخير، حيث توجد علاقة إيجابية كبيرة بين المدفوعات غير النقدية والعائد على الأصول للمصارف، كما يتأثر أداء المصارف بشكل كبير بمشتركي الهاتف المحمول.

Ludmila Votintseva et al, Digital transformation of russian banking institutions: assessments and prospects, International scientific conference "Digital transformation on manufacturing, Infrastructure and service", 21–22 November 2018, Saint-Petersburg, Russian Federation.

قامت هذه الدراسة بتحليل المجالات الرئيسية لعملية التحول الرقمي المتمثلة في التركيز على الخدمات عن بعد، المنافسة على المنتجات المصرفية ذات الحلول الرقمية المبتكرة، والاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي والحد من مخاطر التحول الرقمي، بالإضافة إلى تقييم مدى قدرة المصارف الروسية على استيعاب عملية التحول الرقمي، وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى أنّ عملية التحول الرقمي بمثابة أداة تساهم على التوالي: في خلق خدمات مبتكرة، و الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما تساعد على الحد من مخاطر التحول الرقمي، ومن ناحية أخرى توصلت الدراسة أيضًا إلى أنّ عملية التحول الرقمي داخل الفيديرالية الروسية أثرت بشكل إيجابي على أسواق المنتجات المصرفية سواء من حيث الخدمات والأدوات أو العلاقة مع العملاء والأطراف الاخرى، كما أنّ استخدام الابتكارات المصرفية الحديثة ساعد على تحسين كفاءة مؤسسات الاقراض جذريا، وأنّ المنتجات والخدمات البنكية التي تقدمها هذه الأخيرة تساهم في التنمية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات وأيضًا في ضمان معدلات نمو اقتصادي مستدام داخل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

Qian Wang et al, The impact of digital finance on financial efficiency, Managerial and decision economics, Vol 41, No 07, October 2020.

تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير التمويل الرقمي على كفاءة القطاع المالي ضمن عينة مكونة من 30 مقاطعة إدارية في الصين خلال الفترة 2011-2017، حيث تم استخدام تمّ استخدام عدد المؤسسات المالية والعاملين الماليين كمدخلات لنموذج ، إضافة الى أرصدة القروض، ودخل الأقساط، حجم تداول الأوراق المالية، في حين تم اعتماد مؤشر الشمول المالي الرقمي والأصول المالية كمخرجات لنموذج الدراسة ، وبالاعتماد على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) أظهرت نتائج الدراسة أنّ استخدام الخدمات المصرفية الرقمية أدى إلى تحسين طفيف في كفاءة القطاع المالي، كما أنّ هذا التأثير يتباين في المقاطعات محل الدراسة، حيث أنّ التأثير المتزايد للخدمات المصرفية الرقمية على كفاءة القطاع المالي أكبر في شرق المنطقة.

Yusef Yakubi et al, Financial inclusion and digital finance in the arab world: Current status and future priorities, International journal of innovation, Creativity and change, Vol 09, No 03, October 2019.

سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة تقييم وتحليل واقع الشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي، من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسية تم صياغتها على النحو الآتي: ما هو الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي؟، ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا الرقمية للمجتمع العربي؟ وما هي الإمكانيات المتاحة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى الأسر المستبعدة مالياً في البلدان العربية؟، وللإجابة عن هذه الأسئلة تمّ انتقاء مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن متغيرات الدراسة مصممة من قبل مجموعة العشرين (G20)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ العالم العربي لا يزال متخلفا عن مناطق أخرى في العالم، مع انخفاض في معدلات الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية التقليدية واستخدامها، بما في ذلك الائتمان والادخار والتأمين من قبل الأسر وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن ناحية أخرى تشهد الدول العربية تحسينات نسبية في التوسعات المالية والمعاملات غير النقدية والمدفوعات الرقمية.

بالنظر الى الدراسات السابقة التجريبية أعلاه التي أجريت على العديد من الدول النامية و المتقدمة عندما قامت بفحص دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة الجهاز المصرفي نجدها انها قامت باقحام العديد من المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي و الكفاءة المصرفية معا دون الاستناد الى مؤشرات تضبط هذين المتغيرين في حين قامت دراسات أخرى بتجميع المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي والكفاءة المصرفية في مؤشرات تسهل عملية التحكم في جوانب هذا الموضوع خاصة وان المتغيرات المعبرة عن كل من الشمول المالي والكفاءة المصرفية متعددة ومعقدة جدا.

فضلا على ذلك قامت هذه الدراسات بإجراء عمليات القياس الاقتصادي لهذا الموضوع في غالبيتها بنماذج panel وبطرق تقدير مختلفة حيث توصلت في غالبيتها الى وجود تأثير تمارسه مؤشرات الشمول المالي على الكفاءة المصرفية ونجد هذا محققا في الدول المتقدمة فضلا عن الدول النامية التي نجد منها بعض الدول العربية، حيث وجدت تأثيرات موجبة يمارسها بدوره الشمول المالي على مؤشرات الكفاءة المصرفية.

تأتي دراستنا هذه على غرار الدراسات السابقة المبوبة في هذه الاطروحة والدراسات التي لم نستطع اقحامها هنا لكثرتها وتنوعها من حيث المقاربات والأساليب المستخدمة فيها. من اجل ابراز العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الدول العربية، هذا ما يسمح لنا بالكشف عن الدور الذي يساهم (او لا يساهم به) الشمول المالي في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية العربية خاصة وان العالم العربي لديه القدرة على تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز سياسة الشمول المالي، هذا في ضل التنامي وتيرة المبادرات التي قامت بها الدول العربية سوآءا في جانبها التشريعي والمالي بغية الرفع من كفاءة أنظمتها المصرفية ومساهمتها في تمويل الاقتصاد بالاعتماد على ركائز الشمول المالي المتنامي هو الاخر في ضل متغيرات جديدة تصب تقريبا في عمليات التكنولوجيا و عالم الاقتصاد الرقمي .عملا بذلك سنحاول ابراز أدوار الشمول المالي في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية العربية من خلال اعتماد تجارب دول تحليلا وتقييما فضلا عن الكشف على العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية وهذا للفترة (2011–2019) وبالتالي نكون امام فجوة بحثية تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وتأخذ نوعية المقاربة الكمية المستعملة.

8. نموذج الدراسة

بغية الوصول إلى هدف الدراسة الرئيسي والمتمثل في معرفة الدور الذي يؤديه الشمول المالي في سبيل الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية العربية في ظل الاقتصاد الرقمي، عمدنا إلى بناء نموذج عام للدراسة لاختبار العلاقة بين الشمول المالي كمتغير مستقل وكفاءة المنظومة المصرفية كمتغير تابع في ثلاث دول تمثل عينة الدراسة هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر، كما تجدر الإشارة أنّ المؤشرات المعبرة عن المتغير المستقل تختلف بين البلدان المذكورة، وهذا راجع إلى طبيعة البيانات المتوفرة عن كل بلد في قواعد البيانات.

الشكل رقم (01): النموذج العام للدراسة

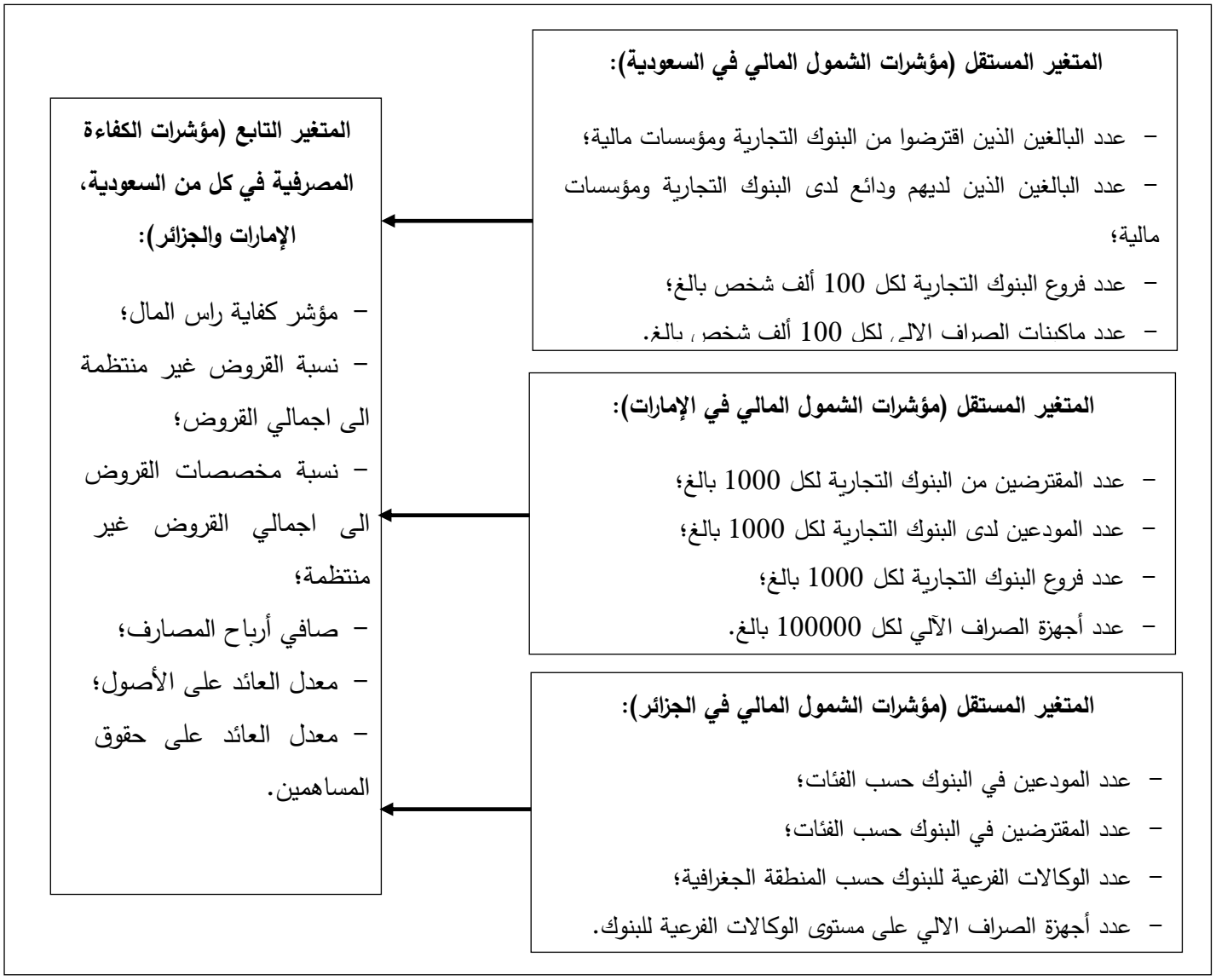

المصدر: من إعداد الطالبة.

9. هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين، سبقناهما بمقدمة عامة تناولنا من خلالها إشكالية الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، الدراسات السابقة، منهجية وحدود الدراسة، إضافة إلى هيكلة الدراسة والصعوبات التي واجهتها.

يتضمن القسم الأول من الدراسة فصلين نظريين، الفصل الأول خصص لتناول الإطار النظري للشمول المالي والاقتصاد الرقمي، تم التطرق فيه كخوطة أولى إلى مدخل نظري للشمول المالي تضمن نشأة، مفهوم وخصائص الشمول المالي، أهميته وأهدافه، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجهه، وكخطوة

ثانية تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تطبيقات الشمول المالي والتي تحتوي على الركائز، المبادئ، الأبعاد وطرق القياس الخاصة بالشمول المالي، ليخصص الجزء الثالث من هذا الفصل للإحاطة بالجوانب النظرية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، على غرار النشأة، المفهوم والخصائص، الأهمية العناصر والركائز، بالإضافة إلى العوامل والمؤشرات المستخدمة في قياسه.

أمّا الفصل الثاني، فارتأينا أن يخصص الجزء الأول منه للأطر النظرية المتعلقة بالنظام المصرفي من تعاريف وأهمية، والعناصر المكونة له، وكذلك إجراءات، مراحل وشروط إصلاحه، أمّا الجزء الثاني من هذا الفصل فخصص للإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بالكفاءة المصرفية، بداية من المفهوم والأهمية، مرورًا بالأنواع والعوامل المؤثرة، وصولًا إلى طرق قياس الكفاءة المصرفية على غرار النسب المالية والأدوات الكمية وطريقة معيار CAMELS، وأهم الصعوبات التي تواجه ذلك.

في حين خصص القسم الثاني من الدراسة للفصل الثالث الذي تناولنا من خلاله الدراسة التطبيقية، حيث جاء على ثلاث أجزاء هو الآخر، الجزء الأول تضمن أهم السياسات الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لتوسيع نطاق الشمول المالي، إضافة إلى إبراز واقع الشمول المالي والشمول المالي الرقمي في هذه الدول، أمّا الجزء الثاني فاستعرضنا تجارب بعض الدول العربية في دعم الشمول المالي، في حين تضمن الجزء الثالث واقع المنظومة المصرفية العربية في السنوات الأخيرة، لنتطرق بعدها إلى اختبار علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر كدول تمثل عينة الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير تم تلخيص أهم نتائج الدراسة من خلال الخاتمة التي تضمنت نتائج الدراسة التطبيقية وكذا التوصيات وآفاق الدراسة.

10. صعوبات الدراسة

لا يخلو إنجاز أي بحث علمي من مواجهة صعوبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ومن أبرز الصعوبات التي صادفتنا طيلة انجاز هذا البحث هي قلة وشح المراجع الأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى غياب إطار نظري يوضح العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية، مما صعب علينا نوعًا ما تفسير النتائج المتوصل إليها من الناحية الاقتصادية في الفصل التطبيقي، كما واجهنا أيضًا صعوبة في الحصول على بيانات سنوية خاصة بمؤشرات الشمول المالي من قاعدة بيانات موحدة، حيث تم

الاعتماد على قواعد متعددة وهو ما أدى إلى الاختلاف بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في قياس علاقة الارتباط مع الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والاقتصاد الرقمي

تمهيد

يُعد الشمول المالي أحد المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الاقتصادية الدولية خلال وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فمنذ ذلك الحين أصبح الشمول أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظمات والهيئات الدولية إلى تبنيها، في صورة مجموعة العشرين (G20) التي اعتبرت الشمول المالي في عز الأزمة على أنه أحد المحاور الأساسية ضمن أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، ونفس الأمر بالنسبة للبنك العالمي الذي صنفه على أنه أداة بإمكانها القضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتتجلى ملامح هذه الأهمية الكبيرة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال قدرة هذا المفهوم على تسهيل عملية وصول كافة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات في الوقت المناسب وبجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى قدرته على استقطاب المدخرات الضائعة إلى مظلة النظام المالي الرسمي، مما يسهم في توسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي وتعميم الخدمات المالية والمصرفية.

ويعتبر الشمول المالي بفعل خصائصه الفريدة أداة أيضًا بإمكانها أن ترفع وتحسن من قدرة الدول الحكومات على تبني نهج اقتصادي قائم على الرقمنة من خلال مجموعة الخدمات المالية والمصرفية الرقمية التي يتيحها للأفراد والمؤسسات، فتوجه الحكومات اليوم بات مبني على التخلي على نماذج الأعمال التقليدية والتركيز على استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد وتصميم الأعمال، مما يحسن من جودة المنتجات والخدمات المقدمة لمختلف شرائح المجتمع.

وعلى هذا الأساس سوف يتم معالجة هذا الفصل بتقسيمه إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول: مدخل نظري للشمول المالي؛**
- **المبحث الثاني: تطبيقات الشمول المالي؛**
- **المبحث الثالث: ماهية الاقتصاد الرقمي.**

المبحث الأول: مدخل نظري للشمول المالي

باعتبار لأن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد، حيث يوفر للشركات فرصًا جديدة للتمويل الذي يلبي احتياجاتهم الاستثمارية، ويمكّن العائلات من توسيع نطاق استهلاكهم، كما أنه يساعد في تخفيف الصدمات والإدارة الجيدة للمخاطر، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وانطلاقا من هذا ارتئينا تخصيص هذا المبحث لإبراز الأسس النظرية للشمول المالي، نشأة ومفهوم الشمول المالي وأهم الخصائص المميزة له، وغيرها من المفاهيم النظرية الأخرى.

المطلب الأول: نشأة، مفهوم وخصائص الشمول المالي

إن التطور التاريخي للشمول المالي يعكس انتشار الخدمات المالية بين الافراد في المجتمع، ويمكن تتبع هذا التطور عبر العصور التاريخية والتطورات الاقتصادية، حيث يتطلب هذا التطور تكاملا مستمرا بين الحكومات والمؤسسات المالية والتكنولوجيا لتوفير فرص متساوية للجميع للوصول الى خدمات مالية في البلدان النامية والشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض، وهذا يتضمن تعزيز الوعي المالي وتقديم خدمات مالية ميسرة ومناسبة للجميع.

1. نشأة الشمول المالي

برز مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في بحث قدمه ليتشون وثرفث حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، أين درس فيه تأثير اغلاق أحد فروع البنوك على الوصول الفعلي الى الخدمات المصرفية من قبل المقيمين في المنطقة، وفي تسعينيات القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات التي استعرضت الحواجز التي يواجهها بعض فئات المجتمع في سبيل الوصول إلى مختلف الخدمات المالية سواء المصرفية منها وغير المصرفية، وفي عام 1999، تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة من الناحية العملية لوصف محددات حصول الفرد على الخدمات المالية المتوفرة، حيث تمّ التمييز بين التخلي الطوعي عن استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب غياب الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية أو أيديولوجية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب القدرة على الحصول عليها، حيث تم في هذا السياق استهداف الفئة التي جرى استبعادها بشكل قصري من

الشمول المالي ومحاولة إيجاد طرق كفيلة تسمح بالتغلب على أسباب وعوامل الاستبعاد، في حين لم يتم الاهتمام بالفئة التي اختارت استبعاد نفسها من استخدام المنتجات والخدمات المالية[1].

وفي عام 2008، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، زاد الاهتمام بصورة أكبر بالشمول المالي وذلك للأسباب التالية[2]:

- تلتزم الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وتمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل مناسب؛
- تبني مجموعة العشرين (G20) الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية؛
- اعتبار البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها يشكلان دعائم أساسية للقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي؛
- استحداث مؤشر عالمي يعرف بمؤشر الاشتمال المالي (Findex Global) لأكثر من 140 دولة حول العالم؛
- إنشاء تحالف مالي شامل يصطلح عليه بالتحالف العاملي للشمول المالي (ALF).

بعد الأزمة العالمية، تمّ اتخاد مجموعة من السياسات والتدابير الأخرى التي ساهمت أكثر في انتشار وتوسع مفهوم الشمول المالي، حيث تم في سنة 2011 بالمكسيك عقد منتدى السياسات العالمي، الذي تم من خلاله تبني أعضاء التحالف العالمي للشمول المالي لإعلان مايا (Maya declaration) الذي يتضمن ضرورة إلتزام كل بلد دولة بمعايير قابلة للقياس لتطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذه سنويا، أمّا على الصعيد العربي تم إنشاء فريق عمل إقليمي في عام 2012 لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، يتكون من مدربين ومسؤولين معنيين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناءً على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وفي عام 2013 تم تنظيم ندوة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، جرت حيثياتها ببنك إندونيسيا المركزي، ليتم بعدها في عام 2016 وبقرار من مجلس محافظي البنوك المركزية

[1] سمير عبد الله، وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، 2016، ص 15.

[2] سميرة طالبي، أمام سعد الله، سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلة القيت في الملتقى الدولي الثامن بتقنية التحاضر عن بعد حول: التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص والتحديات) يوم 24-25 نوفمبر 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص ص: 03-04.

ومؤسسات النقد العربية وباقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية اعتماد "اليوم العربي للشمول المالي" الموافق لـ 27 أفريل من كل عام، بغية المساهمة في زيادة نشر الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي العام الموالي نظّم البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) ندوة تتعلق بتعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي[1].

2. مفهوم الشمول المالي

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم الشمول المالي، باعتباره عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية، إذ يسمح بتحسين الوضع الاجتماعي للأسر الفقيرة، وفي الوقت نفسه يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وزيادة إضفاء الطابع الرسمي على الشركات والمؤسسات، كما تشير الدراسات الاقتصادية أيضًا إلى أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية لها آثار إيجابية على استقرار النظام المالي، وفعالية السياسة النقدية، وهو ما جعل صناع السياسات في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة وحتى الجهات التنظيمية على المستوى العالمي تولي أهمية كبيرة لمفهوم الشمول المالي من خلال اتخاذ جملة من التدابير التي تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها[2].

وفي هذا الشأن سعت العديد من الهيئات، المؤسسات والجمعيات الدولية إلى تقديم تعاريف خاصة بالشمول المالي، فوفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فإنّ الشمول المالي يعرف على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات، من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج

[1] عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيره، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص ص: 16-17.

[2] Anella Faith Lapukeni, Financial inclusion and the impact of ICT : An overiew, American journal of economics, 2015, Vol 05, No 05, P 495.

مصممة ومبتكرة، تشمل النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي."[1]

وحسب البنك الدولي (WB)، فإنّ الشمول المالي يعني: " إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى مجموعة كاملة المنتجات والخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة، والتي تتكيف مع احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات والائتمان والتأمين–، ويتم تقديمها لهم من قبل مؤسسات مالية تتسم بالمسؤولية والاستدامة."[2]

أمّا صندوق النقد العربي (AMF) فيعرفه على أنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية"، وبالإضافة إلى هذا فإن مفهوم الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي يستدعي على المؤسسات المالية الرسمية حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وحثهم على تسيير أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بهدف تجنب لجوء البعض إلى الجهات والقنوات غير رسمية لا تخضع لسلطة الإشراف والرقابة، وتعتمد في معظم الأحيان على خدمات ذات أسعار مرتفعة[3].

في حين تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة، واستخدامها، بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية، وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا."[4]

وتضيف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العاملي للشمول المالي (AFI) بأنّ مفهوم الشمول المالي عبارة عن: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات

---

[1] Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, Promoting financial inclusion through financial education: OECD/INFE evidence, Policies and practice, Insurance and private pensions, No 34, OECD, 2013, P 11.

[2] Mohamed Abbes, Khadidja Sadi, Construction d'un indice d'inclusion financière pour les pays membres de l'organisation de la coopération islamique (OCI), Revue d'economie et de statistique appliquée, ieure en statistique et en économie appliquée, Algerie, Vol 15, N° 01, 2018, P 09.

[3] صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومصارف النقد العربية، رقم 77، 2017، ص 5.

[4] عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 2023، ص 115.

المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة."[1]

عند التمعن في التعاريف المذكورة أعلاه، نجد أنّ معظم هذه التعاريف ركزت على جزئية مهمة مفادها أنّ الشمول المالي يتضمن سهولة الوصول إلى مختلف الخدمات المصرفية كخدمات الدفع الالكتروني، وتسوية المعاملات المالية بالاعتماد على الانترنت، وكذلك تقديم جزء من الخدمات المصرفية بطريقة مبتكرة، وهو ما يندرج تحت مفهوم الشمول المالي الرقمي، حيث يشير هذا الأخير إلى: "الأنشطة اللازمة لضمان وصول جميع الأفراد، بما في ذلك الأكثر حرمانًا، إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها، فضلًا عن المهارات الرقمية التي تمكنهم من استخدام الأدوات الرقمية سبيلا لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي."[2]

مجملا يمكن القول أنّ الشمول المالي هو عبارة عن: الآلية التي تتيح لكافية أطياف المجتمع من مؤسسات وأفراد وبالأخص المهمشين منهم الإمكانية للوصول لجميع المنتجات والخدمات التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، كالحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، التأمين، خدمات الدفع الالكتروني، التحويلات المالية المحلية والدولية، وغيرها من الخدمات الأخرى، بطريقة تلبي احتياجاتهم وتراعي جوانب عدة كالجودة، السعر والوقت، وتتسم بالمسؤولية والعدل.

3. خصائص الشمول المالي

على ضوء التعاريف السابقة يمكننا تحديد أهم الخصائص المميزة لمفهوم الشمول المالي في النقاط الآتية[3]:

- التنوع في طبيعة الخدمات المالية المقدمة والتي تشمل: المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الاقتراض، التمويل، التأمين، المعاشات... إلخ؛

[1] فاتح ميرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 85.

[2] وسام شيلي، الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية -الواقع والمتطلبات-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 24، العدد 02، 2021، ص 218.

[3] أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 15، العدد 14، 2022، ص ص 160-161.

– مواصفات الخدمات المعروضة: حيث تسودها العدالة والشفافية، فضلا عن تقديمها في الوقت المناسب وبتكاليف منخفضة، إضافة إلى تميزها بالجودة وعدم نفاذها في حالة استخدامها بكثرة؛

– الاستهداف الكامل لشرائح المجتمع: من خلال الوصول إلى كافة الأفراد سواء الميسورين أو المهمشين، إضافة إلى المؤسسات والشركات كبيرة الحجم منها أو المتوسطة أو الصغيرة مع استقطاب وجذب المستبعدين إلى النظام المالي؛

– وسائل الدفع الالكتروني: من خلال استخدام بطاقات الحسابات الجارية أو البنكية، أو البطاقات الائتمانية والخصم، أو عن طريق الانترنت (أونلاين)؛

– التنفيذ والرقابة: حيث يتم تقديم المنتجات والخدمات المالية، من قبل القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي على أن تخضع للرقابة والمتابعة من طرف الهيئات الرقابية المكلفة بذلك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

إنّ المكانة التي يكتسيها الشمول المالي اليوم جعلت منها مفهومًا يحظى بمكانة كبيرة لدى صانعي السياسات والقرارات داخل الاقتصادات كبيرة، وهذا نظرًا للمنافع المتأتية جراء تبنيه وتوسيع استخدامه والتعامل به، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب تناول الأهمية المتنامية للشمول المالي وكذا مختلف الأهداف التي يتم تحقيقها من وراء ذلك.

1. أهمية الشمول المالي

لا يختلف اثنان في الوقت الحالي حول ضرورة تبني الدول والحكومات لبرامج خاصة بالشمول المالي، حيث أثبتت العديد من الدراسات الأهمية والفوائد الناجمة عن توسيع نطاق الخدمات المالية، فمعظم الاقتصادات أضحت تولي اهتمامًا كبيرًا للمخاطر الناجمة عن الاستبعاد المالي، ومدى تأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي، المالي وحتى السياسي، وفي هذا الشأن اعترفت مجموعة العشرين (G20) بأهمية الشمول المالي كونه يعد أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية العالمية[1]، وعنصرًا رئيسيًا لسلامة النظم المالي المحلية والعالمية، حيث يعمل الشمول المالي على تعزيز المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية، الأمر الذي يسهم في تنويع وتوفير الخدمات والمنتجات المالية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين، فضلًا عن زيادة المعلومات

[1] نغم حسين الله، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 02، 2019، ص 19.

والتعاملات المالية داخل النظام المالي الرسمي والابتعاد عن القنوات غير رسمية[1]، ويمكن إبراز الأهمية الكبيرة للشمول المالي من ثلاث نواحي رئيسية نستعرضها كالآتي:

1.1. دور الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أثبتت مجموعة من الدراسات التي قام بها البنك العالمي عن وجود علاقة إيجابية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، فضمان وصول مختلف الأفراد والمؤسسات دون استثناء إلى كافة الخدمات والمنتجات المالية المصرفية بالشكل الذي يلائم احتياجاتهم وظروفهم، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي، يعد بمثابة الآلية التي تساهم بشكل حقيقي في خلق وتجميع وتعبئة الموارد المالية المتوفرة داخل النظام المالي، وتخصيصها نحو مختلف الاستثمارات ذات الفعالية الكبيرة، حيث يؤدي هذا إلى تراكم رأس المال والرفع من مستويات الإنتاج داخل الاقتصاد، وبالتالي فإن هذا يسهم في خلق فرص للعمل وتقليص معدلات البطالة وتحسين مستويات الدخول الفردية ورفع مستوى معيشتهم[2].

ومن ناحية أخرى يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية، حيث تولي استراتيجيات الشمول المالي التي تم وضعها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (UN) في سبتمبر 2015 أهمية كبيرة للفئات المهمشة وذات الدخل المنخفض مثل الشباب والنساء، وتسعى جاهدة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان مع حلول عام 2030[3]، كما يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم، فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أنّ تحسين قدرتهم على استخدام الخدمات المالية وادماجهم داخل النظام المالي ساعدهم على إنشاء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المتعلقة بالمتغيرات المالية[4].

---

[1] زهراء النعيمي، أسماء أحمد، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 18، العدد 57، مارس 2022، ص 382.

[2] خالد العبيدي، سامية قرارة، علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة المصارف العراقية والجزائرية، مجلة الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، عدد خاص، 2023، ص 367.

[3] Nils Clotteau, Bsrat Measho, Global panorama on postal financial inclusion 2016, Universal postal union, Switzerland, 2016, P 13.

[4] رشا عودة لفته، سامل عواد حسن، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولًا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 84.

2.1. دور الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي

يشير الاستقرار المالي إلى مجموعة من الآليات والأطر والأنظمة التي تعمل وفق استراتيجيات محددة لتعزيز قدرة القطاع المالي على الاستجابة لتأثير الأزمات وتقليل فرص انتقال تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي، كما أن هناك حاجة إلى تضمين هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحديد نقاط الضعف والقوة في النظام المالي بحيث يمكن رصدها وتتبعها بانتظام من خلال مؤسسات محددة تتمتع بسلطة تحديد التدابير التصحيحية لنقاط الضعف في النظام المالي خلال الظروف العادية، وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي في حالة حدوث الأزمات لتمكينه من الاستمرار في أداءه وظيفته المالية كوسيط مالي[1].

إنّ تعزيز مستويات الشمول المالي يحسن بدرجة كبيرة مستوى الاستقرار المالي، حيث يعمل توسيع نطاق استخدام الخدمات والمنتجات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف، وضم مختلف المؤسسات والمصارف المالية للقطاع الرسمي على تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، كما يرفع الشمول المالي من مستوى المنافسة داخل القطاع المالي والمصرفي من خلال تنويع المؤسسات والمصارف لمنتجاتها والاهتمام بجودتها حفاظًا على زبائنها، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعمل على تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، حيث أنّ تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها وهذا على النحو الآتي[2]:

– من ناحية الالتزامات، تشير بعض الدراسات إلى أنّ القطاع المالي الشامل يتميز عادة بقاعدة ودائع مستقرة في الحالة التي تكون فيها ذات تنوع أكثر، حيث ثبت أنّ الزيادة في نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية بنسبة 10% قد يخفض أو يحد من معدلات سحب الودائع بنسبة 8%، كما تبين أن المدخرين الصغار يحافظون على الودائع خلال فترة الأزمات وبالتالي فإن ودائعهم تمثل مصدر مستقر للتمويل في حالة صعوبة توفير الودائع من المصادر الأخرى أو نفاذها، والعكس في حالة المدخرون الكبار الذين يفضلون سحب ودائعهم في الأزمات، بما يؤثر سلبيًا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن معالجة هذا الأمر من خلال تنويع الودائع، ولا يتحقق ذلك إلّا من

[1] أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 41.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 06-08.

خلال جمع الودائع من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشمول المالي، وعليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي زيادة مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي مما يؤثر بصورة إيجابية على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي، كما أنّ للشمول المالي القدرة على توجيه الأرصدة المجمدة إلى استخدامات ذات إنتاجية وترجمتها إلى ودائع تحقق عوائد كبيرة.

– أمّا من ناحية الأصول أثبت نتائج بعض الدراسات، إلى أنّ الخسائر الناجمة عن القروض الصغيرة تشكل خطر نظامي أقل من تلك التي تحققها القروض الكبيرة، وعليه فإن زيادة الشمول المالي من حيث تسيير منح ائتمان القروض الصغيرة يعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

كما ثُبت أيضًا أن الشمول المالي يسهم بدرجة كبيرة في تغيير هيكل النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي تم استحداثها أو توسعت في الأسواق الجديدة.

3.1. دور الشمول المالي في أتمتة النظام المالي

يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في أتمتة الأنظمة المالية، حيث أن التوسع في الخدمات المالية وزيادة استخدامها يتطلب زيادة أتمتة هذه الخدمات بالقدر الذي يساهم في جذب المزيد من المستخدمين للمشاركة في الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين. ويعد الاعتماد المتزايد على الخدمات المالية الإلكترونية، وخاصة فيما يتعلق بالمدفوعات، له فائدة لكل من المرسل والمستقبل وكذا المؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، حيث سيسمح بانتقال المدفوعات بشكل أسرع وبتكلفة أقل، كما يفيد النظام المالي أيضًا من خلال تحسين القدرة على متابعة ومراقبة حركة الأموال في تقليص التجاوزات المالية والعمليات المشبوهة كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما ستؤدي أتمتة هذه المدفوعات إلى خلق فرص لمزيد من الأفراد ليصبحوا ضمن عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي[1].

[1] الشمول المالي، إضاءات: نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 07، فيفري 2016، ص 02.

2. أهداف الشمول المالي

منذ بداية ظهور الشمول المالي سعت مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية ضمن إطار تنسيقي مشترك وموحد إلى صياغة استراتيجيات وأسس تساهم في توسيع نطاق الشمول المالي، كما أكدت على أنّ الهدف من إنشاء نظام مالي شامل هو:

- تسيير وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة واستخدامها من قبل الفئات المجتمعية المستهدفة، من خلال توحيد جهود جميع الأطراف المشاركة في صياغة استراتيجية الشمول المالي داخل البلد، وهذا بغية تحسيس هذه الفئات بفائدة الخدمات المالية وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها لتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية[1]؛

- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي بين مختلف شرائح المجتمع، والعمل على تعزيز ثقتهم بمقدمي المنتجات والخدمات الخدمات المتواجدين داخل القطاع المالي والمصرفي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو موضوعات توعوية مالية، أو من خلال تعزيز برامج التوعية الثقافية المختلفة لمعالجة مشكلة انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول الأجيال القادمة من الأطفال والمراهقين[2]؛

- تعزيز حماية حقوق المستهلك في الخدمات المالية، لا سيما من خلال صياغة السياسات والتعليمات وإعلام المتعاملين الحاليين والمحتملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم والتزاماتهم، على سبيل المثال، حقهم في الحصول على نسخ من التقارير المالية والائتمانية المتعلقة بهم، ومنحهم الحق في الاعتراض على البيانات المدرجة فيهم، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجته[3]؛

- المساهمة في بناء مؤسسات مالية ومصرفية سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة، ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق، بالإضافة إلى التنظيم الاحترازي السليم عند الاقتضاء[4]؛

---

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 07.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 08.

[3] نفس المرجع، ص 08.

[4] Rajani Gupte et al, Computation of financial inclusion index for india, The International conference on Eemerging economies – Prospects and challenges (ICEE-2012), 12-13 January 2012, Pune, India, vol 37, P 135.

– دعم التحول من نظام المدفوعات النقدية كأداة لتسوية التعاملات التجارية والمالية إلى نظام تسوية حديث يقوم على الصيرفة الإلكترونية، وهذا بهدف دمج المعاملات غير الرسمية للقطاع الرسمي، والحد كذلك من المعاملات الأخرى المشبوهة[1]؛

– تعزيز مكانة المرأة داخل الاقتصاد بصفة عامة والنظام المالي والمصرفي بصفة خاصة، فتحكم المرأة في الجوانب المالية، سيمكنها من الاستثمار في مجالات عديدة كالتعليم، الرعاية الصحية والتغذية ...إلخ، وهي استثمارات تساعد في إحداث تغييرات بين الأجيال، تنعكس بصورة إيجابية على المجتمع الذي تنشط فيه وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، لذلك فإن توسيع وتعميم نطاق الخدمات المالية للمرأة سيكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع[2]؛

– دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر آليتين رئيسيتين، الأولى تتمثل في تشجيع الأفراد على إقامة مشاريعهم الخاصة، أمّا الثانية فتتمثل في إتاحة الفرصة لمختلف الشركات والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للاستثمار والتوسع أكثر، ويتم هذا من خلال دعم قدرتهم وفرصهم على الوصول إلى مختلف مصادر التمويل الرسمية[3].

بالإضافة إلى الأهداف المنصوصة أعلاه، يمكننا الإشارة أيضًا إلى ثلاثة أهداف رئيسية للشمول المالي حددتها مجموعة العشرين (G20) على أنها داعم أساسي للسياسة المالية للدول والحكومات[4]، والجدول الموالي يوضّح ذلك:

[1] إدريس حجي، وآخرون، واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة 2018–2022، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العراق، المجلد 05، العدد 04، 2023، ص 156.

[2] نغم حسين الله، أحمد نوري حسن، مرجع سابق، ص 20.

[3] إدريس حجي، وآخرون، مرجع سابق، ص 156.

[4] Financial Inclusion Action Plan (FIAP), Global partnership for financial inclusion, September 2014, P 04.

الجدول (01-01): أهداف الشمول المالي

اهداف الشمول المالي		
1. الاستقرار المالي	**2. النزاهة والسلامة**	**3. الحماية المالية للعملاء**
– قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة؛ – الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ – تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	– مكافحة غسيل الأموال؛ – مكافحة تمويل الإرهاب؛ – السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	– التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا؛ – تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات؛ – حصول العميل على معاملة عادلة وشفافية وبسهولة ويسر.

المصدر: حماده السعيد المعصراوي، مؤشر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر 2019، ص 39.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاستقرار المالي واحدًا من أهم أهداف الشمول المالي وهذا من خلال إنشاء قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة، حيث يمكن تحسين توافر المعلومات المالية للأفراد والشركات، مما يزيد من قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة والحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعزز الثقة للأفراد والشركات في النظام المالي، ويشجع على المشاركة الاقتصادية، وعليه فان أهداف الشمول المالي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، والنزاهة، والسلامة، وحماية العملاء وبتحقيقها سوف يساهم هذا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان.

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي

تختلف التحديات التي تواجه الشمول المالي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وحتى بين مجموعات سكانية مختلفة داخل نفس البلد والمنطقة، حيث ان 62٪ فقط من البالغين في جميع أنحاء العالم يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية من خلال امتلاك حساب مصرفي، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات مماثلة في الحصول على الائتمان، مما يحد من قدرتها على النمو والازدهار[1].

[1] Anju patwardhan and others, Financial Inclusion in the Digital Age, International Finance Corporation, World bank, 2018.

وفي حين يعد عدم تطور البنية التحتية المالية لبعض البلدان أحد أكبر المعوقات التي تحول دون توسع الشمول المالي، حيث أنّ افتقارها للمقومات الرئيسية التي تسمح بزيادة فرص النفاذ للتمويل والمتمثلة في وجود نظم مالية تحتوي على لوائح تنظيمية فعالة، وتتمتع بكفاءة عالية من حيت الاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين سيقف كعائق أساسي أمام ذلك[1]، فإنه يوجد العديد من التحديات والمعوقات الأخرى التي قد تحد من انتشار الشمول المالي وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، ومن أهمها ما يلي[2]:

1. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية

في أغلب الأحيان يتمّ قياس مؤشر الكثافة المصرفية بعدد الفروع أو الوحدات البنكية المتوفرة لكل 10000 نسمة من السكن، كما تجدر الإشارة إلى وجود علاقة مباشرة وارتباط مباشر بين مؤشر كثافة البنوك والشمول المالي، حيث أنّ زيادة عدد الوحدات والفروع المصرفية داخل بلد معين سيسهم في زيادة مستويات الشمول المالي والعكس صحيح تمامًا.

2. ضعف الوعي والثقافة المصرفية

يرتبط ذلك في كثير من الأحيان بارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى انخفاض دخل العديد من الأفراد، وبالتالي الفشل في تحقيق محددات الشمول المالي، فإذا كان شخص ما يفتقر إلى القدرة على الكتابة أو القراءة، فكيف يمكنه معرفة الشروط والأحكام المطلوبة للحصول على الخدمات المالية؟ وكيف له أيضًا أن يعرف خصائص كل خدمة ومدى ملاءمتها؟، وعليه فإن نقص المعلومة والمعرفة الناتجين عن ضعف الوعي المالي سيعيقان حتماً قدرته على الوصول إلى المنتجات المالية، فهناك أنواع معينة من الخدمات المصرفية الجديدة كالمشتريات الإلكترونية، تتطلب حدًا أدنى من الكفاءة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنّ ضعف الثقافة المالية قد تؤدي إلى تفضيل العديد من الأشخاص للاحتفاظ بأموالهم بعيدًا عن القطاع المصرفي، نظرًا لانعدام ثقتهم في هذا الأخير على حماية أموالهم، وعليه فأنّ الصورة الذهنية السلبية التي يكونها هؤلاء على الخدمات البنكية تساهم بشكل كبير في عزوفهم عن التعامل معهم.

---

[1] رشا عودة لفته، سامل عواد حسن، مرجع سابق، ص 85.

[2] أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، نادي قضاء مصر، مصر، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص 379-384.

3. ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي)

حيث يسعى الأفراد والمؤسسات التي تنشط داخل هذا القطاع دائما إلى العمل في الظل والسرية باعتباره اقتصاد خفي، وبطبيعة الحال لا يحبذ هؤلاء التعامل مع البنوك أو المؤسسات الرسمية، كما يسعون دائما لتجنب القيام بأشياء قد تكشف سواء كانت معاملات مستندية أو ورقية قد تكشف هويتهم أو حجم معاملاتهم، لذا فإن هذا الاقتصاد الموازي يشكل حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات تطوير وترقية الشمول المالي.

4. محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2018 أن 65% فقط من النساء لديهن حساب مصرفي، مقارنة بـ 82% من الرجال، وأن 56% من إجمالي عدد البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية هم من النساء، وتشهد منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا أكبر فجوة بين الجنسين من حيث امتلاك الحسابات المصرفية، مقارنة بأي منطقة أخرى، حيث يمتلك 52% من الرجال لحسابات مصرفية في حين يمتلك 35% فقط من النساء.

وبغض النظر عن الجهود المبذولة لدعم الشمول المالي للمرأة على المستوى العالمي، إلّا أنّها لازالت تواجه صعوبات عديدة تحول دون وصولها للقطاع المصرفي والمالي الرسمي خاصة في البلدان النامية، ولعل أبرزها ضعف وغياب الوعي المالي للكثير من النساء مقارنة بالرجال، حيث أنّ المرأة ليست مستقلة ماليًا أو ليس لديها معلومات كافية عن الخدمات المالية، فضلا عن عدم حيازة معظمهن وخاصة في المناطق الريفية لهواتف محمولة، كما يمكن أن يكون أكبر عائق يحول دون وصولهم للخدمات البنكية هو عدم اعتبار المصارف لهذه الفئة كمستهدف حيوي من أجل الحصول على حصة سوقية أكبر، حيث يتم النظر لهن في باعتبارهن استثمارًا عالي الخطر، وهو من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجه لهن، وفي حالة وجودها يشترط عليهن تقديم ضمانات وشروط عديدة أكثر حدة وصرامة.

كما تأتي العوائق الاجتماعية، والمتجذرة في ثقافة العديد من المجتمعات النامية أو القبلية على رأس العوائق والتحديات، حيث يتم حرمان المرأة في هذه المجتمعات من العمل خارج المنزل، أو امتلاكها لمشروع مستقل، أو حتى فتحها لحساب مصرفي، حيث يتم الاكتفاء بامتلاك أحد أفراد العائلة لحساب مالي أو بنكي على يتم من خلاله تسوية جميع المعاملات التي تجريها كافة الأسرة نيابة عن الجميع.

5. ارتفاع معدلات الفقر والمرض

يعتبر تدني مستويات الدخول الفردية بغض النظر عن عدم وجود عدالة اجتماعية (طريقة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع) في الكثير من البلدان بالإضافة إلى تفشي العديد من التحديات الجديدة كالأمراض والحروب الأهلية وتزايد معدلات الفقر بمثابة عوائق تقف أمام الأفراد في سبيل وصولوهم إلى الخدمات المصرفية المالية، وفي هذا السياق أكدّت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي في عام 2018، أنّ الفقر وعدم امتلاك الأموال يمثلان العائق الأكبر الذي يحول دون امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية، فمن بين المنتمين لأغنى 60% من العائلات في بلدانهم يمتلك 74% من الأفراد البالغين لحسابات مصرفية، في حين لا يملك سوى 61% من البالغين المنتمين لأفقر 40% من العائلات لحسابات مصرفية، مما يخلق فجوة كبيرة جدّا بواقع 13% كما أنّ احتمالية انتماء غير المالكين للحسابات المصرفية للفقراء تكون أكبر بكثير في البلدان التي لا يزيد فيها امتاك البالغين لحسابات مصرفية عن 30% فقط.

6. ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر

غالبًا ما يكون الشمول المالي في البلدان النامية مقيدًا بسبب محدودية قدرة المؤسسات المالية على التغلب على قيود التكلفة من جهة والمخاطر من جهة أخرى، وغالبًا ما يعتبر الأفراد ذوي الدخل المنخفض غير مؤهلين للحصول على الخدمات المصرفية، بسبب معاملاتهم الصغيرة والنادرة، وبسبب نقص الوثائق الرسمية أيضًا، كما تشكل المؤسسات الصغيرة غير الرسمية في أغلب الأحيان مصدر خطر عالي للمؤسسات المالية التقليدية، كون هذه المؤسسات تفتقر إلى التسجيل الرسمي والمعلومات المالية الرسمية، فضلاً عن ضعف الأصول التي يمكن استخدامها كضمان في العملية المالية، ممّا يدفع بالمصارف إلى التعامل مع هذه التحديات (التكاليف والمخاطر المرتفعة) بفرض المزيد من الحواجز بما في ذلك الرسوم المرتفعة، إضافة إلى الوثائق المرهقة المطلوبة في عمليات التوثيق والتي يعد الامتثال لها بمثابة الأمر المستحيل، لذلك يمكن القول، أنّ النموذج التقليدي للمؤسسات المصرفية لن يكون موجودا إلاّ على أساس الحد الأدنى من الإجراءات الرسمية التي يجب على العملاء الوفاء بها، والحد الأدنى من حجم المعاملات (إما عدد صغير من العملاء ذوي الحجم الكبير، أو عدد كبير من العملاء ذوي الحجم المنخفض)، والحد الأدنى من أدوات إدارة المخاطر، والتي لا تفضي دومًا إلى توسيع نطاق الشمول المالي في العديد من الأسواق النامية وحتى الناشئة.

وفي سبيل البحث عن الإجراءات والآليات اللازمة التي تسمح بمواجهة وتجاوز تلك التحديات والمعوقات، يتعين الدول والحكومات التي تسود بيئتها المالية والمصرفية مثل هذه التحديات اتباع استراتيجية محدد تتضمن الاخذ بعين الاعتبار الركائز، الأبعاد والمبادئ الأساسية للشمول المالي، والتي سنتناولها بالتفصيل في المبحث الموالي من الدراسة.

المبحث الثاني: تطبيق الشمول المالي (الركائز، المبادئ، الأبعاد والقياس)

سنحاول من خلال هذا المبحث من الدراسة تبيان الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي، بالإضافة أيضًا إلى مجموعة المبادئ التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند محاولة تطبيق الاستراتيجيات التي تسمح بالوصول إلى هذا الهدف، كما ارتئينا أيضًا تخصيص جزء من هذا المبحث لاستعراض أهم الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في قياس مستويات الشمول المالي داخل الاقتصادات.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي

يتطلب تطبيق الشمول المالي تظافر جهود أصحاب المصلحة ككل بداية من السلطات الحكومية مرورًا بالمؤسسات المالية والمصرفية، وصولاً إلى الفئة المستهدفة من الخدمات المالية ألا وهي العملاء، فالوصول إلى هدف الشمول المالي يستدعي توافر العديد من الركائز والمتطلبات والتي لا يمكن تحقيقها داخل أي افتصاد إلاّ من خلال تفاعل تلك الجهات مع بعضها البعض، فركائز الشمول المالي تعتبر بمثابة العنصر الحاسم الذي يضمن إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الاقتصادي.

1. البنية التحتية المالية

يعد توفير البنية تحتية مالية قوية تلبي متطلبات الإدماج المالي من بين أهم الركائز الأساسية التي تساهم في توفير بيئة مالية شاملة. حيث يجب إعطاء الأولوية الكاملة لتطوير البنية التحتية بغية تحفيز النمو الاقتصادي وتسهيل عملية وصول المواطنين إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتشمل هذه الأولويات ما يلي[1]:

[1] حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020، ص ص 100-101.

– توفير البيئة التشريعية المناسبة لدعم مبدأ الشمولية، حيث يتم تقديم الدعم المالي من خلال إصدار ومراجعة التوجيهات واللوائح المنظمة لتلك الأولويات؛

– العمل على تعزيز التوزيع الجغرافي لمقدمي الخدمات والمنتجات المالية، وهذا من خلال التركيز على توسيع وتنويع شبكة الفروع، أو استحداث فروع أو مكاتب صغيرة منها تهتم بدرجة كبيرة بالخدمات والمنتجات المالية الصغيرة كالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف البنكية؛

– تطوير نظام تسوية المدفوعات لتسهيل تنفيذ الخدمات والعمليات المالية في الوقت المناسب والتسوية بين مقدمي الخدمات لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

– تطوير وتحسين الاتصالات وتبادل المعلومات، وتوسيع نطاق توفير الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، وتعزيز الخدمات المالية منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة.

2. الحماية المالية للمستهلك

لقي مفهوم الحماية المالية للمستهلك اهتمامًا كبيرًا مؤخرًا، بسبب نمو وتطور الأنظمة المالية، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، وتطوير الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في هذه الخدمات، بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة تتضمن الكشف عن البيانات بشفافية للعملاء، وضمان فهم العملاء للفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتجات، حيث تسمح هذه الممارسات السليمة بحماية العملاء وتعزيز ثقتهم بالنظام المالي والمصرفي أكثر، ولابد أن يغطي مفهوم الحماية المالية للمستهلك النقاط الأساسية الآتية[1]:

– توفير المعلومات الضرورية والدقيقة في جميع مراحل معاملة العميل مع مزود الخدمة المالية من خلال الكشف بشفافية عن البيانات للعملاء والتأكد من فهمهم للفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتج، وتوفير آلية تسمح لهم بتتبع جميع التغييرات والتحديثات التي تطرأ على المنتجات المالية بطريقة منتظمة؛

– توفير خدمات استشارية تلبي رغبات مستهلكي الخدمات المالية وتتلاءم مع التعقيدات التي تسود الخدمات المالية المقدمة لهم؛

– حماية البيانات المالية للعملاء ووضع ضوابط وآليات حماية مناسبة تراعي حقوق العملاء؛

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 77، 2017، ص ص 08-09.

– توفير آلية مستقلة ومحايدة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء في الوقت المناسب، ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية؛

– توعية مختلف الأطراف المتدخلة في عملية تقديم الخدمة المالية، سواء العملاء أو مقدمي تلك الخدمة، بالمبادئ الأساسية التي تضمن حماية العميل ماليًا، وفهم حقوقه وواجباته وطريقة الامتثال لها.

3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

تواجه الفئات المحرومة مالياً حواجز فريدة واحتياجات مالية فريدة، ويجب على صانعي السياسات داخل الاقتصادات إنشاء أطر تنظيمية تحفز على إعداد منتجات مالية ملائمة، كالحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر الذي يلبي احتياجات فئة معينة من العملاء المحرومين والسكان ذوي الدخل المنخفض، كما يجب أيضًا استحداث منتجات مصممة بحيث تستهدف العملاء، وتتغلب على الحواجز السلوكية، وتزيد من حجم المنافع الموجهة لهم، ويتم كل هذا من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، حيث يتعين على مقدمي الخدمات أخذ مسؤولة التطوير والمنتجات المالية على عاتقهم، مع مراعاة العوامل التالية[1]:

– مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين لحظة تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها، وكذلك إنشاء منتجات مالية جديدة مبتكرة تعتمد على وسائل الدفع والادخار والتأمين بغض النظر عن الإقراض والتمويل؛

– تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتزويد العملاء بمزيد من الخيارات وتعزيز القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية بهدف الحفاظ على تقديم الخدمات المالية بجودة عالية وتمكين العملاء من اختيار المنتجات بسهولة وبتكلفة معقولة؛

– تقليل الرسوم والعمولات غير المعقولة المفروضة على العملاء، والخدمات المالية غير الملائمة المقدمة مقابل العمولات التي يدفعها العملاء؛

– الأخذ بعين الاعتبار ظروف العميل عند التعامل معه، وابتعاد مقدمي الخدمات والمنتجات المالية عن الانتهازية (زيادة أعباء الإقراض واستغلال ظروفهم)؛

– مراجعة التوجيهات الحالية من قبل الجهات الرقابية بهدف تخفيف متطلبات التمويل؛

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال، 2018، ص ص 37-38.

- اتاحة التدريب للموظفين ذوي الاختصاص في المجال لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء.

4. التثقيف المالي

يشير مونيك وكانديس (Monique et candace) (2011) أن الأدبيات الاقتصادية تستخدم ثلاث مصطلحات للتعبير عن هذه الركيزة وهي: التثقيف المالي (محو الأمية)، التعليم المالي، والقدرة المالية، وعلى الرغم من اختلافها من حيث التسمية، إلّا أنّها تمثل خطوات أساسية نحو الشمول المالي، فالمصطلح الأول التثقيف المالي يقترن بالعميل أو المستهلك الذي يأخذ مسؤوليته في الاطلاع على المنتجات والخدمات المالية التي يشتريها وفهم وتحليل العقود التي يوقعها مع مقدمي الخدمات، كما يشمل أيضًا المعرفة والمهارات والمواقف، في حين يعد التعليم المالي أداة رئيسية لتحقيق أهداف الشمول المالي المتعددة الأبعاد، أما القدرة المالية فتعبر عن قدرة القطاع المالي والمصرفي في تحمل مسؤوليته عند تقديم المنتجات المناسبة لمختلف الأسواق المستهدفة، وبالتالي فإن الشمول المالي ينطوي على التوافق بين العرض والطلب، حيث تتاح للمستهلكين المتعلمين ماليا فرص لتطبيق معارفهم داخل نظام مالي ومصرفي يوفر العديد من المنتجات المالي المناسبة[1]، بناءً على هذا تتطلب هذه الركيزة ما يلي[2]:

- يجب على كل دولة الاهتمام بمسألة التثقيف والتوعية المالية ووضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والثقافة المالية، ويجب أن يتم تطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية متعددة مع القطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتعزيز المعرفة والوعي الماليين للأفراد، وخاصة الشرائح المستهدفة كالشركات المصغرة، الصغير والمتوسطة إضافة إلى الشباب والنساء؛

- الغرض من التعليم المالي هو إنشاء نظام تعليم مالي شامل وبناء مجتمع مثقف مالياً، ملتزم بتحسين وتطوير مستوى الوعي المالي لدى جميع مستويات المجتمع، وامتلاك المهارات التي تمكنهم من فهم واستيعاب المنتجات والأدوات المالية، حيث يساعد التعليم المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومستنيرة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية وهذا عند مستويات متدنية من المخاطرة.

- في الأخير يجب تحقيق توازن بين المعلومات المتاحة للمستهلكين ومقدمي الخدمات، وخاصة المستهلكين الجدد، الذين يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار افتقارهم إلى الخبرة في استخدام الخدمات المالية

[1] Monique Cohen, Candace Nelson, Financial Literacy: A Step for Clients towards Financial Inclusion, Commissioned Workshop Paper, Global Microcredit Summit, November 14-17, 2011, P P 04-05.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم ومن خلال حملات التوعية العامة المصممة لمساعدة المستهلكين على اتخاذ القرارات المالية.

وفي مقال صادر عن البنك الدولي في 01 أكتوبر 2018، يتضمن الرؤى المستقبلية للأوضاع المالية العالمية في عام 2020، تم وضع مجموعة من الركائز التي تقود المجتمعات والاقتصادات نحو الهدف الأساسي الذي يتمثل في تحقيق شمول مالي متوازن، مقسمة على مجموعتين، الأولى تتضمن ثلاثة ركائز قاعدية حاسمة ممكنة لذلك، في حين تتضمن المجموعة الثانية أربعة ركائز تقود نحو ذلك الهدف، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-01): الركائز التي يعتمد عليها لبناء شمول مالي متوازن حسب البنك الدولي

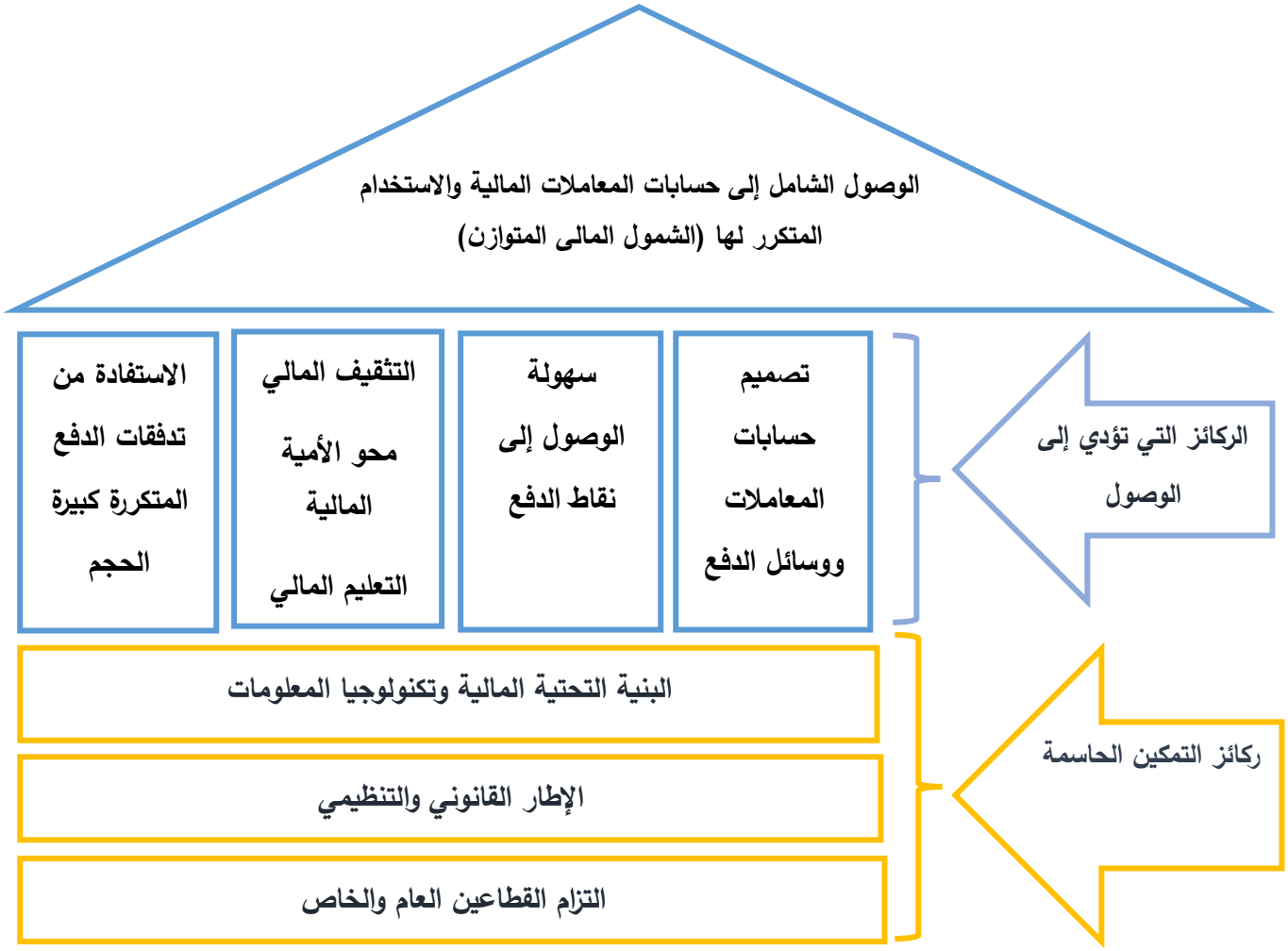

Source : The World Bank, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020, October 2018, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020 (worldbank.org), Was Consulted on 20/12/2022.

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا أن نلاحظ أنّ الوصول إلى مستوى متوازن من الشمول المالي حسب البنك الدولي، هو عملية تسلسلية تبدأ بمبادرة من الجهات الحكومية والتنظيمية من خلال سن القوانين والإجراءات المساعدة في ذلك، والعمل على توفير البنية التحتية المالية والتكنولوجية اللازمة، بالإضافة إلى مساهمة القطاعين العام والخاص في ذلك، ليأتي بعدها الدور على المؤسسات المالية والمصرفية من جهة وعلى فئة المستهلكين الماليين من جهة أخرى، حيث يتعين على تلك المؤسسات تسهيل طريقة وآلية وصول مختلف الخدمات والمنتجات المالية لمختلف المستهلكين بأقصى قدر من المنفعة ومحاولة توعيتهم بأهمية وكيفية استخدام تلك الخدمات، كما يجب أيضًا على الفئة المستهلكة للخدمة المالية أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه ذلك.

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي

بعد الأزمة المالية العالمية، ومن أجل استحداث نظام مالي عالمي مرن ودفع عجلة النمو والتنمية وخلق فرص العمل، أنشئت مجموعة العشرين(G20) شراكة عالمية للشمول المالي (Global partnership for financial Inclusion) في اجتماعها المنعقد في سيول خلال عام 2009، ويكمن الهدف من وراء ذلك تعزيز الوصول إلى التمويل للأفراد والشركات ودمج حوالي 2,5 مليار شخص وأكثر من 200 مليون شركة مستبعدين في النظام المالي الرسمي، وهذا عن طريق الاستمرار في ابتكار المنتجات ونماذج الأعمال كإحدى أدوات ضمان الرخاء المالي[1].

وتعد الشراكة العالمية للشمول المالي آلية تنفيذ رئيسية لخطة العمل التي أقرها قادة مجموعة العشرين خلال قمة سيول وتعمل كمنصة شاملة لدول مجموعة العشرين والدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين بذلك، وضمت الشراكة في البداية ثلاثة منفذين رئيسيين هم: التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وفي عام 2012، انضمت مجموعة البنك الدولي (WB) ومنتدى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEFF) إلى الشراكة العالمية للشمول المالي كشريك منفذ، تليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2013 والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في عام 2014[2].

[1] Financial Inclusion Action Plan (FIAP), Global partnership for financial inclusion, September 2014, P P 03-04.

[2] GPFI, About GPFI, https://www.gpfi.org/about-gpfi , Was consulted on 28/12/2022.

عملت الشراكة العالمية للشمول المالي منذ استحداثها على سن وصياغة مجموعة من المبادئ تمثل الأسس الرئيسية للشمول المالي، وكان ذلك على ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى كانت في قمة تورنتو المنعقدة في جوان من عام 2010، حيث تكللت الجهود أنداك بالمصادقة على 9 مبادئ، يصطلح عليها بمبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر[1]، ليتم بعدها في عام 2016 وبالضبط في قمة تشينغدو بالصين إصدار مجموعة أخرى من المبادئ تحت مسمى "المبادئ رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[2]، واستكمالا للجهود والإجراءات المبذولة في هذا السياق تمّ في عام 2020 عقد قمة ثالثة في المملكة العربية السعودية أُصدر بموجبها 8 مبادئ يُصطلح عليها بـ "المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[3].

1. مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر (تورنتو 2010)

يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

[1] Douglas Pearce, Financial inclusion in the middle east and north africa: analysis and roadmap recommendations, World bank, March 2011, P 04.

[2] Global partnership for financial Inclusion, G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion, GPFI, China, 2016, P 01.

[3] الوليد طلحة، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، العدد 17، ديسمبر 2020، ص 03.

الجدول رقم (01-02): مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر (2010)

المبدأ	الشرح
القيادة	التزام الحكومة الواسع النطاق بتعزيز الوصول الشامل إلى الخدمات للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر.
التنوع	تنفيذ السياسات التي تشجع المنافسة وتوفر الحوافز المناسبة لمقدمي الخدمات المالية مثل الودائع والائتمان والمدفوعات والتحويلات والتأمين التي تكون كبيرة العدد ومتنوعة وبأسعار معقولة.
التطوير	استخدام التقنيات المتقدمة والأدوات المؤسسية اللازمة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي مع مراعاة نقاط الضعف في البنية التحتية.
الحماية	توفر مفهوم شامل لحماية المستهلك ضمن إطار القواعد المقبولة عمومًا من قبل الحكومات ومقدمي الخدمات والمستهلكين.
التمكين	الارتقاء بالمستوى التعليمي للأفراد من أجل الاستفادة قدر الإمكان من الخدمات المالية على نطاق واسع.
التعاون	خلق بيئة مؤسسية مواتية لنشر الخدمات المالية ضمن إطار واضح للمساءلة الحكومية والعمل على تشجيع الشراكات والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاع المالي.
المعرفة	الاستفادة قدر الإمكان من قواعد البيانات المحسنة بهدف استخدام السياسات القائمة على الأدلة، وتقييم نسبة التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
التناسب	وضع إطار تنظيمي وسياسة يهدفان إلى تقليص نسبة المخاطر، وتعظيم مزايا وإيجابيات الخدمات والمنتجات المالية المستحدثة على أساس استيعاب التحديات والثغرات التي تسود القواعد التنظيمية المتوفرة والعمل على تجاوزها.
الإطار	الأخذ بعين الاعتبار المعايير والأسس الدولية وكذلك الظروف المحلية عند صياغة إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، وهذا بهدف ضمان التنافسية والمرونة الذي يمكنان من التصدي للمخاطر المتعلقة بالجرائم والفساد كغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- Douglas Pearce, Financial inclusion in the middle east and north africa: analysis and roadmap recommendations, World bank, March 2011, P 44.

2. مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (تشينغدو 2016)

الجدول الموالي يوضح بشكل مفضل مضمون المبادئ المنصوص عليها في قمة تشينغدو بالصين عام 2016:

الجدول رقم (01-03): مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (2016)

المبدأ	الشرح
تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي	تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية لدفع تطوير الأنظمة المالية الشاملة، من خلال سن استراتيجيات وخطط عمل وطنية منسقة والعمل على مراقبتها وتقييمها.
الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي	تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي مع تحديد المخاطر الجديدة وتقييمها ومراقبتها وإدارتها.
توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي	توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي، مع الأخذ في الاعتبار معايير وإرشادات مجموعة العشرين وهيئة وضع المعايير الدولية ذات الصلة.
توسيع النظام البيئي للبنية التحتية للخدمات المالية الرقمية	توسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا من أجل توفير خدمات مالية رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، وخاصة المناطق الريفية المحرومة.
إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين	ويتم ذلك من عن طريق إنشاء نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات يركز على القضايا ذات الصلة المحددة بالخدمات المالية الرقمية.
تعزيز المعرفة والوعي الرقمي والمالي	دعم وتقييم البرامج التي تعزز الثقافة الرقمية والمالية في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة التي تميز الخدمات والقنوات المالية الرقمية.
تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المالية الرقمية	تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية للعملاء من خلال تطوير أو تشجيع تطوير أنظمة هوية العملاء والمنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة ويمكن التحقق منها مع قدرتها على استيعاب الاحتياجات المتعددة ومستويات المخاطر من أجل اتباع نهج قائم على

	المخاطر للعناية المستحقة للعملاء.
متابعة التقدم المحقق في الشمول المالي الرقمي	تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام شامل وقوي لقياس وتقييم البيانات. وينبغي لهذا النظام أن يستفيد من المصادر الجديدة للبيانات الرقمية وأن يمكّن أصحاب المصلحة من تحليل ومراقبة العرض والطلب على الخدمات المالية الرقمية، فضلا عن تقييم تأثير البرامج والإصلاحات الرئيسية.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- Global partnership for financial Inclusion, G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion, GPFI, China, 2016, P 01.

3. مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (السعودية 2020)

تتوزع المبادئ الثمانية التي تدعم الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم الخروج بها من قمة السعودية عام 2020 على أربع مجموعات، حيث تتضمن كل مجموعة مبدئين، وهذا على النحو الآتي[1]:

- **المجموعة الأولى:** ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة تتمثل في مبدئين: المبدأ 1 والمبدأ 2؛
- **المجموعة الثانية:** تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة وتتضمن هي الأخرى مبدئين: المبدأ 3 والمبدأ 4؛
- **المجموعة الثالثة:** تعزيز النمو الشامل بوضع إطار تنظيمي داعم للخدمات المالية الرقمية وتتمثل في مبدئين: المبدأ 5 والمبدأ 6؛
- **المجموعة الرابعة:** تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المتوقعة وتضم مبدأين: المبدأ 7 والمبدأ 8.

[1] الوليد طلحة، مرجع سابق، ص 03.

الجدول رقم (01-04): مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي (السعودية 2020)

المجموعة	المبدأ	الشرح
ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة	الأول	دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة وخاضعة للمساءلة ويمكن الوصول إليها على نطاق واسع كأنظمة دفع قابلة للتشغيل البيني لضمان القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.
	الثاني	تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية المصممة حسب الاحتياجات وبتكلفة مقبولة، مع تقديم خدمات تتوافق مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة	الثالث	تحسين توافر ودقة البيانات المتعلقة بالوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخدامها.
	الرابع	دعم اعتماد السياسات والمبادرات الهادفة إلى رفع مستوى الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.
تعزيز النمو الشامل بوضع إطار تنظيمي داعم للخدمات المالية الرقمية	الخامس	دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية للحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وبالتالي الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
	السادس	النظر في تطوير الأطر التنظيمية التي تدعم الابتكار الرقمي في القطاع العام والخاص.
تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المتوقعة	السابع	تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات المصممة للاستفادة من نشر التكنولوجيا لدعم الشمول المالي الرقمي.
	الثامن	دعم تدابير الحماية المالية للعملاء، بما في ذلك حماية البيانات، لتلبية احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة .

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: الوليد طلحة، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، العدد 17، ديسمبر 2020، ص 03.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

في السنوات الأخيرة، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية هي: سهولة الحصول على التمويل لجميع الأسر والشركات، وتوجيه المؤسسات، والاستدامة المالية للشركات والمؤسسات من خلال القواعد التنظيمية والإشراف المالي، والاستدامة المالية للخدمات المالية، ومقدمي خدمات التنمية المستدامة في السابق، كما يتم قياس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات على غرار نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وحجم الودائع.

1. أبعاد الشمول المالي

للشمول المالي جملة من الابعاد نوجزها فيما يلي[1]:

1.1. الوصول للخدمات مالية

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية على أنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، ويمكن جمع البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الخدمات من خلال تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة والمسافة بين مواقع الخدمات المصرفية والفروع وأجهزة الصراف الآلي، ومن بين مؤشرات القياس التي تلي الوصول إلى الخدمات المالية للمعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ على المستوى الوطني، مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- حسابات العملات الإلكترونية؛
- درجة الترابط بين مواقع تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 01، السنة 2019، ص ص 109-111.

2.1. استخدام الخدمات المالية

يشير هذا المصطلح إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المصرفية، ويعد جمع البيانات حول نطاق الانتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية محددة ضروريًا لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية، حيث من بين المؤشرات التي تسمح بقياسها هي كالتالي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان العادية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم شكل واحد على الأقل من حسابات الودائع الجارية؛
- عدد البالغين المؤمن عليهم لكل 1000؛
- عدد المعاملات غير النقدية المفصلة لكل مقيم؛
- عدد عمليات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة الحسابات المصرفية التي تم الاحتفاظ بها خلال العام السابق؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يتلقون تبرعات وطنية أو دولية؛
- النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها قروض نشطة.

3.1. جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية تطوير مؤشرات لتقييم الجودة تحديًا في حد ذاته لأنه على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، انتقلت فكرة الشمول المالي من أجندة الدول المتقدمة إلى أجندة الدول النامية، حيث كان من الضروري تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بُعد غير واضح تمامًا بسبب وجود العديد منها، وحساسية المستهلك وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى الضمانات المالية وخدمات حماية المستهلك وشفافية المنافسة بالإضافة إلى الخدمات لعوامل غير ناضجة مثل ثقة المستهلك من بين العوامل التي تؤثر على جودة وجودة الخدمات المالية، كما توجد مجموعة من المؤشرات لقياس أبعاد الجودة وهي كالتالي:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** تقاس القدرة على تحمل التكاليف بمدى تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي، خاصة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، والمعاملات المالية من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية، ومتوسط الرسوم السنوية، ومتوسط تكلفة تحويل الائتمان، والنسبة المئوية للعملاء الذين يبلغون عن حساب باهظ الثمن؛

- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورًا مهمًا في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية ضمان وصول جميع العملاء إلى المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدامهم للخدمات المالية، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال المؤشرات التالية: النسبة المئوية للعملاء الذين يبلغون معلومات واضحة وكافية عن الخدمات المالية المتلقات وقت بدء القرض المالي، بالإضافة إلى وصف محدد للخدمات المالية المقدمة؛

- **حماية المستهلك:** هو قانون ولائحة مصممة لحماية حقوق ومصالح المستهلكين ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة من خلال الاحتيال والسلوك غير اللائق؛

- **المديونية:** من الخصائص المهمة للعملاء في النظام المالي، ومن الضروري فهم كيفية تأخير المقترضين السداد لفترة زمنية معينة؛

- **الراحة والسهولة:** يقيس تصورات العملاء للراحة في استخدام الخدمات المالية من خلال المؤشر التالي: النسبة المئوية للأفراد غير الراضين عن متوسط الوقت الذي يقضونه بالانتظار في المنافذ المالية، ومتوسط الوقت الذي يقضيه العملاء بالصفوف في المؤسسات المالية وفروع البنوك؛

- **الحواجز الائتمانية:** لا يشمل الشمول المالي استخدام الخدمات المالية فحسب، بل يشمل أيضًا نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية التي لديها ثلاثة فروع مالية رسمية على الأقل، مما يسمح للعملاء باختيار الخدمات والمنتجات المالية عن مجموعة من الخيارات وعدد المؤسسات التي تحتاجها ان تكون بنكًا آخر نسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم ضمانات على الأقراص المدمجة، ومدى حواجز سوق الائتمان أو نقص المعلومات، حيث يوضح الرسم البياني أدناه بشكل مختصر جميع الأبعاد المذكورة أعلاه للشمول المالي:

الشكل رقم (01-02): أبعاد الشمول المالي

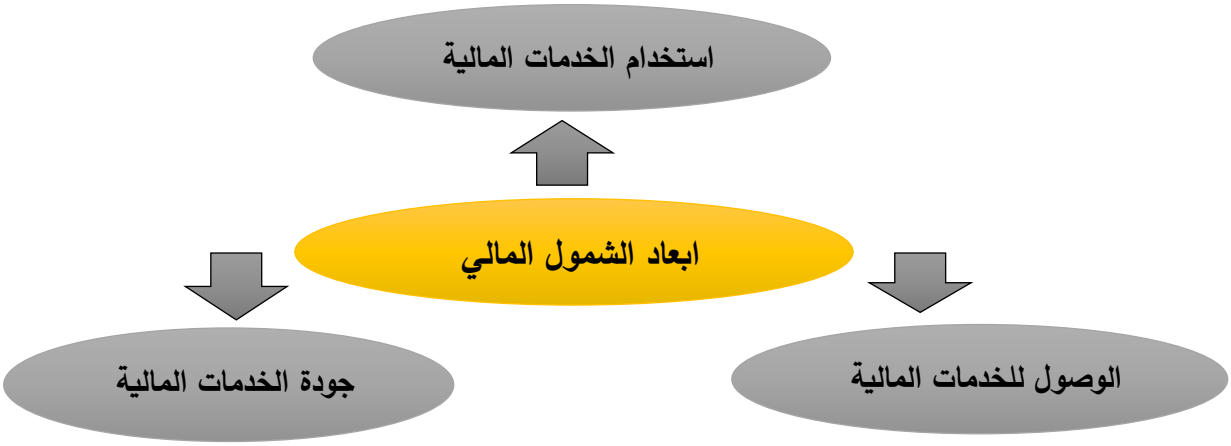

المصدر: من اعداد الطالبة، بناءا على ماسبق.

2. مؤشرات قياس الشمول المالي

تجري مجموعة البنك الدولي عددًا من الدراسات المسحية حول العالم بهدف الحصول على بيانات شاملة وآفاق مستقبلية تساعد على تعميم الخدمات المالية و تعد قاعدة بيانات الشمول المالي التي نشرتها مجموعة البنك الدولي، والمعروفة باسم قاعدة البيانات Global findex، المصدر الأكثر موضوعية، حيث تم إصدار النسخة الأولى في عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في أبريل سنة 2015، والتي تحتوي على بيانات لعام 2014 وتوفر معلومات حول كيفية تعامل البلدان على تحسين الشمول المالي، وإمكانية المقارنة الجغرافية والزمنية للجهود من حيث المستويات.

وعلى العموم تنقسم المصادر التي يمكن من خلالها تحصيل البيانات الخاصة بالشمول المالي إلى مصدرين، المصدر الأول يصطلح عليه "مصادر بيانات الشمول المالي جانب العرض"، في حين يسمى المصدر الثاني بـ" مصادر بيانات الشمول المالي جانب الطلب".

1.2. مصادر بيانات الشمول المالي جانب العرض

توفر بيانات العرض، التي يتم الحصول عليها عادة من البنوك المركزية ومن خلال التقارير التي تنشرها الهيئات التنظيمية المالية، معلومات عن تقديم الخدمات المالية، مثل النطاق الجغرافي وتسعير وتغطية الخدمات المصرفية، حيث تتم معالجة هذه المعلومات بانتظام ويتم تقديمها كمقاييس واسعة للوصول إلى الخدمات المالية السائدة واستخدامها، وبالرغم من أنّ المؤشرات الخاصة بجانب العرض لها أهمية كبيرة عند صانعي السياسات والباحثين حيث تسمح فعليًا بتتبع مستويات الشمول المالي، إلّا أن لها العديد من القيود يمكن إجمالها في نقطتين هما[1]:

– أولا، يتم جمع البيانات فقط من المؤسسات المالية الرسمية وجهات الاتصال، وبالتالي لا توفر صورة كاملة عن الوصول إلى الخدمات المالية؛

– ثانياً، لا تسمح الأساليب المستخدمة لجمع هذه البيانات بتصنيف مستخدمي الخدمات المالية حسب الدخل أو الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، لذلك لا يستطيع صناع السياسات تحديد

[1] آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2021–2022، ص 127.

المجموعات التي تواجه تحديات وعوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل النساء وسكان الريف والسكان. ذوي الدخل المنخفض.

2.2. مصادر بيانات الشمول المالي جانب العرض

توفر بيانات جانب الطلب معلومات عن الفئة المستخدمة للخدمات المالية كالأفراد الأسر والشركات، ويتم جمع هذه البيانات في المقام الأول من خلال الاستبيانات الموجهة للفئة المستهدفة، حيث تساعد هذه الآلية على فهم الاحتياجات المالية للمستخدمين، والحواجز التي يواجهونها عند محاولة الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية، وكذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية مثل الدخل والتعليم والحالة الوظيفية والعمر والجنس، وبغض النظر عن ذلك تعتبر الجهود المبذولة لجمع بيانات الطلب باهظة الثمن ومحدودة وغير منسقة بشكل عام. على سبيل المثال، تميل الجهود التي تبذلها بلدان متعددة لقياس مدى وصول الأفراد إلى الخدمات المالية إلى أن تكون محدودة، سواء من حيث عدد البلدان المشمولة أو من حيث حجم ونوع المعلومات المحصلة، بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون البيانات غير قابلة للمقارنة عبر البلدان المشاركة وهذا راجع إلى الاختلاف في الصياغة والتعريفات المستخدمة في الاستبيانات المطبقة في كل بلد، وعليه فإن هذه القصور تمنع الباحثين من مقارنة مستوى الشمول المالي بين البلدان والمناطق والتوصل إلى استنتاجات قوية، كما يتجسد التحدي الآخر في أنّ الدراسات الاستقصائية الموجهة للأفراد لا تقارن بسهولة مع تلك الموجهة للأسر، فمن غير المعقول افتراض أن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لفرد واحد تم اختياره عشوائيا من الأسرة يمثل الأسرة بأكملها[1].

3.2. المؤشرات المستخدمة في قياس الشمول المالي

بلغ عدد المؤشرات الرئيسية التي تم مسحها في يوليو 2014 من المسح 96 متغيرًا رئيسيًا، بالإضافة إلى المؤشرات الفرعية المتعلقة بكل مؤشر، مثل حساب المؤشرات والمتغيرات الديموغرافية على أساس الجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة وعوامل اجتماعية أخرى، وبذلك يصل العدد الإجمالي للمتغيرات إلى 432 متغير، وتتم مراجعة هذه الجوانب بعد ذلك كالتالي[2]:

- علامات فتح حساب لدى مؤسسة مالية رسمية؛

[1] آمنة خلج، مرجع سابق، ص 130.

[2] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020، ص 478.

- المؤشرات المتعلقة بنمط وكثافة وغرض استخدام الحساب المصرفي؛
- مؤشرات لاستخدام الحسابات لسداد الفواتير المختلفة؛
- المؤشرات المتعلقة بالمدخرات الشخصية والسلوك الائتماني؛
- مؤشرات المرونة المالية، المتعلقة بقدرة الفرد على الوصول إلى الأموال أثناء حالات الطوارئ؛
- المقاييس المتعلقة باستخدام الإنترنت والهاتف.

والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستويات الشمول المالي وهذا بناءً على كل بعد من أبعاد الشمول المالي، متضمنة المؤشرات التي يكون مصدر جمعها جانب العرض وذلك جانب الطلب:

الجدول (01-05): مؤشرات قياس الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية	- عدد الفروع المصارف لكل 100 ألف بالغ؛ - عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ؛ - عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني لكل 100 ألف بالغ؛ - عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل 100 ألف بالغ؛ - عدد نقاط الخدمة او البيع (POS) لكل 100 ألف بالغ؛ - عدد بطاقة السحب الالي لكل 1000 بالغ؛ - عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كيلو متر مربع.
استخدام الخدمات المالية والمصرفية	- عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين؛ - عد القروض لكل 1000 من البالغين؛ - عدد القروض المستحقة لكل 1000 من البالغين؛ - عدد حاملي بوليصة تامين لكل 1000 من البالغين مصنفة حسب التامين على الحياة وغير الحياة؛ - عدد المعاملات الغير النقدية (شيكات الالكترونية، بطاقات الائتمانية، النقود الالكترونية) لكل 1000 من البالغين؛ - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة؛ - عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين؛ - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

	- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتوافر - نسبة المحتفظين بحساب بنكبي خلال سنة مضت؛ - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية؛ - نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
جودة الخدمات المالية	- **القدرة على تحمل التكاليف:** ➢ معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور ؛ ➢ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ ➢ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ ➢ نسبة العملاء الذين أفادوا رسوم معاملات مالية غالية الثمن. - **الشفافية:** ➢ نسبة العملاء الذين أفادوا انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ ➢ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. - **حماية المستهلك:** ➢ مدى وجود قانون او لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ ➢ مدى وجود إمكانية اللجوء الى العدالة مثل وجود امين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهور الأخيرة ويتم حلها في عضون شهرين على الأقل؛ ➢ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تامين الودائع. - **الراحة والسهولة:** ➢ نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ ➢ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

	- **التثقيف المالي:** ➢ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع؛ ➢ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر ➢ المديونية (السلوك المالي)؛ ➢ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض ➢ كيفية حل الازمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، وببيع الأصول، باستخدام وفورات سداد القرض. - **العوائق الائتمانية:** ➢ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ ➢ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على اخر قرض مصرفي؛ ➢ مدى وجود عوائق او نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: حنين بدر عجور، تقرير G20 Financial Inclusion، 2017، ص ص 16-18.

يتعلق هذا الجدول بمؤشرات الشمول المالي، وهي مؤشرات تستخدم لقياس مدى توفر الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في إطار اقتصادي معين، ومن خلال ما سبق سنقدم تحليل لكل بعد من هذه المؤشرات:

- **الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية:** يتعين على البنوك ومقدمي الخدمات الالكترونية زيادة العدد من الفروع وأجهزة الصراف الآلي لزيادة الوصول الجغرافي للخدمات المالية، ووجود وكلاء مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني وهذا يساعد على تعزيز الوصول للأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية؛

- **استخدام الخدمات المالية والمصرفية:** زيادة عدد حسابات الإيداع والقروض التي تعزز من مشاركة الأفراد في النظام المالي، وعكس القروض مستحقة الحاجة الى الخدمات التمويلية، وكذا التشجيع على التحويلات الغير نقدية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد؛

- **جودة الخدمات المالية:** التكاليف المنخفضة للوصول إلى الحسابات الأساسية تجعل الخدمات متاحة للجميع، وتوفر الشفافية ومعلومات الواضحة التي تعزز الثقة في الخدمات المالية؛

- **الراحة والسهولة:** القضاء على طوابير الانتظار يساعد على جعل الخدمات المالية أكثر ملاءمة وجاذبية، وتزيد القدرة على التثقيف المالي للأفراد على إدارة امورهم المالية بشكل أفضل؛

- **العوائق الائتمانية:** زيادة الفروع المالية في المناطق الحضرية تعزز من الوصول للخدمات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي يجب أن تكون قادرة على تقديم ضمانات أقل للحصول على قروض مصرفية، وتوفير معلومات دقيقة عن الأسواق المالية التي تساعد في تخفيف العوائق، وتحسين هذه المؤشرات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

المبحث الثالث: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو مفهوم حديث يشير الى النظام الاقتصادي الذي يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية وتطوراتها في عمليات الإنتاج والتبادل التجاري والتوزيع والتسويق، ويشمل الاقتصاد الرقمي العديد من الجوانب والمفاهيم التي تتأثر بتقدم التكنولوجيا الحديثة وهو يساهم في تغيير طريقة تفكيرنا وعاداتنا الاقتصادية، وعليه سنخصص هذا الجانب من الدراسة لتوضيح أهم المفاهيم والأسس النظيرة المرتبطة بهذا الحديث

المطلب الأول: نشأة، مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي من المصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا وكان لها الكثير من الاهتمام من قبل العديد الباحثين، نظرا لأهميته في تطور وتقدم العديد من البلدان التي بادرت الى تطبيقه.

1. نشأة الاقتصاد الرقمي

من الناحية المفاهيمية، تعود المساهمة الأولى في بروز ملامح الاقتصاد الرقمي للاقتصادي الأمريكي فرانك نايت (Frank knghit)، وبالضبط في عام 1921، عندما قام بتقديم دراسة عن اقتصاد المعلومات، يليه بعد ذلك الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال (Alfred Marshall) في عام 1954، حينما نشر هو الأخر دراسة في هذا المجال تحمل عنوان "نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات"، ثم تلا ذلك ظهور مفهوم الاقتصاد الرقمي بقوة عندما قام العالم ماكلوب بتحليل اقتصاد نظام براءات الاختراع، حيث وصفها بانها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، وفي عام 1975 بتقديم دراسته الثانية في هذا السياق حملت عنوان "صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة"، حيث كان الهدف منها تقديم إعادة ترتيب هياكل الاقتصاديات التقليدية باستخدام الفضاء الرقمي، وفي عام

1977، طور العالم ستيكلر مفهوم تحليل وقياس وفحص النشاط الهيكلي للاقتصاد الرقمي وعلاقته بالقطاعات الأخرى[1].

ومع توالي السنين زاد اهتمام الباحثين والاقتصاديين بالاقتصاد الرقمي أكثر، وفي مقدمتهم العالم الاقتصادي كيبرج الذي قام في عام 1989 بتقديم علم المعلومات التنموي، على أنه الآلية التي تساهم في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد وتطوير كافة القطاعات التي تنتمي إليه وهذا من خلال مزج عناصر الإنتاج المادية والمعنوية بدرجة عالية من الكفاءة[2]، وفي تسعينيات القرن العشرين تمّ استخدام مصطلح الاقتصاد الرقمي بشكل صريح لأول مرة في الكتاب الذي ألفه العالم الكندي دون تابسكوت (Don Tapscott) في عام 1996 والذي يحمل عنوان " الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الذكاء الشبكي"[3]، ليتم بعدها تداوله بالعديد من الدراسات والأبحاث التي اختلفت في تسميته، حيث اصطلح عليه بمسميات عدة من بينها: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد المعرفي، وغيرها من التسميات الأخرى[4]، وفي هذا السياق وبالرغم من تزايد حجم الكتابات التي تحبذ استخدام مصطلح الاقتصاد الرقمي بعد مؤتمر دافوس الذي انعقد في عام 2015 في سويسرا إلى أنّ هذه التسمية لن تلغي حقيقها مفادها: أنّ الاقتصاد الرقمي ما هو إلّا صورة من صور الاقتصاد المعرفي وأحد مخرجاته المتطورة[5].

أمّا من الناحية التطبيقية، فقد تم طرح أول منصة تجارية عبر شبكة الأنترنت في أكتوبر من عام 1994، حيث كانت شبكة الأنترنت آنذاك في بداية نشأتها كشبة عالمية. ويعود الفضل في ذلك لتابسكوت أيضًا أي قبل سنتين عن إصداره لكتابه، اقتصرت المنصة على عرض محتويات السلع والخدمات فقط، في حين يتم التفاعل بين عارض السلعة وطالبها حول المعلومات الخاصة بها من خلال الاتصال بالهاتف عند سرعة 90,600 بث في الثانية في أحسن الأحوال[6]، ليعمل بعدها انتشار التكنولوجيا المتطورة على

---

[1] عيسى إسماعيل، بشرى أحمد، أهمية الاقتصاد الرقمي وفاعليته في الاقتصاد العالمي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 17، العدد 56، ديسمبر 2021، ص 467.

[2] عبد الرزاق حسين، وسن سرحان، قياس وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العراق، المجلد 03، العدد 06، 2022، 160.

[3] Angela mottaeva et al, Impact of the digital economy development of economic systems, International Scientific and Practical Conference “Development and Modern Problems of Aquaculture”, Vol 381, No E3S Web of Conf, 2023, P 02.

[4] عبد القادر زواتنية، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة –الاقتصاد الرقمي لدولة قطر–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 24.

[5] صلاح شعير، حروب الذكاء الاصطناعي القادمة، وكالة الصحافة العربية -ناشرون-، مصر، ط 01، 2023، ص 19.

[6] عاطف زيدان، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص ص 03-04.

تيسير الدخول إلى شبكات الاتصال والمعلومات سواء باستخدام أجهزة الحاسوب، أو الهواتف الذكية ومختلف تطبيقات المواقع الشبكية التفاعلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من الأساليب الأخرى، حيث نتج عن كل هذا تصميم قاعدة شبكية للاقتصاد الرقمي من شأنها الأخذ بزمام القيادة والتعاون وترقية مستوى إنتاجية المعرفة البشرية، وبالتالي بداية زوال العديد من المنتجات التقليدية وابتعاد الشركات عن أساليب الإنتاج والبيع والقديمة لشعورها بالخطر، وأصبع التطور التكنولوجي الرقمي حقيقة حتمية في مختلف الدول سواء المتقدمة، الناشئة وحتى النامية، حيث يساهم هذا في زيادة الإمكانيات التنموية التي بداخلها[1].

2. مفهوم الاقتصاد الرقمي

وردت تعاريف عدة للاقتصاد الرقمي، ولع من أبرز ما كتب في الأدبيات النظرية الاقتصادية لتوضيح هذا المفهوم ما يلي: "هو عبارة التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما."[2]

كما يعرف الاقتصاد الرقمي أيضًا على أنه: "ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتّى مجالات الحياة."[3]

وفي تعريف آخر هو: "ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ضمن مجال الكتروني يعتمد على أحدث وسائل الاتصالات وتقنيات المعلومات، وذلك من خلال خلق روابط فعالة بين أطراف النشاط الاقتصادي."[4]

وهو أيضًا: "ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى أي نقطة في العالم وفي أي وقت."[5]

---

[1] عيسى إسماعيل، بشرى أحمد، مرجع سابق، ص 469.

[2] أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2019، ص 12.

[3] محمود عياد صلاح، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 10.

[4] Salima Abida, The role of the digital economy in supporting sustainable development –Algeria as a sample–, Journal of Economic Sciences Institute, Vol 25, No 02, 2022, P 359.

[5] محمود احمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2020، ص 06.

كما تمت الإشارة إليه أيضًا على أنه: "الاقتصاد الذي يحتوي على ثلاث مكونات أساسية هي:

- البنية التحتية للأعمال الإلكترونية: وهي حصة من إجمالي البنية التحتية الاقتصادية المستخدمة لدعم العمليات التجارية الإلكترونية وإجراء التجارة الإلكترونية؛
- الأعمال التجارية الإلكترونية: هي أي عملية تقوم بها منظمة الأعمال عبر شبكات الكمبيوتر؛
- التجارة الإلكترونية: هي قيمة السلع والخدمات المباعة عبر الشبكات الحاسوبية."[1]

من خلال ما سبق يتضح ان الاقتصاد الرقمي هو: الاقتصاد الذي يقوم على توظيف واستغلال أحدث البنى التحتية الرقمية المشكلة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الشبكات الإلكترونية، الأجهزة الذكية والإنترنت وغيرها بشكل دائم ومستمر، بهدف تعزيز وتحسين كفاءة العمليات الاقتصادية وزيادة مستويات الإنتاجية والابتكار داخل الدول.

من خلال تناولنا لمفهوم الاقتصادي الرقمي، نجد أنّ الاقتصاد الرقمي يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ويعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانبه وتطبيقاته، حيث يسعى الاقتصاد الرقمي إلى توفير المعلومات بأسرع وقت وأقل تكلفة ممكنة، وهذا يعزز مستوى الشفافية ويمكّن اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة عالية، بالإضافة إلى ذلك، يُمكن المؤسسات من وضع خططها لزيادة إنتاجيتها بفضل هذه التقنيات ، والاقتصاد الرقمي يتميز أيضًا بأنه اقتصاد لاحدودي، حيث يمتلك القدرة على تلبية احتياجات جميع فئات التعامل في مختلف المجالات الاقتصادية، يتضمن الاختلاف بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي عدة جوانب تشمل الجوانب الاقتصادية والعملية والتجارية واحتياجات المستهلكين ودور الحكومة والسوق والمغامرة الاقتصادية وقوة العمل، بالإضافة إلى جوانب أخرى تعزز من تفوق الاقتصاد الرقمي[2]، والجدول الموالي يوضح الاختلافات الرئيسية بين الاقتصادي الرقمي والاقتصاد التقليدي:

[1] Rumana Bukht, Richard Heeks, Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Working Paper Series, Centre for Development Informatics, Global Development Institute, No 68, 2017, P 07.

[2] Mohamed Madlool Ali, Digital economy visions and prospects Arab Countries Case Study, Journal of University for pure and Applied Sciences, Vol 28, No (2), 2020, page 236 -238.

الجدول رقم (02-01): التمييز بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي

المعايير	الاقتصاد الرقمي	الاقتصاد التقليدي
من الناحية الاقتصادية		
الأسواق	متحركة	مستقرة
حدود المنافسة	عالمية (عامة ومحلية)	قومية (مخاطر مستقلة)
الشكل التنظيمي	شبكي	تراتبي، بيروقراطي
البنية	خدمية / معلوماتية في جوهرها	تصنيعية في جوهرها
مصدر القيمة	راس مالي انساني واجتماعي	مواد خام، وراس مال طبيعي
من ناحية الاعمال		
تنظيم الإنتاج	انتاج مرن	انتاج كبير
المحرك الرئيسي للنمو	ابتكار / معرفة / التجديد / الاختراع	راس مال / عمل
المحرك التقني للنمو	الرقمنة	المكننة
مصدر الميزة التنافسية	الابتكار، الجودة، القدرة على التكيف	خفض التكلفة من خلال الموازنة
أهمية الأبحاث / الابتكار	كبيرة	بين المنخفضة والمتوسطة
العلاقة مع الشركات	تعاون، تفوق	أداء منفرد
من ناحية المستهلكين		
الأدوات	سريعة التغير	ثابتة
المهارات	المهارات واسعة وقدرة التكيف	مهارات عمل محددة
الاحتياجات التعليمية	تعلم مدى الحياة	تعليم او تدريب حرفي محدد
طبيعة التوظيف	الاعتماد المتزايد على التقاعد والتأسيس على أساس المشروع	مستقرة
من ناحية الحكومة		
العلاقات بين الحكومة والاعمال	تشجيع فرص النمو الجديدة	فرض التنظيمات
التنظيم	مرن ويركز على السوق	قيادة وسيطرة
خدمات الحكومة	دخول مخولة	دول رفاه
من ناحية السوق		

التطور الالكتروني	متغير ومضطرب (سريع ومفاجئ)	ثابت (مستقيم)
تغيرات السوق	سريعة ولا يمكن التبوء بها (السوق قائم على الطلب)	بطيئة وخطيو (سوق قائم على العرض)
حياة المنتجات والتقنيات	قصيرة	طويلة
محرك الاقتصاد الأساسي	رجال الابتكار	القوة الصناعية الكبرى
هدف المنافسة	عالمي	محلي
لعبة التنافس	السرعة (السريع يأكل البطيء)	الحجم (الكبير يأكل الصغير)
من ناحية المغامرة		
خطوات العمل	سريعة	بطيئة
مقياس النجاح	دخول السوق والبقاء فيه	الربح
محرك النمو	المعرفة والقدرات	المال
المصادر الأساسية للتجديد	البحث واستراتيجية المخاطر وإدارة المعرفة	البحث
صنع القرار	عمودي	موزع
نمط العمل	جديد يحتاج الى الناس والمعرفة والترابط	تقليدي يعتمد على الامر والتحكم
من ناحية قوة العمل		
الزعامة	مشتركة	عمودية
المهارات	مرنة ومتعددة	قياسية
المتطلبات الثقافية	التعليم المستمر	درجة من المهارات
إدارة علاقات العمال	عمل جماعي	مجابهة ومواجهة
نواحي أخرى لمعايير للتميز	اقتصاد القيمة المضافة	اقتصاد مصنع
	إطار عالمي	إطار دولة
	توزيع عبر الشبكة	توزيع جواري
	زبائن حسب الحاجة	أكبر عدد من الزبائن
	استراتيجية التعاون	استراتيجية المنافسة
	الدفع عن طريق الانترنت	الدفع عن طريق الشبكة القديمة للبنوك

	العقول (الدماغ) العاملة	اليد العاملة

المصدر: باسم غدير غدير، اقتصاد للمعرفة شعاع للنشر والتوزيع، حلب، سوريا 2010، ص 38.

من خلال الجدول علاه يتبين لنا المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي من مختلف الزوايا بما، في ذلك النواحي الاقتصادية والأعمال والمستهلكين والحكومة والسوق وقوة العمل والمغامرة.

فمن الناحية الاقتصادية نرى ان الاقتصاد التقليدي عادة مستقر ومحدود بالحدود الوطنية، بينما الاقتصاد الرقمي يتميز بديناميكية عالمية وتفاعلية، اما من ناحية الاعمال فالإنتاج في الاقتصاد التقليدي يسعى الى خفض التكلفة من خلال الموازنة، بينما يعتمد الاقتصاد الرقمي على الابتكار والجودة والقدرة على التكيف للحصول على ميزة تنافسية.

3. خصائص الاقتصاد الرقمي

يتسم الاقتصاد الرقمي بالعمل على تعزيز ونشر المعرفة، ومن ثمّ الحث على بناء الحكومة الالكترونية، الإدارات الالكترونية، البنوك والمؤسسات الالكترونية، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير الدائم والمستمر في مؤشر المعرفة والمعلومات كزيادة أعداد الحواسيب وتعزيز فرص الوصول إلى الانترنت، وفيما يلي أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي[1]:

1.2. سهولة الوصول الى المصادر والمعلومات (Access)

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة المؤسسات والأفراد على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، وتتطلب المشاركة الفعالة في هذه الشبكات والاقتصاد الرقمي توفير البنية التحتية الاقتصادية مثل الكهرباء والهواتف وانخفاض التكاليف والرسوم المفروضة على هذه الخدمات، بالإضافة إلى توفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتدريب، وكذلك توفير الموارد المالية اللازمة واستعمال النقود الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، مثل بطاقات الائتمان والخصم.

2.2. المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنافسة السائد في الأسواق وكيفية تحسينه، وتختلف هياكل السوق باختلاف درجة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرسمي المحلي والدولي.

[1] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص ص 296-297.

ويجب أن تندمج وتتكامل تكنولوجيا المعلومات مع مختلف الأنظمة والقطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الصناعة، والزراعة والتعليم والتدريب والمالية والخدمات المصرفية والاستثمار.

3.2. مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال، والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، كما تؤثر الإنترنت على طريقة أداء المعاملات التجارية وأساليب إنجار الأعمال.

4.2. الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات

في الاقتصاد، يمكن التحكم في المعلومات من خلال الاستخدام الفعال لهذه المعلومات واستخدامها لدعم القرارات والسياسات الاقتصادية، وتلعب مهارات إدارة المعلومات أيضًا دورًا أساسيًا في نجاح القرارات الاستثمارية المتخذة، حيث تتميز بالدقة طويلة الأمد، وهذا كون الاقتصاد الرقمي يزود صانعي القرار بمعلومات دقيقة وأساسية وهامة، كما يوفر الطريقة التي تتيح تحديد الاحتياجات المعلوماتية ومصدر تحصيلها المناسب، وتكون هذه المعلومات إمّا:

- معلومات إلكترونية، كالبريد الإلكتروني، المعلومات المنزلة من الانترنت أو الموجودة في أشرطة الفيديو أو في الأقراص الصلبة، وغيرها؛
- معلومات منطوقة، المكالمات الهاتفية والحوارات واللقاءات؛
- معلومات مطبوعة، مثل التقارير والفاكسات.

كما يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المقالية سواء من حيث الجودة، الحداثة، الدقة والأهمية، وإمكانية التحقق منها، إضافة إلى قدرته على تحقيق السيادة (Information Master) في دعم القرارات وإقناع الآخرين.

المطلب الثاني: أهمية، عناصر وركائز الاقتصاد الرقمي

ارتئينا تخصيص هذا المطلب من الدراسة لتبيان الأهمية الكبيرة التي تكتسي الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى توضيح أهم الركائز التي يقوم عليها، وكذا مختلف العناصر المتدخلة في تشكليه.

1. أهمية الاقتصاد الرقمي

تتجسد أهمية الاقتصاد الرقمي في إنشاءه لمجتمعات ذكية ترتكز على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وكذلك العمل على بناء الحكومة الالكترونية، المؤسسات والإدارات الالكترونية، البنوك الالكترونية والتجارة الإلكترونية، حيث ينعكس هذا بصورة إيجابية كبيرة على الأداء الاقتصادي للدول[1]، وعليه يكمن حصر أهمية التحول من اقتصاد ذو نمط تقليدي إلى اقتصاد مستحدث ذو نمط رقمي في ثلاث نقاط أساسية هي:

1.1. مساهمة الاقتصاد الرقمي في دفع عجلة النمو الاقتصادي

يعمل الاقتصاد الرقمي على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي وتقليص معدلات البطالة، فاتساع نطاق تداول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر مؤسسات الأعمال يسمح بتحسين مستوى الإنتاجية وزيادة كفاءة العمليات التجارية القائمة فيها، كما أنّ الابتكار الذي توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن للمؤسسات من خلق ميزة تنافسية لها كالوساطة المالية وتقديم الخدمات عبر الانترنت، وهذا في إطار تلبية رغبات العملاء من السلع والخدمات، ومن جهى أخرى فإنّ هذا يتيح فرصة لاستحداث وظائف جديدة تكون أكثر كفاءة كون المؤسسات تعمل بأقصى قدرة ممكنة[2].

2.1. مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاستثمار

يعمل التحول الاقتصادي الرقمي والبنية التحتية القائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على تعزيز تنمية الاستثمار المحلي في مختلف البلدان من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمارس أنشطته في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية تتميز باستخدام الوسائل التقنية وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة الحديثة، التي تسمح بتطوير ونمو الاقتصاد من خلال زيادة تراكم رأس المال،

[1] محمد طاقة، الاقتصاد الرقمي والعالم الافتراضي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 61.

[2] زينب نعمة، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999–2013) مع الإشارة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 86.

وتحسين مستويات الإنتاجية ومستويات كفاءة رأس المال البشري، وتوسيع الصناعات الرقمية وصناعات البرمجيات، هذا من ناحية الدول المحلية والتي عادةً ما تكون دول نامية، أمّا من ناحية الدول المُستثمرة والتي يكون أغلبها دول متقدمة، فإن الأهمية الاقتصادية الرقمية لشركاتها تكمن في ارتفاع تدفقاتها النقدية، وهذا بفعل انفتاحها الاقتصادي وقدرتها على نقل الابتكارات والمعرفة وتوفير المعلومات والبيانات حول المشاريع الاقتصادية[1].

3.1. مساهمة الاقتصاد الرقمي في تغيير كمية النقود

في ظل توسع شبكات الاتصالات والمعلومات العالمية وما يترتب على ذلك من فعالية الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية، تم استحداث نوع معين من النقود والذي يعرف اليوم بالعملات الرقمية، والتي وصلت إلى أرقام قياسية ضمن قيود أسعارها ونماذج تداولها، وهذا بفعل الغموض التي يكتنفها من جهة، وحذر المنظمات الدولية والبنوك المركزية من جهة أخرى، وتحتوي النقود الإلكترونية على جميع أنواع العملات الرقمية سواء كانت افتراضية أو مشفرة أو قانونية أو مستقرة، حيث تكون متوفرة ضمن البيانات الرقمية الحاسوبية، وليس لها أثر مادي، ولا تستهلك خلال الاستخدام، بحيث يمكن للمؤسسات والأفراد الرفع من نسبة أرباحهم النقدية من خلال زيادة حجم تداولهم لهذه النقود، ممّا يؤثر على كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد، ويعود هذا إلى تأثير النقود الرقمية على أسعار الخصم وعلى الاحتياطي القانوني وكذلك سياسة السوق المفتوحة، كما يترتب على شيوع هذا النوع من النقود أيضًا الانتقال من نظام المدفوعات المستند على تقييد الحسابات، إلى النظام المستند على قيمة العملة، وإلغاء دور الوسطاء لدى المصارف، حيث ينتقل دور النقود من دور ائتماني إلى دور سلعي، وعليه فإن الطلب على النقود غير رقمية ينخفض[2].

2. ركائز الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من الركائز التي تؤثر في هذا النوع من الاقتصاد، وتلعب دورًا محوريا في تشكيله وقيامه، ومن بين أبرز هذه الركائز: التجارة الإلكترونية، الحكومة الالكترونية، الصيرفة الالكترونية، البورصة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني.

[1] نفس المرجع، ص ص 91-92.

[2] عيسى إسماعيل، بشرى أحمد، مرجع سابق، ص ص 470-471.

1.2. التجارة الإلكترونية

هي شكل من أشكال التجارة التي تنطوي على تبادل السلع والخدمات مقابل المال، وما في ذلك يطلق عليه اسم إلكتروني لأن معظم أو كل المعاملات تتم إلكترونيا عادة عبر الإنترنت، أي أنها مجموعة متكاملة من إنتاج وتوزيع وبيع وتسويق المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية، وكل ما يتعلق بشراء وبيع البضائع والمعلومات المقدمة من خلال الإنترنت والشبكات العالمية الأخرى، مثل الإعلانات والمعلومات على الإنترنت والشبكات العالمية الأخرى، ويمكن أن تأخذ التجارة الإلكترونية شكلين هما[1]:

- **التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومؤسسة أخرى:** وهي عبارة عن صفقات تجارية تتم بين مؤسسة ومؤسسة أخرى، باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي النوع الأكثر تداولاً في جل العمليات التجارية الإلكترونية؛
- **التجارة الإلكترونية بين مؤسسة ومستهلك:** يصطلح عليها بتجارة التجزئة الالكترونية تمثل نسبة أقل في التجارة الإلكترونية، وتتم الصفقة مع المستهلك بعد عرض المنتجات والخدمات على شبكة الانترنت.

2.2. الحكومة الإلكترونية

إنّ الدور البارز للتجارة الإلكترونية في المجالات الحكومية ساهم في ظهور مفهوم جديد ألا وهو الحكومة الإلكترونية، التي يكمن الهدف الرئيسي من إنشاءها في تحويل الخدمة الحكومية الموجهة للمؤسسات والأفراد في صورة إلكترونية متكاملة وفي إطار يسوده الشفافية والوضوح، حيث تستخدم الحكومة ومختلف هيئاتها شبكة الانترنت أو منصات خاصة في أداء أعمالها في جميع النواحي، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولقد انخرطت معظم حكومات العالم في مرحلة الثورة الرقمية، وتأخذ الحكومة الالكترونية مستويات عدّة أهمها[2]:

- **من الحكومة إلى حكومة أخرى:** وتضم مختلف قضايا التعاون والتكامل الدولي على جميع المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)؛

[1] خالد احمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي، دار الفكر الجامعي، جامعة الإسكندرية، ط 01، 2019، ص ص 126-127.

[2] كبري محمد، منال ناجي، أثر الاقتصاد الرقمي على القياس والافصاح المحاسبي -دراسة نظرية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، عدد خاص، 2021، ص 24.

- **من الحكومة إلى القطاع الخاص:** يتم هذا من خلال تسهيل مختلف الخدمات والتعاملات التي تتم بين الحكومة والقطاع الخاص؛

- **من الحكومة إلى المواطن:** يهدف هذا المستوى إلى تيسير تقديم الخدمات التي يتلقاها المواطن من حكومته بمختلف أنواعها وأقل تكلفة ممكنة وفي مدة زمنية أسرع وطوال أيام الأسبوع.

3.2. الصيرفة الإلكترونية

حيث يتم من خلال هذه الركيزة إجراء العمليات البنكية بأساليب إلكترونية، أي استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة سواء ارتبط الأمر بالائتمان أو الدفع أو التحويل أو التعامل بالأدوات المالية أو غير ذلك من أعمال وأنشطة البنوك، وفي ظل هذا النمط لا يكون العمل مجبرًا على التنقل للمصرف، حيث يمكنه أداء مختلف العمليات مع مصرفه وهو في المنزل أو في المكتب، ممّا يدل هذا على تجاوز البعد المكاني والزماني[1].

4.2. البورصة الإلكترونية

إن إنشاء اقتصاد رقمي يتطلب توفر أسواق مالية إلكترونية يتم من خلالها تداول مختلف الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها إلكترونيًا، بطريقة تخفض أو تلغي المخاطر الناجمة عن تداولها، وتقلل من سعر تكلفة نقل الملكية وحفضها، بالإضافة إلى تحسين إجراءات نقل الملكية[2].

5.2. وسائل الدفع الالكتروني

أدى ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها عبر الإنترنت إلى ظهور مفهوم النقود الإلكترونية، حيث تتم المدفوعات والمعاملات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، مما لا شك فيه أن استخدام النقود في العملة الإلكترونية يمكن أن يزيد من سرعة التسويات ويسهلها ويقلل من الحاجة إلى الاحتفاظ بالمال والامر الذي يساعد على التوسيع في التبادل التجاري، ومن بين أهم هذه وسائل الدفع الالكتروني نذكر[3]:

---

[1] محمد طرشي، متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، ص 255.

[2] كبري محمد، منال ناجي، مرجع سابق، ص 25.

[3] خالد احمد علي محمود، مرجع سابق، ص ص 130-131.

- **بطاقات الائتمان:** تستخدم لسحب النقود أو كوسيلة للشركات للوفاء بالسلع والخدمات، بشرط أن يكون الشخص عميلاً للبنك على مدى توفر الضمانات الشخصية والمادية التي يقدمها العميل، وتصدر البطاقة ضمن حدود مالية معينة، كما ان وهناك بطاقة ذهبية تمنح صاحبها تصنيف ائتماني مرتفع.

- **بطاقة السحب الالي:** تشير إلى البطاقة التي يحق لحاملها سحب الأموال من حسابه الخاص وفق الحد الأقصى المتفق عليه من خلال جهاز خاص، صحيح أن الشخص يحدد المبلغ عبر لوحة المفاتيح لهذا النوع من البطاقات، أي لا يعطي حد ائتماني، لأنه عندما لا يسمح رصيد العميل بهذا المبلغ، سيرفض الجهاز الاسترداد وتعتبر كلمة المرور توقيعًا إلكترونيًا، والغرض من هذا المرفق هو تلبية احتياجات التمويل للعملاء.

- **بطاقات الشيكات:** ومن خلاله يتعهد البنك الذي أصدر البطاقة لحاملها بضمان سداد الشيكات التي يصدرها له وفق شروط إصدار البطاقة، ومنه تستند فكرة الشيك الإلكتروني إلى حقيقة أن هناك وسيطًا بين حامليها على أساس أنه يجب أن يكون لدى المشتري والبائع حساب جاري مع نفس البنك الذي تتم فيه عملية التوزيع.

- **البطاقة الذكية:** تشبه بطاقة الائتمان تقريبًا، إلا أنها تحتوي على معالج دقيقة وذاكرة مصاحبة، ومزودة بنظام أمان فريد يمنع استخدام، ويمكن للأفراد غير المصرح لهم استخدامه ببساطة لأنه يعمل دون اتصال، مما يعني أن الأجهزة الإلكترونية مغلقة تمامًا داخل حدود البطاقة، وتحمل صفحات متعددة من المعلومات الشخصية، وهذه البيانات موجودة بين البطاقة ومركز القراءة والكتابة النقل المتوسط في المركز لإجراء معاملاتك المصرفية.

3. عناصر الاقتصاد الرقمي

يشتمل الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر ممثلة في المنتجات الرقمية، المستهلكين، البائعون، ومختلف المنظمات الهيئات المسؤولة عن سن وتشريع القوانين المرتبطة بهذا الشأن، حيث يعتبر التفاعل الجيد لهذه العناصر فيما بينها بمثابة الأمر الذي يرفع من فعالية وكفاءة الاقتصاد الرقمي، وهذا على النحو الآتي[1]:

1.3. المنتجات الرقمية

وهي السمة الأساسية التي تميز الاقتصاد الرقمي، كونها تتضمن العديد من البرامج والخدمات ذات الطابع الإلكتروني والرقمي التي تعجل بظهور المجتمعات الرقمية، وفي مقدمتها الخدمات الحكومية والخدمات المصرفية، والعديد من المنتجات الأخرى كالمجلات، الجرائد الإلكترونية، القدرة على حجز تذاكر السفر وغيرها، شريطة أن يتم انتاجها وتقديمها بطريقة تلبي احتياجات العملاء مع مراعات تكاليف الإنتاج، بحيث يجب أن تكون التكلفة الحدية للمنتجات الرقمية مساوية للصفر، كون الجزء الأكبر من هذه التكاليف يتمثل في التكاليف الثابتة، في حين تكون نسبة التكاليف المتغيرة أقل، وهو ما يرفع من ربحية هذه المنتجات.

2.3. المستهلكين

يتميز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين، فكل من يدخل الإنترنت يعتبر عميلاً محتملاً يستهلك البضائع الموجودة، ويمكنه البحث والاختيار وحتى المساومة على الإنترنت بسبب وفرة السلع الرقمية المعروضة التي تمكنه من حرية الاختيار.

3.3. البائعون

هم كل وكالة أو مؤسسة، تقوم بعرض منتجاتها عبر الإنترنت، ويتم إجراء العروض الترويجية والدعاية بطريقة الكترونية، خاصة فيما يخص السلع غير المادية (غير ملموسة) مثل شركة أمازون وشركة ياهو، كما يمتاز السوق الافتراضي أو السوق الالكتروني بحرية الدخول والخروج لعدم وجود حواجز تمنع ذلك.

[1] صفاء عبد الجبار المسوي، وآخرون، تحليل آثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة من (1999-2013)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 18، 2016، ص ص 185-186.

4.3. المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية

تتمثل في المنظمات والهيئات المسؤولة عن توفير الإجراءات والحواسيب الإلكترونية وشبكات الاتصال وتقديم الهيئات الاستشارية لضمان وتنفيذ آلية الاقتصاد الرقمي بجودة وكفاءة عالية.

5.3. الأنظمة والقوانين

من خلال صياغة الأنظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي، حيث يعد حماية المستهلكين والعاملين ضروريا الى جانب تقليل الاثار السلبية التي قد تنشا نتيجة النمو السريع.

المطلب الثالث: عوامل ومؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو نموذج اقتصادي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية وتبادل المعلومات الإلكترونية، يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الدوافع والمؤشرات التي تسهم في تطوره وتقدمه وسيتم فيما يلي استعراض اهم هذه الدوافع.

1. عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من العوامل التي تدفع الحكومات والدول نحو الاندماج في الاقتصاد الرقمي، حيث من الصعب فصلها عن بعضها، أو اعتبار أحدها سبب والآخر نتيجة، وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1.1. العولمة

تجدر الإشارة إلى أن العولمة خلقت اقتصادًا بلا حدود حيث لم تعد أشكال الأسواق المختلفة محصورة في بلد معين، وانتشرت الأسواق الجديدة وحصص السوق المكتسبة في جميع أنحاء العالم، ولا تقتصر التغييرات على ذلك. ولا يقتصر العمل على حدود الموقع ولكن أيضًا على الوقت، فقد أصبح العمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما أدى إلى إنشاء منحنى عمل عالمي للشركات والمؤسسات حتى تتمكن من المنافسة والبقاء على قيد الحياة، والعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أبرزها الاقتصاد الرقمي كنتاج للعولمة وأسواقها الممتدة، ربما سيظهر المستقبل تحولات وتغيرات أكثر عمقًا مما نشهده الآن.

[1] محمد ذكى حسن، الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، مصر، العدد 85، 2019، ص 22-24.

2.1. الشركات متعددة الجنسيات

يحتكر هذا النوع الشركات أعلى مستوى تكنولوجي في العالم، وأهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي أهم قوة دافعة للاقتصاد الرقمي، ويجب عليها تطوير أساليب عمل وإدارة جديدة من خلال ابتكاراتها الخاصة، والسيطرة على القدرات التكنولوجية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وإن قدرة هذه الشركات على تولي المعرفة التقنية وإنتاجها من البداية، ومن ثم نقلها وتوزيعها، ومنحها القدرة على التحكم والسيطرة على جميع القدرات التكنولوجية والأنشطة الناتجة عن قدراتها.

3.1. الثورة العلمية التكنولوجيا المعاصرة

الارتباط بين مفهوم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا أمر طبيعي، لذا تعد التكنولوجيا من أهم القوى الدافعة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، كما أنها القوة الدافعة وراء جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثرت التكنولوجيا الحديثة على تطبيق العلم ومساهمة التطور التكنولوجي بسرعة كبيرة، مما أعطى التكنولوجيا قوتها وسلطتها الحالية.

4.1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر إنشاء البنية التحتية التكنولوجية في إطار الاقتصاد الرقمي، والاستثمار بشكل أساسي في تقنيات المعلومات والاتصالات، مثل صناعة البرمجيات وصناعة معدات الوسائط المؤتمتة، صناعة شاملة مبتكرة تعتمد على الإعداد والرسم والتصميم والتنفيذ وتحديد برنامج تشغيل الكمبيوتر والذي يتضمن مجموعة من الأوامر والتعليمات للكمبيوتر لتحقيق نتيجة محددة لأداء مجموعة عمل متكاملة، وتعتمد هذه الصناعة على وجود العقل البشري أولاً، ولا يتوقف إنتاجه على أي زمان ومكان، وخضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة وعدم تلويثها للبيئة، وارتفاع عائدها، وعليه تعتقد رابطة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية أنه إذا أرادت البلدان النامية الاندماج في اقتصاد المعرفة، فعليها التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث إذا استخدمت هذه التكنولوجيا، فإنها بحاجة إلى بناء تكنولوجيا معلومات باهظة الثمن وبنية تحتية، فسيكون عدم استخدامها أكثر تكلفة.

5.1. البحث والتطوير

تبرز مختبرات البحث والتطوير في الاقتصاد الرقمي وتحظى بتقدير كبير من قبل الحكومات والقطاع الخاص لأنها قلب التقدم التكنولوجي، والغرض من دخول الاقتصاد الرقمي هو زيادة معدل التقدم التكنولوجي، والإنفاق على مشاريع البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق المحلي، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشرًا واحدًا في مجموعة من المؤشرات، ونجد أن الاقتصاد الرقمي في الدول المتقدمة مرتفع.

يتم في الدول المتقدمة تقاسم الانفاق على مشاريع البحث العلمي والتطوير بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال هذا التعاون يمكن ان يحقق البحث العلمي والتطوير تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد الرقمي بالإضافة الى زيادة عدد الأجهزة التي تستفيد منه.

2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

يمكن قياس مستويات الاقتصاد الرقمي باستخدام مؤشرات عدة، يتم من خلالها معرفة مدى جاهزية الدول والحكومات للانضمام إلى هذا النوع من الاقتصاد، والذي يقوم بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، ومن بين أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي نذكر:

1.2. مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتم من خلال هذا المؤشر قياس جانبين رئيسين، الجانب الأول هو الجانب المادي الذي يتكون من مختلف الأدوات والمعدات في شكل أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، الشبكات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية وغيرها، أمّا الجانب الثاني فيتمثل في الجانب الرقمي والمتمثل في البرمجيات، وهذا من خلال قياس الاستثمارات القائمة فيها، كما يجب العمل على توفير المعلومات الأساسية التي تخص مدى اتساع شبكة الانترنت والشبكات الأخرى، ودرجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات، ومن الضروري أيضًا قياس مدى البنية التحتية الرقمية[1]، ومن أبرز المؤشرات الفرعية المعبر عن مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نذكر[2]:

[1] لمياء الطحان، وآخرون، علاقة الاقتصاد الرقمي بالصادرات المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 37، العدد 03، 2023، ص 1006.

[2] سيد علي بن عبد الرحمن، عبد العزيز، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير تسيير الإدارة الرياضية، مجلة العلوم وممارسات الأنشطة البدنية والرياضية والفنية، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 03.

- عدد مصنفي الانترنت لكل فرد؛
- عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد؛
- عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد؛
- التنافس في الخطوط المحلية؛
- حركة الاتصالات الدولية الداخلية والخارجية.

2.2. مؤشر التجارة الإلكترونية

هو مؤشر يتم من خلاله قياس نمط وحجمه المعاملات الالكترونية، وينقسم بذاته إلى مؤشرين فرعيين[1]:

- الأول يقيس المعاملات التي تتم بين مؤسسة ومؤسسة أخرى (B2B)؛
- في حين يقيس المؤشر الفرعي الثاني المعاملات التي تتم بين المؤسسات والمستهلكين (B2C)، ويجب قياس السلع الرقمية وغير رقمية.

3.2. مؤشر هيكل الشركات والصناعة

يسمح هذا المؤشر بقياس التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق، وبشكل عام، من الضروري تحديد التغييرات التي حدثت في الموقع (التوطين) والصناعة والحجم والهيكل التنظيمي لشركة الأعمال، وكذلك التغييرات في مزيج المدخلات (رأس المال والعمالة والمخزونات) وعلاقته بالشركات الأخرى (المناولة أو الاعتماد على مصادر خارجية)[2].

4.2. مؤشر سلوك الأسعار

يوضح مؤشر سلوك الأسعار العوامل المسببة للانكماش في أسعار السلع والخدمات، حيث يعكس التغييرات الدقيقة والنوعية التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات على عمليات الانتاج، كما أن قياس فروق الأسعار بين السلع والخدمات المباعة بأساليب مختلفة (التجارة الإلكترونية مقابل الطرق التقليدية)، وأيضا

[1] علياء الزركوشي، منتهى السعدي، التحول إلى الاقتصاد الرقمي في العراق ضرورة حتمية، مجلة كلية الكوت الجامعة، العراق، عدد خاص، 2022، ص 140.

[2] لمياء الطحان، وآخرون، مرجع سابق، ص 1007.

قياس تشتت الأسعار بين المنتجين باستعمال نفس الطريقة، له دور بالغ الأهمية من أجل فهم واستيعاب طبيعة تغير المنافسة في ضوء الاقتصاد الرقمي[1].

5.2. مؤشر الخصائص الديموغرافية والعمالية

هو مؤشر يقيس الخصائص الديموغرافية، وكذا الخصائص السائدة في سوق العمل للأفراد واليد العاملة المشاركين في الاقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع خصائص نفس الفئات التي لا تشارك في الاقتصاد الرقمي[2].

6.2. مؤشر خدمة الانترنت

يوضح هذا المؤشر سرعة الانترنت التي تتدفق بها البيانات وكفاءة الشركات التي توفر المحتوى الرقمي (Microsoft, Google, Amazon, Facebook) وهذا وفقًا لحركة تدفق بروتوكولات الإنترنت العالمية (IP)، ففي عام 1992، كانت شبكات الإنترنت العالمية تتدفق بسرعة قدرها 100 جيجابايت (GB) يوميًا، وبعد عشر سنوات وصلت إلى 100 جيجابايت في الثانية، لترتفع في عام 2017 إلى أكثر من 46600 جيجابايت في الثانية، مما يعكس التغيرات النوعية والكمية في سرعة تدفق الانترنت، كما يتوقع أنّ تدفق الأنترنت قد إلى 150,700 جيجابايت في الثانية بحلول عام 2022[3].

7.2. مؤشر الابتكار

يعبر الابتكار عن مجموعة الآليات والأساليب المستحدثة البعيدة عن التقليد، والتي تستخدم للعمل على تطوير الأفكار والطرق لإنتاج سلع وخدمات، والمتعارف عليه في مجالات علمية ومهنية عدة أن الابتكار يقود الرفع من مستوى الإنتاجية[4]، وقد تم طرح مؤشر الابتكار لأول مرة في عام عام 2008 من قبل جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الاعمال (الانسياد)، والمنظمة العالمية للمملكة العربية الفكرية الويبو (WIPO)، بحيث يقيس المؤشر مخرجات ومدخلات عمليات الابتكار وسياسات الابتكار، ويوضح

[1] لمياء الطحان، وآخرون، مرجع سابق، ص 1007.

[2] علياء الزركوشي، منتهى السعدي، مرجع سابق، ص 140.

[3] Value Creation and Capture: Implications for Developing Countries, Digital Economy Report 2019, United Nations, New York, United States of America, 2019, P 09.

[4] عبد الرزاق حسين، وسن سرحان، مرجع سابق، ص 161.

درجة الشراكة بين الصناعة والعلوم والتنمية البشرية، أما مؤشر المخرجات الفرعي فيشمل المعرفة والتكنولوجيا في الإنتاج والنشر[1].

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 51، 2019، ص46.

خلاصة

من خلال الفصل الأول، نستطيع القول أنّ تمكين مختلف الأفراد والمؤسسات خاصة الفئات المحرومة منهم من الوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على استقرار وأتمتة الأنظمة المالية لمختلف الاقتصادات، فالشمول المالي بات اليوم وسيلة ضرورية تسهم في بناء مؤسسات مالية ومصرفية سليمة، بعيدًا عن الممارسات المالية غير رسمية، ويُعد القياس باستخدام مؤشرات عدة يتم تحصيلها على أساس الطلب والعرض، أمرًا لابد منه لتحديد المستويات التي تبلغها الدول والحكومات من الشمول المالي وكذا تحديد الأسباب والمعوقات التي تحول دون ذلك، حيث يحتكم هذا للعديد من المبادئ التي تمّ سنها في ثلاث قمم على التوالي: قمة تورنتو2010، قمة تشنغدو2016 وقمة السعودية 2020، وأيضًا لثلاث أبعاد رئيسة هي: الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، مدى استخدامها ومدى جودتها.

كما يمكن القول أيضًا أن الاهتمام والتركيز اليوم على مفهوم الشمول المالي بات يتماشى مع التوجهات الحديثة لمعظم دول العالم، التي تسعى إلى الانتقال من نمط اقتصادي تقليدي إلى نمط اقتصادي حديث رقمي، حيث يستدعي تجسيد هذا النوع من الاقتصادات داخل الدول توافر العديد من الركائز في صورة التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها، وعوامل أخرى مختلفة تساعد على ذلك كالعولمة، البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تساعد مجتمعةً على الارتقاء بمستويات الاستثمار ودفع عجلتي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وفي إطار معالجة موضوع الدراسة من كافة الجوانب سنحاول من خلال الفصل الموالي التطرق للتأصيل النظري لكل من مفهومي النظام المصرفي والكفاءة المصرفية.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للنظام المصرفي والكفاءة المصرفية

تمهيد

يحتل النظام المصرفي مكانة بارزة في النظم الاقتصادية والمالية لمختلف دول العالم، وهذا بفعل أثره الإيجابي على عملية التنمية الاقتصادية، فالنظام المصرفي وبالاعتماد على مختلف المؤسسات المصرفية المكونة له يمثل قناة رئيسية يتّم من خلالها حشد وتجميع المدخرات المالية اللازمة التي تتطلبها عمليتي النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومن اجل ذلك تسعى النظم المصرفية والمصارف الى تبني جملة من الإصلاحات يكمن الهدف منها في رفع القيود والعراقيل التي قد تواجه المنظومة المصرفية ككل، ممّا يسمح بأداء هذه الوظائف بأفضل صور كاملة، وهذا من خلال التخصيص الكفء والفعال للموارد المالية نحو الاستخدامات المثلى، أي إدارة موجودات ومطلوبات المصارف والبنوك بكفاءة، حيث يعبر مفهوم الكفاءة المصرفية عن العلاقة التي تربط بين مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، ولتحديد مستويات هذه العلاقة اجتهد العديد من الباحثين في مجال المالية في صياغة مؤشرات وأدوات كمية تمكن من ذلك، حيث تعتبر هذه الأدوات والمؤشرات بمثابة مقياس حقيقي يعكس مدى كفاء البنوك والصناعة المصرفية ككل داخل الاقتصاد، وهذا في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية القياس هذه.

بناءً على هذا سنحاول من خلال هذا الفصل وبعد التطرق لأهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المصرفي تسليط الضوء على ماهية الكفاءة المصرفية كإبراز مفهوم الكفاء المصرفية وأنواعها، إضافة إلى أدوات القياس والصعوبات التي تواجه ذلك، لذلك ارتئينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث الآتية:

- **المبحث الأول: عموميات حول النظام المصرفي؛**
- **المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية؛**
- **المبحث الثالث: الكفاءة المصرفية بين القياس والصعوبات.**

المبحث الأول: عموميات حول النظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي بمثابة الركيزة الأساسية في اقتصادات الدول، فهو يُمثل القناة التي يتم من خلالها حشد المدخرات المالية من أصحاب الفائض وكذلك منح مختلف التسهيلات الائتمانية التي تعمل على تمويل النشاط الاقتصادي، وبناءً على هذا ارتئينا تخصيص هذا المبحث من الدراسة لاستعراض أهم الجوانب النظرية المرتبطة بمفهوم النظام المصرفي، ابتداءً من الأهمية والأهداف، مرورًا بمكوناته ووصولا إلى أهم الإجراءات والمراحل والشروط المعتمدة في إصلاحه.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية وأهداف النظام المصرفي

يولي صناع القرار داخل الدول والحكومات أهمية كبيرة للنظام المصرفي، وهذا بسبب دوره الكبير في ضّخ الاقتصادات بالسيولة اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك بسبب الأهداف العديدة التي يسعى إلى الوصول إليها والتي تمس جوانب عديدة.

1. مفهوم النظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي من أهم وابرز الركائز الأساسية التي تستند عليها كافة الحكومات والدول في بناء اقتصاداتها، ولكي تتم إدارة مختلف الأنشطة المصرفية داخل أي اقتصاد بشكل جيد، يجب أن تخضع لسلسة من الأطر المنظمة والسياسات والتعليمات والقواعد الموضوعة، حيث يرتبط التنفيذ المثالي لهذه الأنشطة بمدى وجود إدارة جيدة وقوة دور الأجهزة الرقابية وقدرتها في ذلك على تحسين الأداء، كما أنّ تلبية متطلبات الجهات الرقابية والامتثال السليم لقواعدها من قبل المصارف المحلية، سينعكس إيجابًا على الأداء العام لهذه الأخيرة[1].

وعليه، يقصد بالنظام المصرفي: "مجموع البنوك والمصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيرها هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها في كثير من دول العالم، ويتضّح أن هيكل النظام المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقًا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها النظام المصرفي في رسم

[1] محمود هميس المقاطي، النظام القانوني للامتثال المصرفي (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد 53 ج 3، ص 483.

خططه وسياساته ووضع برامجه، أو مدى تدخل الدولة في توجيهه وتنظيمه، وكذلك حاجة الاقتصادي القومي لنوع معين من البنوك."[1]

كما يعرف أيضًا على أنه: "ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة."[2]

وهو أيضًا: "جزء من النظام المالي الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي في المؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية."[3]

بناءً على ما سبق يمكن القول أنّ النظام المصرفي هو: مجموعة المصارف والبنوك التي تنشط داخل اقتصاد معين، ويضّم في طياته جميع النشاطات التي تتم من خلالها كافة العمليات المصرفية سواء المتعلقة بمنح الائتمان أو تلقي الودائع، وهذا ضمن إطار تحكمه قوانين وسياسات يشرف عليها البنك المركزي بالتنسيق مع المشرفين على السياسة الاقتصادية.

2. أهمية النظام المصرفي

يوفر النظام المصرفي العديد من الخدمات المتنوعة، وعلى رأسها تقديم القروض وتجميع المدخرات، فالنظام المصرفي يعتبر محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية داخل الدول والاقتصادات، حيث أنّ البنوك والمؤسسات المصرفية تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، فهي تسعى من خلال ذلك إلى توفير مصادر التمويل لمختلف المؤسسات والمستثمرين، والنظام المصرفي اليوم أصبح بمثابة القلب النابض لاقتصاد أي بلد[4]، وتتجلى أهمية النظام المصرفي في النقاط التالية[5]:

---

[1] ياسر أحمد عبد الرحمن، محمد رجب صديق، تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، 2023، ص 412.

[2] هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 269.

[3] محمد الفاتح المغربي، النقود والبنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 01، 2018، ص 67.

[4] محمد الفاتح المغربي، مرجع سابق، ص ص 67-67.

[5] هدى زمولي، عواطف مطرف، مرجع سابق، ص 270.

– تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار، حيث يُنظر إلى البنوك على أنها جهات وسيطة بين الأطراف التي تسعى إلى الحصول على رأس المال لتمويل استثماراتها وبين أصحاب الفوائض التي تبحث عن مجالات وفرص استثمارية لتوظيف أموالها؛

– توفير التمويل وتشجيع التجارة الخارجية بشكل غير مباشر من خلال إصدار الاعتمادات المستندية اللازمة لأعمال الاستيراد والتصدير؛

– تشجيع التداول داخل الأسواق المالية الأولية، التي تُصدر فيها الأوراق المالية التي يتجنبها الأفراد والمؤسسات تفاديًا للمخاطرة، كما تلعب هذه الأسواق دوراً هاماً في الحد من مشاكل البطالة من خلال التشغيل الكامل؛

– تقديم كافة الخدمات المالية اللازمة للمؤسسات والأفراد والتي المرتبطة بعمليات تمويل الاستثمارات، وهذا يندرج تحت سياق الأهمية الاجتماعية لعمية التمويل، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل وتقليل البطالة.

3. خصائص النظام المصرفي

يتميز النظام المصرفي بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط الآتية[1]:

– يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات العجز ووحدات الفائض؛

– خضع عمليات النظام المصرفي للإشراف والرقابة من قبل السلطات النقدية المحلية، ممثلة في البنك المركزي، كما تلتزم بمختلف التشريعات والقوانين المصدرة من طرفه، كقانون المصارف، وقانون البنك المركزي؛

– ينتشر النظام المصرفي على نطاق واسع وله فروع عديدة تغطي التراب الوطني؛

– نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للعمليات المصرفية.

وفي ظل النظام المصرفي، تعتمد معظم المصارف التجارية المشكلة له على الودائع كمصد لأموالها أكثر من اعتمادها على مواردها الخاصة، على أن تستثمر جزءً كبيرًا منها في عمليات الإقراض، أو أي قناة أخرى من قنوات الاستثمار، محققةً بذلك عائدًا ناتج عن عمليات الوساطة التي تقوم بها[2].

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 13.

[2] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 13.

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي في معظم دول العالم من البنك المركزي الذي يقف على قمة هذا النظام المصرفي حيث يتولى مهمة الإشراف والرقابة على مختلف البنوك العاملة الأخرى، وتختلف تركيبة النظام المصرفي من بلد إلى أخر بحسب نوع النظام الاقتصادي السائد ودرجة حريته التي يتمتع بها في سن السياسات والبرامج.

1. البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويقوم كمؤسسة عامة، ويمارس كافة السلطات وفقا للقانون، وله صلاحية التملك والتصرف في ممتلكاته، وإبرام العقود باسمه، له ختمه الخاص، وهو معفي من كافة الضرائب والرسوم، وهدف البنك المركزي هو الحفاظ على الاستقرار النقدي[1].

1.1. مفهوم البنك المركزي

اجتهد الاقتصاديون والباحثون في تعريف للبنك المركزي، حيث تمّ تعريف البنك المركزي على أنه: "كيان ذو شخصية اعتبارية مستقلة، ويأخذ وجوده كمؤسسة عامة، وينفذ جميع أعماله وفقًا لأحكام القانون، وله حق في امتلاك الممتلكات والتصرف فيها، ويمكنه التعاقد والدفاع عن القضايا بالنيابة عنه، ويتميز بختم خاص به، وهو معفى من جميع الضرائب والرسوم، وتشمل أهداف البنك المركزي الحفاظ على الاستقرار النقدي."[2]

ويشير سايرز (Sayers) إلى البنك المركزي على أنه: "عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة."[3]

بناءً على التعاريف الواردة أعلاه يمكن القول أنّ البنك المركزي هو: مؤسسة مالية تشرف على تنظيم وصياغة وتنفيذ ومراقبة السياسة النقدية التي تتبناه الحكومات، وبعبارة أخرى فإنّ البنك المركزي هو الجهاز

[1] فائق شقير، وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2000، ص 17-18.

[2] مصطفي رمزي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط 05، 1985، ص 187.

[3] زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 23.

الرئيسي الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي داخل أي دولة من خلال تنظيم النقد وتطبيق السياسات النقدية بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة وتوجيه النظام المصرفي بأكمله.

2.1. خصائص البنك المركزي

هناك العديد من الخصائص التي تميز البنوك المركزية لكونها مؤسسات نقدية عن غيرها من البنوك الأخرى، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[1]:

– البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، حيث تقوم الدولة بإدارته والإشراف عليه من خلال صياغة القوانين، وتحدد غرضه ومسؤولياته، ويتشارك البك المركزي مع الحكومة في صياغة السياسات النقدية، وتنفيذها من خلال التوجيه والإشراف والرقابة؛

– يحتل البنك المركزي قمة النظام المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة إشرافية على البنوك، والقدرة على خلق النقود القانونية، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسات النقدية التي يرغب في تنفيذها؛

– البنك المركزي لا يسعى إلى تحقيق الأرباح، بل هو موجود لتحقيق المصالح العامة، أما في حالة ما تحققت عملية الربح، فهي بذلك مجرد عمل جانبي وليس الغرض الأساسي من وجود البنك؛

– تتمتع البنوك المركزية بالقدرة على تحويل الأصول المادية إلى أصول نقدية والقدرة على السيطرة على إصدار العملة وعملية الائتمان في الاقتصاد؛

– يمثل البنك المركزي احتكارًا لعملية إصدار النقد، ولم يعد للبنوك التجارية أي دور في عملية إصدار النقد في مختلف دول العالم؛

– في معظم دول العالم يتواجد بنك مركزي واحد، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، التي يتواجد فيها مؤسسة خاصة بالإصدار النقدي تخضع لسلطة نقدية ممثلة في مجلس الاحتياط الفدرالي، هذا الأخير يحدد السياسة النقدية للبلاد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار، كما يسري هطا الإصدار على الهند، وكذلك توجد في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين مؤسسة نقد خاصة بالإصدار.

[1] زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سابق، ص ص 25–26.

3.1. وظائف البنك المركزي

تُعتبر وظائف البنك المركزي من أهم الوظائف الاقتصادية التي تؤثر على استقرار ونجاح الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن العديد من الأدوار والمسؤوليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، سنلقي نظرة عامة بما في ذلك:

1.3.1. اصدار النقود القانونية

بالإضافة إلى أنّ أهمية وظيفة الإصدار تكمن في التحكم في كمية النقود القانونية أو الجزء الأكبر منها، فإنها ترتبط أيضًا بأهمية مقدار الأموال التي تستطيع البنوك التجارية خلقها، لأن قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان مرتبطة برصيد سيولتها وحجم ودائعها، وتمنح الدولة البنك المركزي صلاحية إصدار الأوراق النقدية، إلا أن هذه السلطة تعتبر محدودة وليست مطلقة، فعندما يصدر البنك المركزي عملة جديدة يجب على إدارة البنك تقديم الغطاءات اللازمة للعملة المصدرة حديثاً، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل الشروع في عملية الإصدار، ففي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهبيًا، ولكن مع التخلي على هذا النظام بات الغطاء يشمل أصول مختلفة كالذهب، الأوراق المالية والتجارية، العملة الأجنبية، ويعود حصر هذا الدور بمؤسسة واحدة ممثلةً في البنك المركزي إلى عدة عوامل منها[1]:

- الرغبة في توحيد العملات المتداولة ومنع الخلط بين العملات المتعددة والنقد؛
- مع زيادة حجم الأموال التي أنشأتها البنوك التجارية، يصبح من الضروري أن يقوم البنك المركزي بإنشاء مراقبة ائتمانية، تمكن الدولة من مراقبة الائتمان من خلال البنك المركزي، مما يسمح للدولة بالتحكم في الائتمان بطريقة أكثر كفاءة؛
- إن مركزية الإصدار في بنك واحد، وهو البنك المركزي المدعوم من الدولة، حيث يعطي دقة وثقة كبيرتين للعملة نفسها؛

2.3.1. البنك المركزي هو بنك حكومي

إحدى مهام البنك المركزي هي تقديم العديد من الخدمات للحكومة، في مقدمتها الاحتفاظ بأموالها وإقراضها وفي كثر من الحالات تقديم المشورة والنصح لها، فالبنك المركزي إذن هو بنك الحكومة، تحفظ فيه نقودها وودائعها الثمينة، وتحصل منه على الحوالات اللازمة لأعمالها وينوب عنها في سداد نفقاتها

[1] فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 03، 2020، ص ص 307- 308.

ورواتب موظفيها، ويُحصّل لها في بعض الأحيان ما تعهدُ إليه بتحصيله من دفعات تسدد لحسابها، ومن مهامه تزويد الحكومة بالأموال الأجنبية اللازمة لسداد الديون المستحقة عليها في الخارج ويقوم بذلك بمفرده أو بمساعدة البنوك الأخرى التي يعتمد عليها، كما يقدم لها احتياجاتها من الأموال في شكل قروض قصيرة وطويلة الأجل، وإذا أصدرت سندات فمن مسؤوليته أن يعرضها للاكتتاب، ويقوم بالإشراف على عملية استهلاك الدين العام، وكل ذلك يؤديه للحكومة بدون مقابل أو بأجر زهيد[1].

3.3.1. البنك المركزي بنك البنوك

يتم إنشاء النقود الورقية من قبل البنك المركزي، ونظرًا لاحتكاره لهذا الامتياز، فهو يمثل الملجأ الأخير التي تلجأ إليه البنوك التجارية بفي الحالة التي يتعسر عليها توفير السيولة من مكان آخر، كما أن هذه النقود تستخدم من قبل البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها، ونتيجة لذلك ازدادت أهمية للبنك المركزي في النظام المصرفي، ويمكن حصر مهام هذه الوظيفة فيما يلي[2]:

- منح القروض للبنوك التجارية، وإعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة؛
- الاحتفاظ بودائع وارصدة البنوك التجارية والإشراف على عمليات المقاصة.

4.3.1. مراقبة الائتمان

تقوم البنوك التجارية بخلق نقود للودائع، وينجم عن ذلك أثار مباشرة وغير مباشرة على سيرورة النشاط الاقتصادي، في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي، سواء للحد من التوسع في الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، أو السماح لها بقدر معين من الائتمان، وهذا حسب ما تستدعيه الحالة الاقتصادية السائدة، حيث لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تترك المصارف التجارية تتبع سياسة ائتمانية تريدها بمفردها[3].

---

[1] زكرياء مهران، البنك المركزي في العصور المختلفة، الياقوتة الحمراء للبرمجيات، 2022، ص 35.

[2] فشار جميلة، مرجع سابق، ص 308.

[3] محمد لعناني، عزوز مناصرة، أثر إصدار البنك المرزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 340-341.

2. البنوك التجارية (التقليدية)

تعتبر البنوك التجارية عادةً من اللاعبين الرئيسيين في النظام المالي، وتساهم في تمويل الاقتصاد وتيسير الأعمال التجارية وتحقيق الاستقرار المالي حيث تختلف مستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك التجارية من بنك إلى آخر ويمكن أن تكون موجهة إلى مجموعة متنوعة، بما في ذلك الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبيرة.

1.2. مفهوم البنوك التجارية

وردت تعاريف عدة للبنوك التجارية، حيث تعرف على أنها: "المكان الذي يتم فيه عرض الأموال للتمويل بناءً على الطلب، وبمعنى آخر، فإن البنوك التجارية عبارة عن وسيط يجمع الودائع من الأفراد ومن ثم يقوم بتوجيه هذه الأموال نحو الأفراد والمشروعات بصورة قروض أو استثمارات ببساطة، حيث تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط الحاسم بين الأشخاص الذين يودون الاستثمار أو القرض وبين الأشخاص الذين يرغبون في الادخار أو وضع أموالهم في البنوك والمؤسسات المالية". [1]

كما يصطلح عليها ببنوك الودائع، وفي هذا الشأن تعرف على أنها: "مؤسسات مالية غير متخصصة تعمل أساسًا على استقبال وإدارة الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو لفترات قصيرة من الزمن، وتتخصص هذه البنوك بشكل أساسي في توفير خدمات الائتمان قصيرة الأجل للعملاء."[2]

بناءً على التعاريف يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: مؤسسات مالية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات وتشمل هذه الخدمات فتح حسابات مصرفية، منح قروض، إصدار بطاقات الائتمان، توفير خدمات الودائع وتبادل العملات الأجنبية، وإدارة الاستثمارات، والعديد من الخدمات الأخرى.

[1] الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02، 2003، ص 13.

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 99- 100.

2.2. أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان[1]:

1.2.2. هدف السيولة: تشير سيولة البنك التجاري إلى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وهو ما ينعكس في تلبية متطلبات المودعين وتلبية متطلبات الائتمان، حيث تعتبر عوامل السيولة وثيقة الصلة بالبنوك التجارية، وتنبع هذه الثقة من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، والتي تعتمد قدرته على تحويل الأصول بسرعة إلى سيولة دون فقدان قيمتها، وتعتبر العملة من الأصول الأكثر سيولة، لكنها في نفس الوقت لا تدر عوائد، ولذلك فإن محاولة التوفيق والمواءمة بين الربحية والسيولة يعني أنه يتعين على البنوك الاحتفاظ بجزء من مواردها على شكل نقد سائل واستخدام جزء ثان في استثمارات مختلفة ومتنوعة لتلبية عوامل الربحية.

3.2.2. هدف الربحية: هو المعيار الرئيسي لقياس كفاءة إدارة البنوك، يستند مبدأ الربحية إلى تحقيق أقصى ربح للبنك، ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البنك زيادة حجم أعماله وتوسيع نشاطاته وتنويع محفظته من الأوراق المالية، يعتمد ذلك أيضًا على تقديم خدمات متقدمة وزيادة الحوافز المقدمة للعملاء ومع ذلك، يجب أن يتم هذا الارتقاء نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية بعناية وبعد دراسة دقيقة للمخاطر المرتبطة به، لتجنب الوقوع في أزمات سيولة.

3.2.2. هدف الأمان: ويعني أن تحتفظ البنوك التجارية بمخاطرها الخاصة (مثل مخاطر التصفية القسرية) عند مستوى أمان مقبول، لأنه في حالة حدوث أي عيوب ستتأثر مجموعة المودعين وقد يتم سحب ودائعهم.

3.2. وظائف البنوك التجارية

بالإضافة لكون البنوك التجارية تلعب دورًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فإن إنشاءها أيضًا يعني قيامها بمجموعة كاملة من الخدمات المصرفية للعملاء، وللوصول إلى هذا المبتغى، لابد للمصارف من أداء مجموعة من الوظائف يتمثل أهمها في[2]:

[1] لعروسي قرين زهرة، شريط صلاح الدين، أثر تطبيق حكومة الشركات في أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة الحقوق العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2014، ص 337.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 16.

– استقبال الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، ومن ثم إقراض جزء منها للمشاريع والأفراد على شكل قروض قصيرة الأجل، وتقديم ضمانات معينة، والحصول منها على عوائد مناسبة؛

– شراء وبيع الأوراق المالية، وجمع الكوبونات نيابة عن العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء وفتح خطابات الاعتماد المستندية لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير؛

– تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية وأجنبية، وكذلك خصم الأوراق التجارية للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية الجيدة؛

– تشجيع إقامة المشاريع الاقتصادية، أو تقديم الدعم المالي لها، وتنمية المدخرات المالية والاستثمارات بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

– إنشاء واستخدام الوسائل الحديثة بدلاً من المعاملات النقدية الفعلية، والمتمثلة في الشيكات المصرفية والحوالات المالية وغيرها من الأساليب الحديثة للمعاملات النقدية؛

– تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

4.2. علاقة البنوك التجارية بالبنوك المركزية

يتمثل جوهر العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية في القيود التي يضعها البنك المركزي على البنوك التجارية والتسهيلات المقدمة لهم، ويكمن الهدف من هذه العلاقة في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعليه تتلخص أهم عناصر هذه العلاقة فيما يلي[1]:

1.4.2. التوجيه والإشراف على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي: كما متعارف عليه فإن من بين وظائف البنوك المركزية الإشراف والرقابة على البنوك التجارية التي تنشط داخل النظام المصرفي، وبناءً على هذه العلاقة فإن القدرة الائتمانية للنظام المصرفي تتحسن بالشكل الذي يمكن من حماية ودائع العملاء.

2.4.2. معدل الاحتياطي القانوني: في سبيل حماية أصول المودعين وزيادة ثقتهم بالنظام المصرفي، يُلزم البنك المركزي البنوك التجارية بتكوين حد أدنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لديه، حيث تتمثل

[1] محمد لعناني، عزوز مناصرة، مرجع سابق، ص ص 342-343.

هذه الحسابات في نسبة من ودائع البنك التجاري التي يديرها البنك المركزي، وتعد هذه العملية نوعًا هامًا من أنواع الرقابة التي تهدف إلى تحقيق التوازن في العرض النقدي.

3.4.2. منح الائتمان وتسيير عمليات الاقتراض: يمكن للبنك المركزي أن يمنح ائتمانًا للبنوك التجارية على قروض أو خصم للأوراق التجارية، أما عمليات الاقتراض، فإن البنك المركزي يقوم بتوجيهها من خلال خصم أرصدة البنوك فيما بينها، ويعد هذا النوع من الاقتراض أفضل بديل يمكن للبنوك التجارية اللجوء إليه، كون سعر الفائدة فيه يخضع للعرض والطلب.

4.4.2. المقاصة: تتولى البنوك المركزية عملية تسوية الفروقات بين مختلف البنوك، حيث تستخدم الشيكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية، والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك، فتجعل بعضها دائن والآخر مدين، ويتم تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي من خلال استخدام احتياطات البنوك التجارية المودعة لديه، وتتم هذه العملية بسحب البنك المدين شيكًا على البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك.

3. البنوك المتخصصة

تلعب البنوك المتخصصة دورًا بارزًا في دعم التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، حيث تتخصص هذه البنوك في توجيه استثماراتها وخدماتها نحو قطاع اقتصادي معين بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

1.3. مفهوم البنوك المتخصصة

تُعرف البنوك المتخصصة بأنها: "البنوك التي تقوم بعمليات مصرفية مخصصة لخدمة أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية وفقًا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا تُسمح لها بقبول الودائع على الطلب كجزء من نشاطها الأساسي."[1]

[1] حسن بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والاسس"، دار الكندي، الأردن 2003، ص 231.

2.3. خصائص البنوك المتخصصة

المصارف المتخصصة تتميز بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تميزها عن غيرها من المصارف. يمكن إيجازها في النقاط الآتية[1]:

– تتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك بتخصصها حيث أنها تتعامل مع أنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يعكس سبب تسميتها بالتخصص، ولذلك تسمى البنوك العاملة في القطاع الصناعي بالبنوك الصناعية، والبنوك العاملة في القطاع العقاري تسمى بالبنوك العقارية ... إلخ؛

– تعتمد البنوك المتخصصة على مواردها الذاتية لتوليد الائتمان بعيدًا عن عمليات الإيداع كما هو الحال في المصارف التجارية، حيث تعتمد بشكل أساسي على رؤوس أموالها واحتياطاتها ومخصصاتها، بالإضافة إلى بعض الموارد الأخرى مثل الاقتراض من البنوك المركزية والحكومات وغيرها؛

– تختص المصارف المتخصصة في تقديم القروض طويلة الأجل التي يحتاجها المشروعات لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

– تقدم المصارف المتخصصة خدماته واستشاراته الفنية لعملائه بهدف دعمهم والعمل على تطورهم وتقدمهم، وهذا يترتب عليه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النهاية؛

– لا يقتصر دور المصارف المتخصصة على منح الائتمان للمقترضين فقط، بل تسعى للاستثمار من خلال إقامة وتنمية المشروعات الاقتصادية، سواء بمفردها أو بالتعاون مع شركاء آخرين.

3.3. أشكال البنوك المتخصصة

تتعدد أشكال البنوك المتخصصة بحسب القطاع الاقتصادي الموجه إليه، ومن بين أبرز هذه الأشكال نذكر[2]:

1.3.3. البنوك الصناعية: هي بنوك متخصصة في التمويل الصناعي تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل للمشاريع الصناعية القائمة، إضافةً إلى مساهمتها في إنشاء المشاريع الجديدة، ومن أبرز

[1] هيفاء مزهر الساعدي، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 32، العدد 01، 2017، ص ص 278– 279.

[2] فتحية المبروك علي جاب الله، علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية في ربحية المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للداراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص 845–847.

مهامها تأمين الموارد الجارية (المواد الخام والأجور) والرأسمالية (التوسعات وخطوط الإنتاج الجديدة) الضرورية للعمليات الجارية في المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى قيامها بدراسات الجدوى الخاصة بها.

2.3.3. البنوك الزراعية: تعتبر هذه البنوك من المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية بكافة أشكالها من خلال تقديم القروض والسلف النقدية والعينية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، حيث تعمل على العمليات الجارية وتوفير رأس المال للمشاريع الزراعية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال توسيع نطاق أنشطة التمويل التشغيلي، وغيرها من الوظائف الأخرى.

3.3.3. البنوك العقارية: تعتبر هذه البنوك من المؤسسات المالية المتخصصة في أنشطة التمويل العقاري، وعادةً ما تقدم ائتمانًا طويل الأجل للمستثمرين في قطاعات الأراضي والعقارات المدنية والبناء، بالإضافة إلى الدخول كمستثمرين في عمليات البناء، والتشييد على اعتبار أن ذلك يولد عائدًا اقتصاديًا وآخر اجتماعيًا.

4.3.3. بنوك التجارة الخارجية: تختص هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية مثل الواردات والصادرات والأنشطة المصرفية الأخرى ذات الصلة مثل (خطابات الضمان وخطابات الاعتماد المستندية وقبول وتظهير الكمبيالات الصرف)، ويتم ذلك من خلال منح التسهيلات الائتمانية.

4. البنوك الاستثمارية

هي بنوك تهدف إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة إلى الرفع من مستوى رؤوس الأموال في الأسواق المالية، سواء من خلال إصداء الأسهم أو السندات، يتمثل نشاطها الرئيسي في تمثيل العملاء في إصدار سندات الدين والأسهم الجديدة، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية التي تقدمها للمؤسسات بخصوص عمليات الاستحواذ والدمج، وأواع أخرى من إعادة هيكلة المؤسسات، وتغطي أنشطتها المجالات التالية[1]:

– تقديم الخدمات الاستشارية المالية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ وغيرها من المعاملات المالية؛

[1] Barbara Casu et al, Introduction to Banking, 3rd edition, Harlow: Pearson Education Ltd, 2022, p.68.

– بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية للأفراد الأثرياء، فإنها توفر أيضًا إدارة الأصول والاستثمار؛

– خدمات الأوراق المالية الأخرى، مثل الوساطة وخدمات التمويل وإقراض الأوراق المالية.

5. البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية بأنها منشآت مالية عقائدية، تستند على العقيدة الإسلامية في عملها، وتهدف إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعًا، من خلال تعبئة الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات المثلى، حيث أنّ البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، فهي لا تتلقى الودائع نظير تقديمها للفوائد، وإنما مقابل حصة من الأرباح يتلقاها المودعين يتم تحديد نسبتها لا مبلغها مقدمًا، كما لا تقدم البنوك الإسلامية التمويل بالفوائد، وإنما تقدمه مقابل حصة من الأرباح تحدد بنفس الطريقة نسبتها، ورغم أنّ البنوك الإسلامية تتشابه مع البنوك التجارية التقليدية إلى حد ما[1]، إلّا أنه توجد مجموعة من الاختلافات الأساسية أبرزها[2]:

– تلتزم البنوك الإسلامية بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية؛

– تختلف وظائف البنوك الإسلامية من حيث تحريم الربا، كما تعتبر النقود أداة للتبادل وللقيمة وتسوية الالتزامات وأنها ليست سلعة؛

– مقارنة بالبنوك التجارية التقليدية التي تستند في عملياتها المالية الوسيطة على الديون والسماح بالمخاطر المالية، فإن البنوك الإسلامية تستند على الأصول وتركز تقاسم وتحمل المخاطر؛

– العلاقة بين المودعين والبنوك الإسلامية هي علاقة مشاركة ومتاجرة في إطار عمليات البيع والشراء، وليست علاقة دائن ومدين.

[1] محمد حماد، أثر النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الأداء المالي "دراسة حالة البنك الزراعي السوداني مقارنة من عام 2015–2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 14.

[2] زكرياء شعباني، البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 72.

المطلب الثالث: إجراءات، مراحل وشروط النظام المصرفي

النظام المصرفي هو جزء أساسي من البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تسهيل عملية التداول المالي، وتوفير التمويل، ودعم النمو الاقتصادي، حيث يتكون النظام المصرفي من مؤسسات مصرفية متعددة تقوم بتلقي وتقديم الودائع، ومنح القروض، وإجراء مختلف المعاملات المالية للأفراد والشركات، وهذا لضمان سلامة واستدامة هذا النظام، وفي هذا السياق قد يشوب الأنظمة المصرفية بعض القصور التي تنسأ نتيجة لضعف المؤسسات المصرفية المكونة له، مما يستدعي سن مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تعمل على تحسين أداءه والتكيف مع التغيرات الحاصلة في الساحة العاملة والتي تدخل ضمن الإجراءات والمراحل والشروط اللازمة لذلك.

وعليه، يعرف الإصلاح المصرفي على أنه: "مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الإقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الأر الذي ينعكس إيجابًا على قطاعات الاقتصاد الوطني."[1]

1. إجراءات إصلاح النظام المصرفي

تتطلب إجراءات الإصلاح الشاملة في القطاع المصرفي إصلاحات واضحة في السياسة المالية والنقدية كمقدمة لإطلاق إصلاحات القطاع المصرفي، ولا يمكن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية دون إصلاحات مالية ونقدية، وقد أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة صياغة خطة إصلاحية شاملة، وهدف إصلاح القطاع المصرفي هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال استخدام كافة الأدوات المالية والنقدية[2].

وفي هذا السياق فإن الإصلاح المصرفي يعني تحديد التكلفة الحقيقية للإقراض وتقديم خدمات مصرفية مماثلة لتلك التي تقدمها البنوك في الدول المتقدمة، بكفاءة وعوائد، علاوة على ذلك، لن يُسمح بأي توسع في الائتمان إلا في إطار برنامج إصلاحي محدد، ينظمه الصندوق الدولي، ويمكن تلخيص أهم إجراءات إصلاح القطاع المصرفي وفق برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وهي[3]:

---

[1] طارق مجذوب إبراهيم، سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير الجهاز المصرفي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العدد 19، 2020، ص 05.

[2] هشام متولي، صندوق النقد الدولي، ترجمة دار طلاس، دمشق، سوريا، 1993، ص 215-219.

[3] منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 29-30

- تنفيذ سياسة لتقليص العجز في ميزانية الدولة، مما ينجم عنه انخفاض في الإنفاق العام؛
- تعديل أسعار الفائدة بحيث تتناسب مع معدلات التضخم، معدل النمو، الربحية، ومعدل نمو الناتج الاقتصادي؛
- تبني سياسة لتحرير الأسعار وتخفيض التكاليف، مع تقليل الدعم المقدم لبعض القطاعات، بهدف تحقيق توازن في الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية؛
-إصلاح نظام الأجور لتقرب من تكاليف المعيشة الاجتماعية، وتشجيع المؤسسات الحكومية على تحديد الأجور بناءً على الكفاءات والخبرات؛
- تقليل تدخل الدولة في ملكية الشركات العامة، والنظر في بيع بعض المؤسسات الحكومية أو طرحها للاستثمار.

2. مراحل إصلاح النظام المصرفي

قام الباحثون والاقتصاديون بتقسيم أو تجزئه برنامج الإصلاح المصرفي إلى خمس مراحل حسب ترتيب أولويات التنفيذ، بحيث يمكن تنسيق وتنظيم برنامج الإصلاح المصرفي إجرائيا، حتى لا يسبب خسائر كبيرة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ويتجنب الصعوبات الاقتصادية، وفي هذا سياق يحتاج أي اقتصاد ما بعد التحول إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الموارد المالية لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي برمتها، حيث ظهرت مغالطات وارتباكات كثيرة في تنفيذ برامج الإصلاح المطلوبة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وعليه تشمل هذه المراحل ما يلي:

1.2. المرحلة الأولى (إعادة تنظيم البنوك العامة)

إن واقع البنوك في البلدان النامية سوف يتطلب حتما عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق للنظام المصرفي برمته، فهل تتمكن البنوك العامة من الاستمرار في البنية القائمة التي تمثلها البنوك التقليدية، أم أنها سوف تحتاج إلى إعادة تنظيمها للتكيف مع نمو الصناعة المصرفية العالمية ونموها؟ إنشاء إعادة هيكلة البنك، الذي يجمع بين الخدمات المصرفية والمالية والاستثمارية الشاملة، ويشمل أيضًا قضايا البنية

التحتية للنظام المصرفي، بما في ذلك قواعد المرجعية والإشراف والملاءة، السيولة وسياسة التسليف ورسم العلاقات بين المصارف والاجهزة الحكومية المختصة[1].

2.2. المرحلة الثانية (استقلال البنك المركزي)

يعتبر استقلال البنك المركزي من أهم العوامل الاستراتيجية في تعزيز استقرار العملة والنمو الاقتصادي، ولذلك فإن استقلال البنك المركزي هو الحلقة الأهم في نجاح الجولة الجديدة من حركة الإصلاح الهيكلي في البلاد، والصناعة المصرفية، وتمكينه من تفعيل الأنشطة الائتمانية في بيئة صحيحة ومستقرة، ويعني مفهوم استقلال البنك المركزي أنّ كل بنك مركزي حر في تحديد أهدافه واستخدام ما يراه مناسبا من أدوات لتحقيق تلك الأهداف، متحررا من التدخل السياسي المباشر من قبل الحكومات[2].

3.2. المرحلة الثالثة (التخلص من سياسات القمع المالي)

تشير القيود المالية إلى الضرائب أو الأدوات المالية والنقدية الأخرى، مثل تحديد أسقف أسعار الفائدة، والتدخل في استخدام الائتمان (التوجيه الائتماني) في الأنشطة المالية، وما في ذلك، والتي تشوه آلية السوق وتجعلها تنحرف عن العمل وفقًا للعرض واعتبارات الطلب، فالتوازن المتاح للإقراض والاستثمار يشوه القطاع المالي ويخرج عن متطلبات الكفاءة الاقتصادية[3].

4.2. المرحلة الرابعة (اندماج واستحواذ البنوك)

اندماج البنوك هو انضمام مؤسستين أو أكثر تحت هيئة إدارة واحدة، ولذلك يمكن أن تتم عمليات اندماج البنوك إما من خلال الاندماج، حيث يتم إنشاء بنك جديد ليحل محل بنكين مندمجين، أو من خلال عمليات الاندماج، حيث يندمج أحد البنوك مع بنك آخر ثم يندمج مع البنك الآخر[4]، وتهدف عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفية إلى تحقيق عدد من الأهداف في إطار برنامج إصلاح القطاع المصرفي، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي[5]:

---

[1] شفيق الاخرس، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001، ص 40.

[2] نبيل سكر، مرجع سابق، ص 09.

[3] يسرى السامرائي، زكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999، ص 155.

[4] صلاح الدين الدباغ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص 59.

[5] صافي حرب، متطلبات الدمج الناجح، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص 281 – 283.

- **معالجة أوضاع المصارف المتعثرة:** تركيز على حل المشكلات وتحسين وضع المصارف التي تواجه صعوبات مالية او مشكلات تشغيلية؛
- **خلق وحدات مصرفية فعلية:** تطوير وتعزيز هياكل ووحدات المصارف لزيادة كفاءتها وفاعليتها؛
- تحفيز المصارف على التحسن والتنافسية: تشجيع المصارف على تنويع قاعدة المساهمين والمودعين، وتوسع الاعمال على الصعيدين المحلي والدولي؛
- **إدارة المخاطر:** استخدام أساليب وأدوات إدارة المخاطر الحديثة للتقليل من المخاطر؛
- **تعزيز القاعدة الرأسمالية:** زيادة حجم الرأسمال المتاح للمصارف وزيادة استقرارها؛
- **تحقيق عوائد مرتفعة:** تحقيق عوائد جيدة على الاستثمارات بما يتوافق مع حجم العمليات المصرفية وتقليل تكاليف الوساطة؛
- الاستفادة من الحوافز الحكومية: استخدام القروض الميسرة والاعفاءات الضريبية لتعزيز نمو القطاع المصرفي؛
- **تأمين الثقة بالجهاز المصرفي:** اتخاذ إجراءات لزيادة الثقة في القطاع المصرفي مثل تنفيذ معايير امان وشفافية.

5.2. المرحلة الخامسة (الخصخصة)

تعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الأخيرة من الإصلاح المصرفي وتعني النقل الجزئي أو الكامل أو نقل ملكية أو إدارة المؤسسات المصرفية العامة إلى القطاع الخاص في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام والنظام المصرفي، وعلى وجه الخصوص، توسيع وتنشيط دور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف عملية خصخصة البنك إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

- زيادة كفاءة استخدام الموارد العامة وتحسين مستوى جودة الخدمات وزيادة الإنتاجية؛
- تعزيز منافسة قطاع الخدمات المصرفية بشكل عام؛
- تحسين كفاءة وتكنولوجيا إدارة الخدمات المصرفية وتطوير مجموعة الخدمات المقدمة مع تعزيز العنصر الإبداعي والابتكار في مجال الأعمال المصرفية؛

[1] التخاصية في الأردن، بوصة عمان، 2007، الأردن، المتاح على الرابط: http://www.ase.com.jo، ص 02، تم الاطلاع في 2023/05/06.

- إيجاد فرص عمل جديدة وإعادة توجيه توازن سوق العمل وتحسين إنتاجية العاملين في قطاع الخدمات المصرفية؛
- تقليل الإنفاق العام للدولة والحد من تمويل المشاريع العامة المتعثرة التي تمثل استهلاكًا غير فعّال اقتصادياً للموارد العامة، مما يؤثر سلباً على كفاءة الإدارة العامة وتوجيه الموارد بطريقة أكثر فاعلية.

3. شروط نجاح النظام المصرفي

يستدعي الإصلاح المصرفي الناجح توافر أربعة شروط أساسية، نوضحها كالآتي[1]:

1.3. توافر الاستقرار الاقتصادي العام

يعد الاستقرار الاقتصادي العام من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي الشامل وهو انخفاض التضخم، حيث أن زيادة التضخم المنخفض يمكن أن تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي وإضعاف القطاع المصرفي، وعليه التأثير على عملية الإصلاح المصرفي.

2.3. توافر المعلومات والشفافية والتنسيق داخل النظام المصرفي

ويتضمن ذلك توفر المعلومات المتعلقة بتوفير السيولة من قبل المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، بالإضافة إلى معلومات حول إدارة المؤسسات المالية التي تساعد في تحديد مخاطر الاستثمار والعوائد المتوقعة، وينطوي تنسيق المعلومات على تحديد العلاقة بين أسعار الفائدة ودرجة المخاطرة من ناحية، وأسعار الفائدة والأرباح المتوقعة من ناحية أخرى، حيث أن المشاريع ذات المخاطر الأكبر لها أعلى العوائد وتكون مربحة في ظل أسعار الفائدة المرتفعة.

3.3. متابعة تسلسل وترتيب كل مرحلة من مراحل الإصلاح المصرفي

ذكرنا سابقاً أن هناك خمس مراحل للإصلاح المصرفي، ويجب مراعاة التسلسل الصحيح لهذه المراحل لتجنب خسائر كبيرة من جانب البنوك خلال عملية الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى التحرير الاقتصاد.

[1] وحيدة جبر، خصخصة المصارف في البلدان العربية: دراسة في تقييم الأداء المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2013، ص 36-38.

4.3. تنظيم المؤسسات والأسواق المالية

حيث تهدف الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية إلى تجنب تعرض المؤسسات المالية لمخاطر أكبر نتيجة لأنشطتها وضمان الشفافية من خلال التركيز على الأوضاع المالية وتنفيذ متطلبات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية

تلعب الكفاءة المصرفية دورًا مهمًا في تحقيق الاستدامة المالية للمصارف وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين، وتساهم في تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية مراقبة وتقييم كفاءتها المصرفية بشكل دوري لضمان تحقيق أفضل نتائج في أداء أعمالها، وعليه سنحاول في هذا المبحث من الدراسة الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الكفاءة المصرفية

خصص هذا المطلب من الدراسة لاستعراض مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها، لكن قبل التطرق لذلك ارتئينا أولا الوقوف عند مصطلح الكفاءة كعنصر مستقل.

1. مفهوم الكفاءة

تمت صياغة مفهوم الكفاءة كمؤشر عام للأداء لجميع أنواع الأعمال لأول مرة في الأعمال المبكرة لإيدجوورث (Edgeworth) (1881) وباريتو (Pareto) (1927)[1]، هذا الأخير استخدمه في بحثة حول الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل، افترض باريتو بأن التخصيص الأمثل للموارد من شأنه أن يجعل الفرد أفضل حالًا دون جعل فرد آخر أسوء حالًا، ليشهد بعدها مصطلح الكفاء تداولًا واسعًا من قبل مختلف المدارس الكلاسيكية وعلى رأسهم المدرسة الكلاسيكية ومدرسة العلاقات الإنسانية، فالأولى ركز روادها على عنصر الكفاءة الذاتية للمنشأة الواحدة معتبرين إياها منشأة تسعى إلى الوصول إلى أهدافها في ضوء الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، أمّا الثانية فركز مفكروها على مفهوم الكفاءة الإنتاجية، حيث جادل

[1] Nader Alber et al, Banking Efficiency : concepts, drivers, Measures, Literature and Conceptual Model, SSRN Electronic Journal, January 2019, P 02.

هؤلاء بأن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنشأة بقدر تأثرها بطريقة التعامل مع العاملين ونظرتهم اتجاه القائمين على أعمالهم وزملائهم في العمل[1].

في الأساس، يمكن تعريف الكفاءة على أنها: "نسبة المخرجات إلى المدخلات." حيث يشير المزيد من المخرجات لكل وحدة مستخدمة من المدخلات إلى كفاءة أكبر، بينما يعبر الحد الأقصى من المخرجات لكل وحدة مستخدمة من المدخلات عن الكفاءة المثلى[2].

وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة يعتمد على كيفية تنفيذ العمل بشكل صحيح واستخدام جميع الوسائل بفعالية لتحقيق النتائج المرجوة مسبقًا وفي هذا السياق يشير كارولين بانتون (Caroline Baton) إلى الكفاءة على أنها: "أعلى مستوى من الأداء الذي يحقق أقصى قدر من الإنتاج مع الحد الأدنى من المدخلات. تتطلب الكفاءة تقليل كمية الموارد غير الضرورية، بما في ذلك الوقت والطاقة الشخصية، المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، وهو مفهوم قابل للقياس يمكن تحديده باستخدام نسبة المخرجات المفيدة إلى إجمالي المدخلات ويحقق المخرجات المرغوبة مع تقليل هدر الموارد مثل الموارد المادية والطاقة والوقت."[3]

في حين عرفها شارمان (Shermen) على أنها: "القدرة على إنتاج المنتجات أو الخدمات باستخدام أقل تكلفة من الموارد المستخدمة."، ويضيف فيليب لورينو (philippe lorino) أنّ الكفاءة تتحقق من خلال تعظيم القيمة وتقليل التكاليف، حيث يجب أن تتحقق الكفاءة من خلال تحقيق هذين الجانبين معًا بدلاً من التركيز على تقليل التكاليف فقط أو زيادة القيمة بشكل منفصل[4].

تعتبر الكفاءة مفهومًا مهمًا في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الإدارة والاقتصاد، والبيئة، والتكنولوجيا، اذ أنّ تحقيق الكفاءة يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتوفير الموارد وتقليل التكاليف، مما يجعلها مفهومًا مهمًا في عدة مجالات، يمكن أن تكون الكفاءة ذات صلة بالأفراد، حيث يمكن للأفراد أن

---

[1] محمد الراعي، وآخرون، قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة جامعة النجاح للأبحاث بالعلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد، 34، العدد 07، 2020، ص 1168.

[2] Filzah Mohamed Othman et al, Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 06, No 03, 2016, P 911.

[3] Caroline banton, "Efficiency", https://www.investopedia.com/terms/e/efficiency.asp, Was consulted on : 03/03/2023

[4] Philippe Lorino, Méthodes et Pratiques de la Perfarmance, Edition Dorganisation, Paris, 1998, pp 18-20.

يكونوا كفئويين في أداء مهامهم بشكل فعال وفي الوقت المحدد، وهي أيضًا ذات صلة بالمؤسسات والشركات، حيث تهدف إلى تحقيق الأهداف التنظيمية بأقل تكلفة ممكنة.

2. مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يوجد فرق بين مفهوم كفاءة المؤسسات المصرفية ومفهوم كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لمصطلح "Efficiency"، فكلاهما يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، أي استخدام الموارد الموجودة لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج، أو تحقيق أقصى قدر من الإنتاج ومستوى معين من الإنتاج بأقل جهد، ولكن قد يوجد اختلاف في عملية تحديد المدخلات والمخرجات عند كليها، فالمؤسسات الاقتصادية عادة ما تتميز عملياتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين تتميز العمليات الإنتاجية للبنك بالتنوع والتشابك والتداخل وهذا نظرًا لكون البنك مؤسسة متعددة المنتجات، كما تتميز أعمال البنك بالتغيرات والتحديثات المستمرة، سواء على مستوى أساليب التمويل والخدمات المصرفية، أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، أو على المستوى البيئي والمحيطي، مثل جذب عملاء جدد، أو بروز أسواق جديدة[1].

ولذلك تعد الكفاءة المصرفية مفهومًا واسعًا له معان عدة، لا يمكن حصره ضمن حيز ضيق، حيث تعددت التعاريف التي ناقشهم مفهوم الكفاءة المصرفية، وهذا بالاعتماد على وجهات نظر وأراء العديد من الباحثين، وفي هذا الإطار تشير الكفاءة المصرفية إلى: "ما إذا كان البنك يستخدم الحد الأدنى من حجم المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات أو تعظيم كمية المخرجات في ظل بقاء حجم المدخلات ثابت."[2]

ومن التعارف الأخرى الملمة بمفهوم الكفاءة المصرفية: "أن تكون المؤسسة البنكية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجة الأمثل وعرضها لتشكيلة

[1] رحماني احمد، تقييم كفاءة القطاعات المصرفية العربية، دراسة تطبيقية على (18) دولة عربية لسنة 2013، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 06، 2018، ص 102.

[2] محمد الراعي، وآخرون، مرجع سابق، ص 1169.

واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى."، وبناءً على هذا التعريف يندرج تحت مفهوم الكفاءة المصرفية جوانب عدة تتلخص فيما يلي[1]:

– إنّ الكفاءة المصرفية تعني استخدام ما هو متاح من الموارد من خلال التحكم في التكاليف، وهو ما يعرف بكفاءة التكاليف؛

– إنّ الكفاءة المصرفية تعني توزيع التكاليف عن طريق السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، وهو ما يُسمى بكفاء الحجم؛

– إنّ الكفاءة المصرفية تعني تقديم مزيج من المنتجات والخدمات البنكية عن طريق تنويع الأنشطة البنكية، وهو ما يطلق عليه بكفاءة النطاق.

مجملًا يمكن القول أنّ الكفاءة المصرفية هي عبارة عن: استخدام البنوك لمزيج أمثل محدد من عناصر الإنتاج، بغرض الحصول على أقص قدر من المخرجات، أو هي استغلال المصارف لمواردها المتاحة بشكل جيد وبتكلفة أقل من أجل الوصول إلى كمية المخرجات المستهدفة.

3.أهمية الكفاءة المصرفية

تتجلى أهمية الكفاءة المصرفية في النقاط التالية[2]:

– الالتزام بمعدل مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة بالاستثمار الأموال المتاحة للبنك، وضمان توفر رأس المال بمعدل مناسب، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات العائدة بأرباح أعلى؛

– الامتثال لمعايير الإقراض التي وضعتها السلطات النقدية يساهم في التخلص من القروض المتعثرة، مما يؤثر إيجابًا على جودة الأصول وبالتالي على الربحية؛

– زيادة معدلات الكفاءة تعزز وجود إدارة فعّالة، حيث يعمل هذا النوع من الإدارة على تقليل تكاليف التشغيل، مما يزيد من صافي الدخل للبنك؛

[1] خميسي قايدي، قياس كفاءة البنوك التجارية في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات (dea) دراسة تحليلية لعينة من البنوك خلال الفترة (2011–2012)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2011، ص ص 27–28.

[2] شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006– 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2013– 2014، ص 28.

– جمع العناصر السابقة في نظام مصرفي واحد ينتج عنه الكفاءة الأساسية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد عالية بشكل أساسي. هذا يعتمد على توجيه الموارد المالية نحو استخداماتها الأمثل، مما يزيد من الربحية ويحافظ على مستوى كافٍ من السيولة. هذا الأمر يجعل البنك أكثر كفاءة؛

– البحث عن فرص استثمارية جديدة للاستفادة من الأموال المتاحة لدى البنك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أرباح أكبر بتكلفة أقل. يتم ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تنويع الاستثمار لتقليل مخاطر الاستثمار وتقليل تأثيرها على البنك؛

– السعي نحو تقليل تكلفة الخدمات المقدمة مع الحفاظ على جودة عالية يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات نمو في حجم الودائع. هذا، بدوره، يوفر مصادر جديدة للأموال تسهم في تمويل استثمارات إضافية تولد أرباحًا إضافية وتعزز الموقف المالي للبنك؛

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية

تنقسم الكفاءة داخل القطاع المصرفي إلى أربعة أنواع رئيسية هي: الكفاء الإنتاجية، كفاءة وفورات الحجم، كفاءة وفورات النطاق والكفاء X، حيث سنتناول كل نوع على حدا في هذا المطلب من الدراسة.

1. الكفاءة الإنتاجية

والتي يصطلح عليها أيضًا بالكفاءة الكلية للتكاليف، حيث يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار العوامل المستخدمة في الإنتاج داخل البنوك كالعمر ورأس المال والودائع لتُنتج بذلك القروض ومختلف الخدمات البنكية الأخرى، ويتم قياسها بنسبة انتاج النظام، أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في انتاج أو تحقيق تلك المخرجات[1].

وعليه يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية على أنها: "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج من المستخدم من الموارد.[2]"

[1] ليلى عبد الكريم، جمال هداش، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف –دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق–، مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي الذي يحمل عنوان "الإدارة في العراق (بين الواقع والمستقبل)"، جامعة كويه، العراق، أيام 2–4 أفريل 2017، ص 06.

[2] حسن مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017–2018، ص 81.

وتنقسم بدورها الكفاءة المصرفية الإنتاجية إلى كفاءة تقنية وكفاءة تخصصية نوضحهما كالآتي:

1.1. الكفاءة التقنية

يشير مفهوم الكفاءة التقنية إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات باستخدام كمية معينة من المقادير المتاحة من المدخلات، وبالتالي فإن الكفاء التقنية المصرفية تعبر عن قدرة المصارف على تحقيق أعظم خدمة أو ناتج في سياق مجموعة الموارد المتوفرة لديها، أو هي كذلك النسبة بين المخرجات المثلى التي حققها المصرف عند افتراض أنّ حجم المدخلات ثابت، أو النسبة بين المدخلات الحقيقية وأقل المدخلات عند افتراض أنّ حجم المخرجات ثابت[1].

2.1. الكفاءة التخصيصية أو الوظيفية

يعبر هذا النوع من الكفاءة المصرفية الإنتاجية عن مدى قدرة البنوك على استخدام المزيج الأمثل من المدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار المدخلات ومختلف التقنيات المستخدمة في عملية الإنتاج، وفي هذا الصدد يشير كولي (Coelli) (2005) إلى الكفاءة التخصصية على أنها قدرة البنك على استخدام المدخلات و/أو المخرجات بنسب مثلى أخذًا بعين الاعتبار أسعار المدخلات والمخرجات وكذلك المستوى التكنولوجي أي تدنية التكاليف[2].

ويمكن قياس الكفاء الإنتاجية بنسبة المنتجات أي المخرجات إلى المدخلات المستعملة في إنتاج هذه المخرجات، وبالتالي يمكن الرفع من الكفاءة الإنتاجية باستخدام أي بديل من البدائل الآتية[3]:

- رفع كمية المخرجات مع ثبات كمية المدخلات؛
- رفع كمية المخرجات بمستوى أعلى من مستوى زيادة كمية المدخلات؛
- تخفيض كمية المدخلات مع ثبات كمية المخرجات؛
- تخفيض كمية المدخلات بمستوى أعلى من مستوى تخفيض كمية المخرجات.

---

[1] سيدة أحمد حسن، قياس كفاء المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 49، العدد 02، 2019، ص 123.

[2] فتيحة قشار، محمد خيثر، قياس وتحليل الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات "دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2015-2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2023، ص 06.

[3] حسن مفتاح، مرجع سابق، ص ص 81-82.

وفي عام 1995 قدم كل من دافيد وبول (David and paul) مثالًا على شكل رسم بياني استطاع من خلاله شرح الطريقة التي يمكن بها للبنوك أن تكون كفؤة إنتاجيًا، حيث افترض الباحثان وجود ثلاث بنوك هي: البنك A، البنك B والبنك C، تستعمل جميعها عنصرين من عناصر الإنتاج (X1, X2)، كما تقوم بإنتاج منتج واحد وهذا عند مستوى معين من الإنتاج ممثل بالمنحنى (X, X') الذي يُمثل حدّا لكل توفيقات المدخلات التي بإمكانها تقديم نفس مستوى الإنتاج، حيث أن كل نقص في عناصر الإنتاج سيؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ويعبر الخط (P, P') عن حجم التكاليف التي تولدها عناصر الإنتاج[1].

الشكل رقم (02-01): قياس الكفاءة الفنية والتخصيصية والكلية في المؤسسات المصرفية

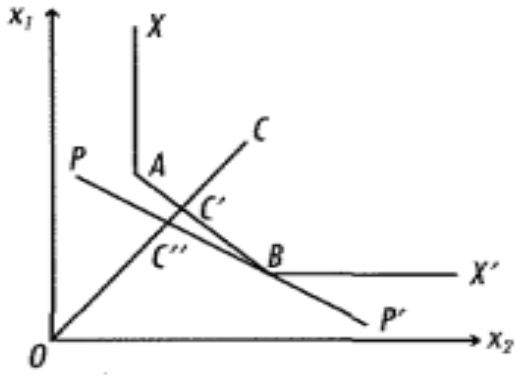

Source : David Wheelock, Paul Wilson, Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Banks Do Matter?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, Vol 77, 1995, P 45.

بناءً على الشكل أعلاه، يرى دافيد وبول وجود ثلاث مستويات للكفاء الإنتاجية هي[2]:

- البنوك التي تقع على خط الإنتاج (X, X′) تكون كفؤة تقنيًا؛
- البنوك التي تقع على خط التكاليف (P, P')، تعد كفؤة تخصصيًا؛
- البنوك التي تلامس خطي الإنتاج والتكاليف معًا تعد كفؤة من الناحية التقنية والناحية التخصصية (الكفاءة الإنتاجية الكلية).

[1] David Wheelock, Paul Wilson, Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Banks Do Matter?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, Vol 77, 1995, P 45.

[2] David Wheelock, Paul Wilson, Op cit, P 45.

وعليه، فإن البنك B يحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية معا كونه يلامس خطي الإنتاج والتكاليف معًا أي أنه يحقق الكفاءة الكلية، أما البنك A فإنه يحقق الكفاءة التقنية فقط كونه يقع على منحنى الإنتاج (X, X')، في حين أن البنك C لا يحقق لا الكفاءة التقنية ولا الكفاءة التخصصية باعتباره بعيدًا عن خطي الإنتاج والتكاليف، وبالتالي ليس كفء إنتاجيًا.

ويمكن تفسير أسباب عدم كفاءة البنك C سواء من الناحية التقنية أو التخصصية كما يلي[1]:

– بالنسبة للكفاءة التقنية، يعود السبب في ذلك إلى زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وبمكن معرفة ذلك بالمسافة بين $0C'$ و$C0$، حيث أنّ التخفيض في كميات عناصر الإنتاج بالشكل المناسب سينقل البنك من النقطة $0C'$ إلى النقطة $C0$ دون تقليص المخرجات، وبالتالي يكون كفء من الناحية الفنية.
– بالنسبة للكفاءة التخصصية، فإن البنك C غير كفء لكونه يستخدم توليفة من عناصر الإنتاج مكلفة مقارنة بالبنك B، حيث أن النقطة C' تقع على منحنى أعلى من منحنى التكلفة (P, P')، وبالتالي يجب عليه تعديل أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة بنفس المسافة $(0C'' = 0C'')$ لأن C'' تقع على نفس الخط الذي تقع عليه النقطة B (خط التكاليف).

2. كفاءة وفورات الحجم

جادل كولي وآخرون (Coelli et al) (2005) أنّ المؤسسات المصرفية بإمكانها أن تكون كفؤة من الناحية التقنية والوظيفية، ولكن ليس بالضرورة أن تكون كفؤة من ناحية حجم عملياتها، فعلى سبيل المثال، في إطار تحديد متغيرات عوائد الحجم (Viariale Returne to Scale)، يمكن للمصرف أن يعمل على زيادة عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجه صغير جدًّا، والعكس من ذلك قد يعمل على تخفيض عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجه كبير جدًا[2].

وعليه تعتبر وفورات الحجم أحد أهم العوامل التي تساهم في زيادة الإنتاج داخل المصارف لأن التوسع في حجم عمليات ومنتجات المصرف ينجم عنه انخفاض في حجم التكاليف، وهذا بفعل توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، حيث أنّ المصارف بإمكانها تغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبالتالي تتغير تكاليف الإنتاج في المدى الطويل مما يؤدي إلى زيادة حجم المصارف بشكل أكبر

[1] Coelli Timothy et al, An Introduction to efficiency and productivity analysis, 2nd edition, Springer, United states of america, 2005, PP 52-53.
[2] Ibid, P 58.

من الزيادة الحاصلة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهو ما يصطلح عليه بمبدأ وفورات الحجم، وهذه الزيادة تأخذ منحنى تصاعدي وتبدأ في التناقص عند حد معين وهو مبدأ وفورات الحجم[1].

وبالتالي فإنّ كفاءة وفورات الحجم إلى قدرة المصرف على توفير التكاليف عند قيامه بزيادة حجم منتجاته وخدماته، وهذا في ظل الاحتفاظ بمزيج ثابت من المدخلات[2]، والشكل الموالي يوضّح وفورات الحجم في المؤسسات المصرفية:

الشكل رقم (02-02): وفورات الحجم في المؤسسات المصرفية

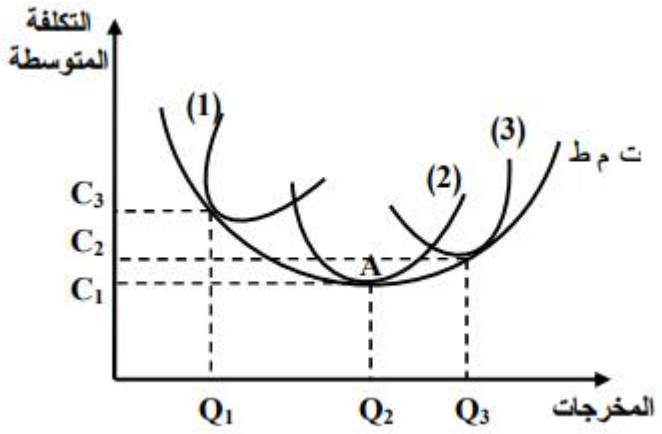

المصدر: ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 67.

يتضمن الشكل أعلاه، ثلاث منحنيات للتكلفة المتوسطة في المدى القصير وفق ثلاث أحجام مختلفة من نشاط البنك، المنحنى (01) يخص التكلفة المتوسطة لنشاط البنك (الطاقة الإنتاجية) ذو الحجم الصغير، المنحنى (02) يعبر عن نشاط البنك ذو الحجم المتوسط، المنحنى (03) يعبر عن نشاط البنك ذو الحجم

[1] غيث أركان عبد الله، تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، العراق، العدد 16، 2019، ص 324.

[2] ليلى الهاشمي، جمال الجبوري، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق، مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي الأول لجمعية إدارة الأعمال العلمية العراقية، المنعقد في جامعة كويه، يوم 2-2017/5/4، العراق، ص 06.

الكبير، وهذه الأحجام المتتالية من الإنتاج تشكل مجتمعةً منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل، وفي هذا السياق يمر البنك بثلاثة مراحل هي[1]:

- **المرحلة الأولى:** هي المرحلة التي يتميز فيها نشاط البنك بصغر الحجم، وبإمكانه زيادة ذلك، من خلال الزيادة في جميع عناصر الإنتاج المستخدمة، كزيادة عدد فروعه، والرفع من عدد أجهزة الصراف الآلي وغيرها من العناصر الأخرى، وبذلك ينتقل من الحجم الصغير إلى الحجم المتوسط، وفي بداية الأمر تزيد الغلة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة غي عناصر الإنتاج، وهذا بفعل مزايا التخصص واستعمال جزء من عوامل الإنتاج بكمية كبيرة، ولذلك تتراجع التكاليف المتوسطة في هذه المرحلة من C3 إلى C1 كون أنّ التوسع في حجم انتاج البنط سيؤدي إلى انخفاض التكاليف.
- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة سوف يستنفذ البنك كامل الوفورات التي يمكن أن تتحقق بفعل زيادة عناصر الإنتاج، وبالتالي لا تستمر عملية تزايد الغلة نتيجة التوسع في نشاط البنك، وينجم عن استمراره في ذلك زيادة في العائد بنفس مقدار الزيادة في عناصر الإنتاج، وهو ما يعرف بثبات غلة الحجم، وفي هذه الحالة تكون التكلفة المتوسطة ثابتة عند حدها الأدنى، ويصطلح على النقطة A التي لا يوجد بعدها أي مزايا مرتبطة بوفورات الحجم بـ"الكفاءة الأدنى لزيادة الحجم".
- **المرحلة الثالثة:** هي المرحلة التي تشهد توسع البنك أكثر فأكثر، ممّا يسمح بالانتقال من المنحى (02) إلى المنحنى (03) أي تجاوز الحد الأمثل للإنتاج، الذي يؤدي به إلى التراجع في وفورات الحجم، فالمزيد من الإنتاج والتوسع يخفض من المكاسب والعائد على حقوق المساهمين، ويحصل هذا التراجع بصفة عامة بسبب صعوبات في إدارة المؤسسات المصرفية الكبيرة، أي أنّ تكاليف الحجم الكبير تتعدى عائد وفورات الحجم الكبير، وبالتالي تزداد التكلفة المتوسطة (تنتقل من C1 إلى C2)، وهي المرحلة التي تعرف بتناقص غلة الحجم حيث تحقق وفورات حجم سالبة.

3. كفاءة وفورات النطاق

يقصد بهذا النوع من الكفاءة المصرفية الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، حيث يمكن للبنك أن يستفيد من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، وبمأن البنك يملك الخبرات والأدوات لذلك والتي تعتبر مدخلات أساسية في خط دائرة العمل الجديدة،

[1] ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص ص 67-68.

وبتكلفة أدنى من أن يستهل نشاطه الجديد من الصفر، وفي ظل هذا التشعب داخل دائرة العمل ينتج الكثير من الابتكار الذي يمكن أن يكون بدوره مصدرًا مهمًا للأرباح، فعلى سبيل المثال المصارف المتخصصة في منح قروض استهلاكية، تجد أنه من الممكن استعمال التكنولوجيا والمهارات البشرية المتوفرة لديه لتسيير قروض تجارية أو صناعية أيضًا، في هذه الحالة يجد البنك نفسه يُنتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تتخصص في إنتاج قرض واحد[1].

4. الكفاءة -X

يتّم استخدام هذا النوع من الكفاءة المصرفية كمقياس إضافي لمعرفة مدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة، فمستوى كفاءة المؤسسة يرجع بالدرجة الأولى إلى مستوى الحوافز المقدم وكفاءة المورد البشري والنظام الإداري لكل وحدة، حيث يتم قياسها بالفرق بين أقصى كفاءة مستخدمة من الموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

بشكل عام تنقسم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية وهذا على النحو الآتي[3]:

- العوامل الداخلية: تشمل السياسات الإدارية والمالية التي يتبعها البنك، وتعتمد هذه السياسات على درجة المنافسة بين البنوك، وكذلك على كفاءة البنك وحجم نشاطه الاقتصادي، وجميع هذه العوامل مرتبطة بمسائل مثل السيولة، والتركيز، والعوائد على حقوق الملكية والاستثمار، بالإضافة إلى حجم الأصول؛
- العوامل الخارجية: فتشمل السياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية التي تصدرها الحكومة والبنك المركزي، وتلك السياسات تتعلق أيضًا بأسعار الفائدة، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، وحجم الائتمان الذي يتم منحه من قبل هذه البنوك.

[1] شريفة جعدي، مرجع سابق، ص ص 33-34.

[2] طلال زغبة، أحلام نعيجة قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012-2017)، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 292.

[3] طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة قياسية (1979-2004)، رسالة ماجيستر، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص 59.

كما يمكننا التفصيل في كيفية تأثير كل عامل سواء من العوامل الداخلية أو الخارجية على الكفاءة المصرفية، على النحو الآتي:

1. الربحية

هناك عدة عوامل تؤثر على ربحية البنوك، منها أسعار الفائدة، حيث يمكن للبنوك زيادة ربحيتها عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة هذا يؤدي إلى زيادة هامش الربح، بالإضافة إلى ذلك تلعب المنافسة دورًا هامًا في تحديد ربحية البنوك، عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، ويضطر البنك إلى رفع معدلات الفائدة لجذب المزيد من الموارد، مما يمكن أن يقلل من هامش أسعار الفائدة[1].

2. درجة المنافسة

تعبر المنافسة المصرفية عن مدى قدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة منافسيها والتكيف معهم في السوق بمنتج ما، ويتميز البنك التنافسي بأقل تكلفة ممكنة وجودة عالية وأقصر فترة زمنية ممكنة، كما يعبر عن ذلك من خلال مجموعة من تقدم المؤسسات منتجات مصرفية أو بدائل لها، كما تستخدم المصارف مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل للتنافس، وتشمل هذه الوسائل ما يلي[2]:

- رأس المال، يُعتبر رأس المال مؤشرًا على استقرار المصرف المالي ووسيلة لحماية أموال المودعين من مخاطر سوء الإدارة واستثمار الأموال، كلما زاد حجم رأس المال زادت ثقة المودعين في المصرف، لهذا السبب تتنافس المصارف من أجل زيادة حجم رؤوس الأموال الخاصة بها لاجتذاب ثقة العملاء؛
- السعر، يظهر التنافس في تحديد الأسعار من خلال رفع أو خفض أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين وتخفيض أسعار الفائدة على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض، كما يمكن أن يتضمن التنافس أيضًا تخفيض العمولات المفروضة على خدمات المصرفية؛
- استخدام التكنولوجيا، نجحت البنوك في إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات وتحسين سرعة الخدمة وتبسيط المعاملات وزيادة الثقة في جذب المزيد من العملاء. كما تسهل التكنولوجيا إنشاء وابتكار خدمات جديدة، وهي إحدى نقاط قوة البنك؛

---

[1] حسن مفتاح، مرجع سابق، ص 77.

[2] زبيدة حمسن، سهام بوخلالة، المنافسة بني البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2006، ص ص 05-06.

– تسويق الخدمات، يلعب التسويق الفعال للخدمات المصرفية دوراً كبيراً في جذب العملاء وحشد اهتماماتهم ورغباتهم؛

– المعاملة الطيبة، تتنافس البنوك على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية لخلق جو مريح للعملاء عند تواجدهم في الخارج البنك.

3. درجة المخاطرة

يمكن تعريف الخطر المصرفي على أنه الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة تعامله مع الأفراد والكيانات الأخرى، أو نتيجة تقديمه للخدمات المصرفية، مثل قبول الودائع ومنح القروض، وينشأ الخطر المصرفي من عمليات قبول الودائع وإقراضها في شكل تسهيلات ائتمانية متنوعة، وهذا يمكن أن يتسبب في عدم قدرة البنك على تلبية احتياجات المودعين من سحب الودائع، ومن بين أبرز أنواع مخاطر العمل المصرفي، نجد مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، كما يمكن إدارة هذه المخاطر وفقًا لأحد الأساليب الآتية[1]:

– تحديد مصادر الخطر، ليس ضروريًا أن تكون مخاطر الاقتراض متعلقة بالقروض وشروط القرض، بل يمكن أن تكون نتيجة للظروف العامة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني؛

– قياس مستوى الخطر وتحديد المخاطر التي يمكن قبولها، وهذا يتطلب التوازن بين المخاطر والعوائد؛

– تحقيق القبول في مستوى مناسب من المخاطر في إدارة العمل يتطلب تطبيق نظام رقابة مناسب، واتباع استراتيجيات تهدف إلى تجنب الاختطارات، يمكن ذلك عبر عدة طرق، مثل دمج العمليات الخطرة في إطار نقل المخاطر إلى جهات مختصة بإدارتها أو السيطرة عليها بشكل فعال، مما يقلل من احتمالية الخسائر.

4. العوامل الإدارية

لا شك أن العوامل الفنية في العمل لها تأثير كبير على إنتاجية المصارف، ولكن مهما كانت العوامل الفنية دقيقة فإن الكفاءة لا تزال تعتمد على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد عملهم، الأداء الوظيفي للفرد هو المحدد الحقيقي للإنتاجية، حيث يمكن للفرد أن يؤثر لوحده بشكل كبير على الكفاءة وبالتالي الإنتاجية الشاملة[2].

[1] حسن مفتاح، مرجع سابق، ص 77-78.

[2] نفس المرجع، ص 79.

5. اللوائح والتشريعات الحكومية

اللوائح والتشريعات الحكومية تسيطر على البنوك التجارية من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق أهداف متعددة منها حماية أموال المودعين، السيطرة على المعروض النقدي، توفير الائتمان لمختلف القطاعات بأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، تحقيق الأهداف الشاملة الأهداف الاقتصادية، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار بشكل عام، واستقرار سعر الصرف، وخفض معدلات التضخم، تخفيض معدلات البطالة[1].

6. الظروف الاقتصادية

تؤثر التغيرات الحاصلة في مختلف الظروف الاقتصادية على أداء البنك، وبالتالي التأثير على مستوى كفاءة البنك، وتنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستويات النشاط الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي والتشريعي، والتضخم، وتقلبات الأسعار، والدخل الشخصي الوطني، والعادات والتقاليد الاجتماعية، ومستوى التطور التكنولوجي، حيث يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على مستويات كفاءة البنك هو كما يلي[2]:

– مستوى النشاط الاقتصادي، في أوقات الازدهار الاقتصادي، يؤدي زيادة الطلب على السلع إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، مما يؤدي إلى زيادة الودائع؛ أما أثناء فترات الركود، فإن العكس هو الصحيح حيث تنخفض الودائع، ويؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض الودائع المصرفية؛

– الاستقرار الاقتصادي والتشريعي، أدى الفساد في النظام السياسي والاقتصادي إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية، وطالما يوجد استقرار سياسي سيكون له أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي وكفاءة الصناعة المصرفية؛

– التضخم، الارتفاع العام المستمر في أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويؤثر سلباً على المدخرات المالية لما له من تأثير على تراجع رأس المال وتآكله قيمة وفي بعض الأحيان تتجاوز النسبة نسبة الفائدة المتفق عليها، خاصة فيما يتعلق بالسندات والقروض؛

[1] حسن مفتاح، مرجع سابق، ص 79.

[2] شريفة جعدي، مرجع سابق، ص 40.

- تقلب أسعار التصدير، يؤدي انخفاض أسعار التصدير إلى عدم قدرة وكالات التصدير على السداد حيث يتعين عليها سداد الديون المستحقة للبنوك، مما يؤدي إلى تدهور جودة محافظ قروضها؛
- تدخل الدولة والفرد، يؤثر على حجم المدخرات وبالتالي حجم الودائع؛
- العادات والتقاليد الاجتماعية، أي مدى انتشار الوعي المصرفي بين الأفراد وتفضيلهم لإيداع مدخراتهم مقابل ذلك في البنوك وليس في المنزل؛
- مستوى التطور التكنولوجي، مدى امتلاك الدولة لأجهزة الصراف الآلي والمدفوعات الإلكترونية.

المبحث الثالث: الكفاءة المصرفية بين القياس والصعوبات

يرتبط قياس الكفاءة بالأداء والتقييم المستمر للعمليات لضمان استخدام الوسائل المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، حيث يجب على المؤسسات القيام بقياس الأداء بانتظام، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتطوير استراتيجيات لزيادة الكفاءة وتحقيق توازن بين تحسين الجودة وتقليل التكلفة، كما تواجه قياس الكفاءة صعوبة كبيرة نظرًا لصعوبة تحديد المدخلات والمخرجات في العملية المصرفية، هذا يعود إلى الحاجة إلى اختيار أداة قياس مناسبة، في هذا السياق، يمكن استخدام الجداول المالية، بما في ذلك النسب المالية، لقياس الكفاءة، ومن الجدير بالذكر أن في الفترة الأخيرة تم استخدام الطرق الكمية بشكل متزايد لتقدير الكفاءة المصرفية، بحيث تتضمن هذه الطرق تحليل مغلف البيانات واستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية بشكل كبير، هذه الأساليب تسمح بتحديد مختلف أنواع الكفاءة المصرفية بشكل أفضل.

المطلب الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من بين أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة لتحليل وضعيتها المالية، وعلى هذا النحو تستخدم المصارف هذا النوع من الأدوات الكمية التي تسمح لها بتحديد مستويات كفاءتها في ظل استخدام مواردها المتاحة وتحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل استخدام من المدخلات.

وتتمثل النسب المالية التي يمكن للمصارف والبنوك استخدامها فيما يلي:

- **نسب الربحية:** حيث تعبر عن مدى كفاءة إدارة المصارف في استغلال الموارد المتاحة بطريقة مثلى لتحقيق الأرباح[1]؛

- **نسب النشاط (كفاءة البنك):** تستخدم في العادة لتحليل مدى جودة أصول وخصوم البنك المستخدمة داخليًا[2]؛

- **نسب السيولة:** يشير مصطلح السيولة المصرفية إلى مدى قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها المالية، والتي تتشكل بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع من جهة، ومن جهة أخرى تلبية طلبات المقترضين لتلبية رغبات المجتمع، كما تسمح نسب السيولة بمراقبة قدرة المصرف على سداد ودائعه المستحقة في الأجل القصير[3]؛

- **نسب المديونية:** تسمح نسب المديونية بقياس مدى اعتماد المصارف على أموال الغير في هياكل أصولها مقارنة بأموالهم الخاصة، كما يُصطلح عليها أيضًا بنسب الرافعة المالية لأنها تسمح بقياس نسبة استخدام في الهيكل التمويلي للمصارف[4]؛

- **نسب المخاطر:** تعرف المخاطر بأنها التقلب في العوائد المستقبلية وفقًا للقرارات المالية المتخذة، حيث يدل استخدام مصطلح المخاطرة للدلالة على حالة عدم التأكد التي ترتبط بالعائد المستقبلي للموجودات[5].

وعلى سبيل الذكر وليس الحصر، يوضح الجدول الموالي أهم المؤشرات الفرعية المكونة للنسب المالية أعلاه والمستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية:

---

[1] عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترى (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص 88.

[2] عيسى قروش، وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 35.

[3] نفس المرجع، ص 35.

[4] فيصل السعايدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004، ص 134.

[5] عيسى قروش، وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

الجدول رقم (02-01): النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية

النسب	المؤشرات الفرعية	مفهوم المؤشر	طريقة تقدير المؤشر
نسب الربحية	**نسبة هامش صافي الربح من الفوائد**	يقدم صورة واضحة عن صافي الدخل المحقق من الفوائد على الأصول المولدة للدخل.	صافي الربح بعد الضريبة / الفوائد الدائنة
	درجة استخدام الأصول	يسمح بقياس النسبة المكتسبة من الاستثمار في الأصول.	الفوائد الدائنة / إجمالي الأصول
	نسبة العائد على الأصول	يشير إلى مقدار الأرباح التي يتم تحقيقها في المتوسط لكل دولار من إجمالي الأصول.	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
	نسبة العائد على حق الملكية	تشير هذه النسبة إلى كفاءة المصرف في قدرته على تحقيق الأرباح عن كل وحدة مستخدمة من حقوق المساهمين.	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حق الملكية
نسب النشاط	**معدل إجمالي الاستثمارات للودائع**	تعكس مدى قدرة وكفاءة البنك على توظيف الودائع.	إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع
	معدل العائد على إجمالي القروض	يوضح هذا المؤشر نسبة الفوائد المحصلة للبنك من خلال مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها.	الفوائد المحصلة من القروض / إجمالي القروض
	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على تشغيل أصوله المولدة للدخل.	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
	نسبة الودائع لأجل والادخارية إلى إجمالي الودائع	يعد ارتفاع نسبة الودائع بنوعيها إلى إجمالي الودائع واستمرارها في الارتفاع بمثابة عبء على إيرادات البنك.	إجمالي الودائع الادخارية / إجمالي الودائع
نسب السيولة	**نسبة النقدية إلى الأصول**	يعتمد عليها البنك لمواجهة الطلب على النقدية.	إجمالي النقدية / إجمالي الأصول
	نسبة الاحتياطي القانوني	يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من المبالغ المحصلة من الودائع.	أرصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع
	نسبة القروض إلى الودائع	تعد هذه النسبة مقياس للسيولة من منطلق أنّ القروض تمثل أقل موجودات البنك.	إجمالي القروض / إجمالي الودائع

	نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة	يتم من خلالها تحديد الاحتياجات من النقدية السائلة بناءً على حجم الودائع الجارية باعتبارها أكثر عرضة للسحب.	إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة
نسب المخاطرة	**مؤشر الائتمان (نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض)**	يعبر عن نسبة الخسارة المحتملة التي قد يواجهها المقرض ولا يواجهها المقترض، وهي تنتج عن تخلف العملاء عن الدفع.	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (كفاية رأس المال)	تعبر هذه النسبة عن عدد مرات الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية.	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
نسب المديونية	**نسبة الودائع إلى الأصول**	مؤشر على الرافعة المالية يصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي يتم تمويلها من طرف الدائنين والمطلوبات والديون.	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول
	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	يعبر هذا المؤشر عن مدى استخدام المصرف للديون مقارنة بحقوق المساهمين في تمويل أصوله.	إجمالي الديون / صافي حقوق المساهمين
	نسبة الديون إلى الأصول	يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة الديون في تمويل امتلاك أصول المصرف.	إجمالي الديون / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية –دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010–2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص ص 579–584.
- قروش عيسى، وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 35.
- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997–2000)، مداخلة ألقيت في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–، ص 108 http://dspace.mediu.edu.my:8181/xmlui/handle/123456789/85025، تم الاطلاع في 2023/04/16.
- خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2001، ص 129.

المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

تتمثل الطرق الكمية في أربع طرق أساسية هي: طريقة تحليل مغلف البيانات، طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة التوزيع الحر وطريقة الحد السميك، حيث نتطرق لكل طريقة على حدا.

1. طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA)

تعتبر طريقة تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis) بمثابة تطبيق للبرمجة الخطية يتم استخدامه في قياس الكفاء النسبية لوحدات المؤسسة بهدف تحديد الجوانب غير فعالة والتي يجب تصحيح مسارها في المستقبل[1].

1.2. مفهوم طريقة تحليل مغلف البيانات

يعود الفضل في صياغة طريقة تحليل مغلف البيانات إلى طالب الدكتوراه الأمريكي إدواردو رودز (Edwardo Rhodes) من خلال دراسته التي قدمها عام 1978 حول برنامج تعليمي في أمريكي، سعى رودز إلى المقارنة بين أداء مجموعة من الطلبة في مناطق تعليمية متماثلة، حيث واجه الباحث آنذاك تحديًا يكمن في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل عينة من المدخلات والمخرجات، دون توفر معلومات حول أسعارها، ولتجاوز هذا الاشكال وبمساعدة مشرفيه كوبر وشارنز قام رودز ببناء نموذج عُرف فيما بعد بنموذج "CCR"، حيث تتجلى الإضافة التي قدمها رودز في استخدامه للعديد من المدخلات والمخرجات، وهذا ما لم يحصل لفاريل، أمّا سبب تسمية هذه الطريقة باسم طريقة تحليل مغلف البيانات أو طريقة التحليل التطويقي للبيانات، فيعود إلى اعتبار الوحدات الإدارية الكفؤة تكون في المقدمة، حيث تغلف وتطوق الوحدات الإدارية غير الكفؤة[2].

---

[1] فتيحة قشار، محمد خيثر، مرجع سابق، ص 06.

[2] محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، قياس وتحليل كفاءة البنوك التجارية العاملة في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات –دراسة مجموعة من البنوك العمومية والخاصة خلال سنة 2019، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 217.

بناءً على هذا، يُعرَف أسلوب مغلف البيانات على أنه: "أسلوب رياضي يُستخدم فيه البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة من وحدات الإدارة، ويتم ذلك من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة من المدخلات والمخرجات بناءً على أدائها الفعّال." [1]

وبشكل آخر، يُمكن تصويره أيضًا على أنه أسلوب يستخدم البرمجة الخطية للعثور على الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار، ويتم ذلك باستخدام مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، حيث يتم حساب نسبة واحدة بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف، ثم يتم مقارنة هذه النسبة بالمصارف الأخرى، حيث تتراوح وحدات الكفاءة في هذا النطاق بين الصفر والواحد[2].

ويقوم هذا الأسلوب على فرضيتين رئيسيتين، يتم الاختيار بينهما وفقًا لظروف التحليل والهدف المرجو منه، وكذلك النموذج المراد استخدامه، وتتمثل هذين الفرضيتين فيما يلي[3]:

- اختيار التوجه إمّا مدخلي أو مخرجي، حيث يتوقف هذا على مدى قدرة المؤسسة في التحكم في المدخلات أو المخرجات، أو وفقًا لأهداف الأداء التي ترغب المؤسسة في تحقيقها؛
- اختيار عوائد الحجم، حيث تعبر هذه الأخيرة عن العلاقة بيت التغيرات في كمية عناصر الإنتاج، ومقدار السلع التي يتم انتاجها باستخدام هذه العناصر، ويتم الاختيار بين ثلاث حالات لعوائد الحجم، إمّا ثابتة، متزايدة أو متناقصة.

وتعطى الصيغة الأساسية لطريقة تحليل مغلف البيانات وفقًا للعلاقات الرياضية الآتية[4]:

[1] محمد شامل هباء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية جامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفاية، المجلد 01، العدد 01، المملكة العربية السعودية، جانفي 2007، ص257.

[2] علي عبد الحفيظ الزواوي، ايمان عمر السيرتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية مجلة دراسات الاقتصاد والعمال، المجلد 23، العدد 28، جوان 2017 ص 61.

[3] عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة أداء الوكالات البنكية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2018، ص 140.

[4] Quey Jen Yeh, The application of data envelopment analysis in conjunction with financial ratios for bank performance evaluation, Journal of the operational research society, Vol 47, No 08, 1996, P P 981-982.

$$Min \sum_{i=1}^{m} v_i x_{i0}$$

$$s.c \sum_{r=1}^{s} u_i y_{rj} = \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij} \leq 0 , \qquad j = 1, \dots\dots, n$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} \leq 1$$

حيث أن:

- j: تمثل عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU)، التي يتم مقارنتها مع بعضها البعض ضمن طريقة تحليل مغلف البيانات؛
- y_{rj}: يمثل قيمة المخرج r المنتج من طرف وحدة اتخاذ القرار j ؛
- x_{ij}: يمثل قيمة المدخل i المستخدم من طرف وحدة اتخاذ القرار (DMU)؛
- i: كمية المدخلات المستخدمة من طرف وحدة اتخاذ القرار (DMU)؛
- r: كمية المخرجات التي يتم انتاجها من طرف وحدة اتخاذ القرار (DMU)؛
- v_i: المعامل المستخدم من طرف وحدة اتخاذ القرار (DMU) للمخرج i؛
- u_r: المعامل المستخدم من طرف وحدة اتخاذ القرار (DMU) للمخرج r.

2.2. نماذج طريقة تحليل مغلف البيانات

برزت العديد من النماذج التي تهدف لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات، ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة، حيث يمكن إيجاد مؤشرات الكفاءة وفقًا لهذين المؤشرين إمّا عن طريق المدخلات ويصطلح عليها بنماذج التوجيه الإدخالي، أو عن طريق المخرجات ويصطلح عليها بنماذج التوجيه الإخراجي[1]:

1.2.2. نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR): بقوم هذا النموذج على فرضية مفادها ثبات غلة الحجم عند الحدود الكفء، بمعنى أنّ وحدات اتخاذ القرار التي يتم قياس كفاءتها تعمل عند مستوى ثابت من غلة الحجم، أي أنّ الزيادة في كمية المدخلات ينجم عنها زيادة بنفس القيمة في كمية المخرجات وتكون الطريقة مناسبة فقط في حالة ما إذا كان جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى.

[1] فتيحة قشار، محمد خيثر، مرجع سابق، ص ص 07-08.

2.2.2. نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC): يميز هذا نموذج عوائد الحجم المتغيرة بين نوعين من الكفاءة، التقنية والحجمية، ويتم استخدامه لأنه يُعطي عائدًا متغيرًا على حجم الإنتاج، كما يسمح بمعرفة ما إذا كان هذا العائد ثابت، متزايد أو متناقص، وهذا ما يتماشى مع الواقع الفعلي، حيث قد لا تكون جميع المؤسسات تعمل عند مستوى أحجامها المثلى، مما يترتب عليه خلط مؤشرات الكفاءة الحجمية بالكفاءة الحجمية، وللفصل بين تأثير كل واحدة منهما يتم استخدام خاصية تغير عوائد الحجم للإنتاج.

3.2. تقييم طريقة تحليل تطويق البيانات

يمكن تقييم طريقة تحليل بتطويق البيانات من خلال تحديد إيجابياتها وسلبياتها وهي[1]:

1.3.2. إيجابيات طريقة تحليل مغلف البيانات: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- استخدام أساليب تحليل البيانات الحلقية لدراسة كفاءة وحدات الإنتاج المختلفة وخاصة النسب للعينات الصغيرة؛
- دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات لا تقتصر على وظائف محددة مسبقا كما أنها لا تتطلب ذلك تقوم الطرق البارامترية بتقدير المعاملات المختلفة لأي دالة، وبالتالي تعتبر ميزة مهمة لهذه الطريقة ونظراً لمحدودية المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المعتمدة في وحدات الإنتاج؛
- هذا المنهج يسهل دراسة المواقف ذات المدخلات والمخرجات المتعددة ويسمح إدخال متغيرات إضافية بسهولة؛
- النظر في القيمة القصوى؛
- يسمح بالتدفق المزدوج للمدخلات والمخرجات من خلال قدرته على تعظيم العلاقة بين المدخلات والمخرجات؛
- يمكن أن يفرق بين أوجه القصور التقنية وأوجه القصور في الحجم والنطاق.

2.3.2. سلبيات طريقة تحليل مغلف البيانات: تتمثل في النقاط الآتية:

- الحساسية الفعالة لجودة البيانات حيث قد يؤدي أي خطأ بسيط في العلاقة بين المدخلات والمخرجات
- التغييرات في نتائج الدراسة؛

[1] محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الادارة العامة، المجلد ،88 العدد،28 جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 748.

- مكثفة حسابيا نظرا لحجم البرنامج الخطي الذي يجب حله لكل وحدة إنتاج؛
- تعتبر هذه الطريقة نسبية وبالتالي لا يمكن الحصول على نتائج دقيقة تشير إلى كفاءة الوحدة قيد الدراسة؛
- لا يمكن معرفة مساهمة المتغيرات الفردية لعدم تقدير المعلمات الفردية للدالة كما في الحل في الطريقة، لتحديد المعلمات؛
- تعتبر هذه الطريقة أن مقدار الخطأ صفر، على عكس الطريقة البارامترية التي تأخذ في الاعتبار الأخطاء التالية؛
- دالة الكفاءة المقدرة، لذا فإن هذا الافتراض يمكن أن يؤثر على جودة النتائج وبالتالي التفسير،
- خاصة إذا كانت الخياطة قيد الدراسة تتميز بالاصطدام العشوائي؛
- لا يتم أخذ كفاءة التخصيص بعين الاعتبار في عملية التحليل، لذلك لا يتم أخذ تغيرات الأسعار في الاعتبار.

2. طريقة حد التكلفة العشوائية

تم تطوير هذه الطريقة من قبل ايجنر وآخرون (Aigner et al) في عام 1977، في حين تم تطبيقها لقياس كفاءة البنوك من قبل لوفيل وفيرير(Lovell and Ferrier) في عام 1990، وتمّ تحديد شكل معين لدالة التكاليف تستخدم في العادة دالة "Translog"، حيث تستند هذه الطريقة على تقنيات الانحدار عند تقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات تفسيرية عديدة، تحتوي على مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتمثل التكلفة الكلية التي يتم يتوقعها الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وبالتالي فإن البنك الذي تكلفته الحالية تتساوى مع التكلفة المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن البنك يتصف باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أنّ الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يعرف بحد التكلفة العشوائية، ويتضمن عنصرين هما: الأخطاء الناجمة عن الكفاءة X، وتتخذ توزيعًا نصف طبيعي، أمّا الأخطاء العشوائية للانحدار فيتم توزيعها بشكل طبيعي[1].

حيث[2]:

$$Y = \alpha u2/(\alpha v2 + \alpha u2)$$

[1] نبيل عبندة، عامر العتوم، أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، الأردن، المجلد 19، العدد 11، 2018، ص ص 15-16.

[2] محمد حافظ، استخدام نموذج حد التكلفة العشوائية في قياس كفاءة التكلفة في شركات التأمين على الحياة في السوق المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، مصر، العدد 02، 2022، ص 517.

كلما اقتربت قيمة Y من الصفر فإن الاختلاف في التكلفة يعود إلى الخطأ العشوائي، في حين كلما قارب الواحد فإن الاختلاف يعود إلى عدم الكفاءة الفنية، هذا ما يميز طريقة حد التكلفة العشوائية عن طريقة تحليل مغلف البيانات، حيث تمّكن هذه الطريقة من تحديد مسببات عدم الكفاءة، وما إذا كان ذلك يعود إلى عدم تحقيق الكفاءة الفنية، أو يعود لأسباب أخرى[1].

3. طريقة التوزيع الحر

تم اقتراح طريقة التوزيع الحر من قبل شميدت وسيكلز (Schemidt and Sckiles) في عام 1984، في حين تمّ تطويرها بواسطة بيرجر (Berger) في عام 1993، تحسب هذه الطريقة درجات الكفاءة من خلال تعيين نموذج وظيفي للحدود القصوى وتفترض وجود اختلاف في الكفاءة بين البنوك مع مرور الوقت، حيث تفترض أنّ اللاكفاءة مستقرة خلال الزمن، مع توافر الأخطاء العشوائية خلال الفترة نفسها، لذلك فإن متوسط الاضطرابات العشوائية لمصرف ما خلال مجموعة من السنوات يعبّر عن درجة اللاكفاءة خلال تلك الفترة[2].

4. طريقة الحد السميك TFA

تجمع هذه الطريقة بين عناصر طريقتي مغلف البيانات ووحد التكلفة العشوائية، حيث طورها الباحثان بيرجر وهمفري (Berger and Humphrey) في عام 1991، تفترض هذه الطريقة أن انحرافات التكلفة الكلية الآنية عن المتوقعة ترتبط بالأخطاء المتولدة عن الكفاءة X والأخطاء العشوائية من جهة، كما تفترض أنّ المصارف أو فروعها التي تتمتع بمتوسط تكلفة منخفضة (إجمالي التكاليف/ إجمالي الأصول) سوف تحقق درجة مرتفعة من الكفاءة التشغيلية.

[1] أحمد عمان، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية –دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 03، 2019، ص 183.

[2] نفس المرجع، ص 183.

المطلب الثالث: معيار CAMELS لقياس الكفاءة المصرفية

يتم الاعتماد على معيار CAMELS بغرض تشخيص نقاط قوة وضعف المؤسسات المصرفية، بالاعتماد على ستة عناصر مركبة له ممثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية لمخاطر السوق.

1. مفهوم معيار CAMELS

هو مؤشر تصنيف طبقه البنك الفدرالي الأمريكي في عام 1985 كأحد أدوات الإنذار المبكر لضمان الودائع، يعتمد المعيار على تحليل المراجعات ربع السنوية التي ترسلها البنوك التجارية إلى البنك المركزي ومن ثم يتم تقييمها وتصنيفها بشكل ربع سنوي حسب العناصر الستة المكونة للمعيار[1]، وكانت نتائج التحليل التي قام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي محل جدل كبير، وهذا فيما يخص مدى مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المصرفية المالية، حيث توصل المحللين الاقتصاديين داخل هذا البنك إلى أنّ النتائج التي أوضحها استخدام معيار CAMELS في كشف نقاط الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها المالية المصرفية كانت أحسن من النتائج التي تمّ فيها استخدام التحليل الإحصائي التقليدي المتبع قبل هذا ظهور هذا المعيار، كما بيّنت البحوث أيضًا الأهمية الكبيرة لهذا المعيار، من خلال قدرته على تحديد مستوى الخطر بالبنوك قبل كشفها عن طريق آلية السوق والأسعار بمدة كبيرة، وبناءً على هذا نادى الكثير من المحللين والاقتصاديين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بهدف اطلاعهم على الحقائق، وبالتالي تحسين قدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك المنخفضة المخاطر وذات الأداء الأفضل[2].

يعرف معيارCAMELS على أنه: "نموذج يستخدم لتوفير ملخص مناسب عن حالة البنك عن طريق تقيير كل عنصر من مكوناته، كفاية رأس المال جودة الأصول، الإدارة، الأرباح، السيولة، حساسية البنك لمخاطر السوق، أي التقييم العام للوضع المالي للبنك وتقييم مدى التزامه بالقوانين والسياسات التنظيمية".[3]

[1] عبد الباسط محمد المصطفى جلال، قياس عنصر الإدارة مكتبيا ضمن نظامCAEL ، مجلة المصرفي، العدد ،57 بنك السودان المركزي، السودان سبتمبر، 2010، ص 20.

[2] إيمان قوال زواوية، تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي، مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2017، ص 85.

[3] محمد العشماوي، وآخرون، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 44، العدد 01، 2022، ص 346.

وتشكل الحروف المكونة للمعيار (CAMLES) مجموعة متنوعة من المؤشرات التي يستخدمها المحللون والمستثمرون لتقييم صحة وأداء البنوك والمؤسسات المالي، حيث يرمز للحرف C بمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A يرمز إلى جودة المنتجات والإيرادات المتوقعة منها داخل وخارج الميزانية، بالإضافة إلى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، والحرف M يشير إلى الإدارة ومستوى كفاءتها والالتزام بالقوانين المنظمة للعمل البنكي، وكذلك كفاءة أنظمة الضبط الداخلي والمؤسسي، ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، والحرف E يمثل مستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأس المال، والحرف L يعبر عن قياس سلامة السيولة وقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، والحرف S الثاني يشير إلى حساسية البنك تجاه مخاطر السوق[1].

2. مزايا معيار CAMELS

يهدف معيار CAMELS إلى إجراء تحليل شامل للمصارف، عن طريق التأكد من سلامة الأصول والعمليات المصرفية خلال جولات التفتيش الميدانية، التي يتم من خلالها تحديد مدى قدرة إدارة المصارف على تحملها للمخاطر وكيفية إدارتها والتعامل معها، ومن مزايا هذا المعيار نذكر:[2]

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار مدة التقييم عن طريق التركيز على البنود الستة وعدم الأخذ بعين الاعتبار البنود غير الضرورية في عملية التقييم؛
- إحلال أسلوب التحليل الرقمي محل الأسلوب الإنشائي، مما يقلل من حجم التقرير ويزيد من مصداقيته؛
- يساهم معيار CAMELS على تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح وتوفير المعلومات للجمهور وعملاء السوق؛
- صياغة تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج بشكل أفقي لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، وبشكل رأسي لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي؛
- تكلفة معيار CAMELS تكون أقل تكلفة من البرامج المكتبية الأخرى؛

[1] Kramo N'guessan, Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004, P 05.

[2] محمد العشماوي، وآخرون، مرجع سابق، ص 364.

- يتيح معيار CAMELS من خلال مؤشراته فرصة للمقارنة بين الأوضاع عبر البلدان.

3. طريقة استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة المصارف

تم تطوير معيار CAMELS من خلال إحداث بعض التعديلات عليه، ليكون أكثر كفاء أثناء تأديته للدور الرقابي للبنوك المركزية، من خلال استنباط نموذج يسهل على المصارف عملية التقييم والتصنيف الداخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي لفروعها الداخلية، عوض الاعتماد على الربحية فقط كمعيار لقياس أداء الفروع، وتتراوح درجة التقييم النهائي بين بين 1 درجة و5 درجات، والجدول الموالي يوضح التدابير والإجراءات الرقابية المتخذة بناءً على درجة التصنيف:

الجدول رقم (02-02): التدابير والإجراءات الرقابية المتخذة التي تتخذها المصارف بناءً على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
الدرجة 1 (قوي)	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتم اتخاذ أي إجراء
الدرجة 2 (مرضي)	الموقف سليم نسبيًا مع وجود بعض القصور	تتم معالجة السلبيات
الدرجة 3 (معقول)	يُظهر عناصر الضعف والقوة	وضع رقابة ومتابعة لصيقة
الدرجة 4 (هامشي)	وجود خطر قد يؤدي إلى فشل البنك	صياغة برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
الدرجة 5 (غير مرضي)	الوضع خطير جدًا	رقابة وإشراف دائمين

المصدر: إيمان قوال زواوية، تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي، مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2017، ص 100-101.

4. مقومات معيار CAMELS

يقوم معيار CAMELS على ست مقومات أو ركائز رئيسية هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، إدارة السيولة والحساسية لمخاطر السوق.

1.4. كفاية راس المال

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في مستوى كفاءة ونوعية رأس المال، وسلامة الوضع المالي للبنك، وقدرته على جذب موارد إضافية لتعزيز رأس المال من مساهمين رئيسيين أو غيرهم، وطبيعة وحجم الأصول والالتزامات غير المنتظمة، وكفاية الملخصات المطلوبة لتكوين هذه الأصول وغيرها من الالتزامات

المحتملة، ومستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك هيكل الأصول والالتزامات والمخاطر المتعلقة بالتركيز ونوعية المخاطر الناجمة عن الأنشطة خارج الميزانية، وحجم الأرباح واستدامة المصادر المولدة لها، ومدى مناسبة توزيع النقدية واحتجازها لتعزيز عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول، وخطط البنك المستقبلية في هذا السياق وإمكانية تحقيقها[1].

2.4. جودة الأصول

أي فهم الأصول غير القابلة للاسترداد والأصول التي تكون قيمتها الفعلية أقل من قيمتها الدفترية، وخاصة التمويل أو يتم تقييم القروض والأصول في الموقع من قبل موظفين مؤهلين وذوي خبرة، ويتم تصنيف الأصول حسب الحالة الجيدة أو خسارة، ويمكن قياسه وفق نسبتين[2]:

- نسبة احتياطيات خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛
- نسبة احتياطيات خسائر القروض إلى صافي إيرادات الفوائد.

3.4. جودة الإدارة

لا تعتمد جودة الإدارة على الأداء المالي الحالي للمصرف، بل أنّ الإدارة السليمة والكفؤة تعد من بين أهم الشروط الواجب توفرها بغية نمو واستقرار أي مؤسسة مالية، حيث يضم هذا المؤشر العديد من المحاور كالتعليم والخبرة الإدارية ومدى الالتزام بالمعايير المحددة والقدرة على التخطيط والاستجابة للتغيرات الحاصلة، لذا يعد هذا المقوم من بين أصعب مقومات معيار CAMELS من ناحية القياس[3]، وفي هذا السياق يتم عادة استخدام اثنين من المؤشرات الرئيسية التالية[4]:

- نسبة مجموع مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات؛
- نسبة مجموع مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول.

---

[1] سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجا تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي–دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001–2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2016–2017، ص 27.

[2] عابد شريط، فتيحة بلجيلاني، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري –دراسة قياسية 2005–2008، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 04، 2013، ص 154.

[3] محمد العشماوي، وآخرون، مرجع سابق، ص 365.

[4] عابد شريط، فتيحة بلجيلاني، مرجع سابق، ص 155.

كما تُعبر نقاط التقدير في هذه المؤشرات عن العناصر الآتية[1]:

- جودة وفعالية إشراف مجلس الإدارة واللجان الفرعية التي تنبثق منه.
- قدرة واستدامة الإدارة التنفيذية وتوفر الكوادر المناسبة، وتوزيع الصلاحيات.
- القدرة على التخطيط وإدارة المخاطر بشكل فعّال.
- فعالية نظام المعلومات وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
- كفاية واستقلالية التدقيق الداخلي.
- الامتثال للقوانين والتعليمات، والاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات.
- تناسب سياسة الأجور مع المعايير الصناعية.
- يتم استخدام هذه المؤشرات والنقاط المذكورة أعلاه لتقييم الجانب الإداري للمؤسسة أو المنظمة وتحسين الأداء الإداري والمالي.

4.4. إدارة الربحية

يتم النظر إلى الأرباح من قبل إدارة المصرف على أنها أحد العناصر الهامة التي تضمن استمرارية أداء المصرف، فهي لا تتأثر بطريقة مباشرة بمدى جودة الأصول، حيث تُقاس فعاليتها عن طريق تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة انطلاق لتقييم الأرباح، بالإضافة إلى دراسة وتحليل مدى كفاية الأرباح للتصدي للخسائر، تعزيز كفاية رأس المال ودفع أرباح معقولة، ويتصف المصرف التي تأخذ بعين الاعتبار مُقوم إدارة الربحية بما يلي [2]:

- نوعية وتركيب العناصر المشكلة للدخل الصافي بما فيه تأثير الضرائب؛
- كمية واتجاهات العناصر المتعددة للدخل الصافي؛
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأدوات المالية، والأنشطة مرتفعة المخاطر أو مصادر الدخل غير تقليدية؛
- كفاية الاحتياطات والمخصصات المرتبطة بخسائر القروض؛
- الرقابة على مختلف بنود الدخل والنفقات، والفعالية عند إعداد الموازنة.

---

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 28.

[2] شريف أحمد يحيى، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر المجلد 08، العدد 02، 2017، ص 603.

5.4. إدارة السيولة

إدارة السيولة في البنوك تعني البحث عن التوازن الأمثل بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وبأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بشكل فعّال[1]، لذلك يجب على المصارف أن توفر مستوى كاف من السيولة يضمن لها تغطية التزاماتها في الوقت المناسب، كما أن الاحتفاظ بهذا المستوى من السيولة يجب أن لا يكون على حساب التكلفة أو الاعتماد على موارد قد تكون متوفرة في الظروف الصعبة، وعليه تقف إدارة السيولة على العديد من العوامل أهمها[2]:

- أن تكون مصادر أموال المصرف كافية لتغطية الالتزامات الحالية والمستقبلية دون التأثير بشكل سلبي على عملياته؛
- القدرة على الوصول إلى الأسواق النقدية؛
- جاهزية الأصول للتسييل إلى نقد دون إحداث أي خسارة؛
- قدرة إدارة المصرف على تعريف، قياس، ضبط ومراقبة وضع السيولة، متضمنًا ذلك إدارة السيولة، سياسات السيولة، تسيير أنظمة المعلومات، وأيضًا خطط الطوارئ؛
- نسبة الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى؛
- اتجاه واستمرار الودائع؛
- قدرة المصرف على توريق وبيع الأصول؛
- مستوى تنوع مصادر التمويل داخل وخارج الميزانية.

6.4. الحساسية لمخاطر السوق

ترتبط الحساسية لمخاطر السوق بصورة مباشرة بالمحافظ الاستثمارية للمصارف، حيث أن هذه المحافظ تضّم عدد كبير من الأوراق المالية كالأسهم والسندات الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية وغيرها من الأوراق الأخرى، التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل جميع الأصول المالية، بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تتعرض لمخاطر عديدة كمخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف وكل منها له مقياس خاص بها، إلاّ أنه يوجد مقياس إحصائي موحد يقيس كافة هذه المخاطر

[1] عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية، جميع البكة المصرفية، البحرين، 2010، ص 88.

[2] محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر ... دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ... للسنوات من 2006 وحتى 2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 11، العدد 45، 2015، ص 271.

والذي يعرف بمقياس "VAR"، حيث يسمح بقياس أقصى خسارة محتملة في المحفظة الاستثمارية، خلال مدة زمنية معينة، وعادة ما يرافق هذا المقياس مقياس آخر يستخدم في قياس الضغط الذي يقيس الخسارة القصوى المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المحافظ الاستثمارية في المصارف تحت ظروف استثنائية في السوق، مجملًا فإن لكل من هذه المخاطر أداة قياس معروفة ومستخدمة[1].

ما يميز هذا المعيار هو أنه يقوم بتصنيف البنوك باستخدام معيار واحد يوحد أسلوب كتابة التقارير بحيث يعتمد أكثر على الأرقام من النهج الوصفي، وهذا يقلل من الأخطاء في تصنيف البنوك ويساعد على تحسين الشفافية والمقارنة بينهم دون الانخراط في التفاصيل غير الضرورية.

المطلب الرابع: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية

تعبر الكفاءة عن معدل فعالية النظام أو نسبة المخرجات المفيدة من مجموع المدخلات المستخدمة، وبغية تقييم كفاءة أي آلة مثلا أو أي عمل تجاري، ينبغي تحديد وقياس المدخلات والمخرجات، إضافة إلى تحديد الحد الأدنى من نسبة المدخلات إلى المخرجات، وفي أغلب الأحيان يكون المهندسون قادرين على تلبية هذه المتطلبات عند قياس كفاءة الآلة، فعلى سبيل المثال يتم قياس كفاء وقود السيارة بناءً على تحديد أميال السفر لكل غالون من الوقود المستهلك، وبالأخذ بعين الاعتبار مميزات السيارة واستخدام الوقود والبيئة التي تُستخدم فيها هذه السيارة، يمكن للمهندسين عندئذ استنتاج الحد الأقصى من الأميال التي يمكن أن تسير به السارة للغالون الواحد من الوقود وفقًا لقوانين الفيزياء والميكانيكا، أمّا بخصوص كفاء المصارف فهي تمثل أكثر صعوبة للعديد من الأسباب، سنوضحها فيما يلي[2]:

1. صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

توجد صعوبة في تحديد المداخل والمخرجات للمصارف، حيث يمكن أن تكون المداخل أيضًا مخرجات في نفس الوقت. هذه المشكلة تنشأ بسبب صعوبة تحديد ما يتم إنتاجه بدقة من قبل المصارف، على سبيل المثال يمكن اعتبار الودائع والمدخرات مصادر أساسية للأموال التي تستخدم لتمويل عمليات القروض في المصارف، وفي الوقت نفسه يمكن اعتبارها مخرجات، وبحسب دراسة قام بها مجلس المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية (Board of Governors) أظهرت أن حوالي نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها

[1] إيمان قوال زواوية، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[2] نهاد فؤاد الهبيل، قياس الكفاء المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص 39.

المصارف التجارية الأمريكية تعتبر مخصصة لحسابات الجارية وحسابات التوفر، وبناءً على ذلك، يمكن تصنيفها على أنها إحدى المخرجات أو الخدمات التي يمكن تقديمها للعملاء، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها إحدى المخرجات.

عندما نتحدث عن مخرجات المؤسسات الاقتصادية فير المصرفية، نجد أنها تحديدها يتم بطريقة سهلة وبسيطة، حيث تتمثل مخرجاتها في المنتجات التي تبيعها، ومن ناحية أخرى المؤسسات المصرفية لا تنتج منتجات ملموسة، بل تقدم خدمات متعددة ومتداخلة للعملاء مثل التأمين، وإدارة المال، وتسهيلات الاقتراض والايداع، والمشورة المالية، وخدمات المحاسبة، وإدارة المحافظ الاستثمارية، لذلك يصعب التفريق بين ما يمكن اعتباره مدخلات وما يمكن اعتباره مخرجات.

وبالرغم من أنّ طريقتي الوساطة والإنتاج سهلا ومهدا عملية قياس مؤشرات الكفاءة عند التعامل مع المدخلات والمخرجات، إلا أن هناك مشكلات أخرى تنشأ عن استخدام هاذين الطريقتين، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة ضبط المدخلات والمخرجات المصرفية ويمكن رؤية هذه المشكلات في اختلاف النتائج التي تتوصل إليها باستخدام هذه الأساليب، فمثلاً عدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع يمكن أن يختلف تمامًا عند استخدام طريقة الإنتاج مقارنة بطريقة الوساطة، وهذا يمكن أن يؤثر على مؤشرات الكفاءة وبالتالي على مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء، ونتيجة لهذه المشكلات، تميل العديد من الدراسات إلى تفضيل استخدام طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، إذ تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة في تمثيل طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية وتأخذ في اعتبارها جميع التكاليف، سواء كانت تكاليف الاستغلال أو خارج الاستغلال.

2. صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

لا توجد قوانين محددة تطبق على عمليات البنوك على عكس المجالات الأخرى كالفيزياء والميكانيكا مثلًا، وليس هناك من يمتلك القدرة على استنتاج أفضل أداء مصرفي بخلاف الخبراء، هذا يجعل من الصعب على المصارف تحديد حد أدنى لنسبة المداخيل مقارنة بالنفقات، مما يجعل الاقتصاديين يحاولون استنتاج أفضل الممارسات عن طريق مراقبة نسبة المدخلات مقارنة بالمخرجات في المصارف الفعلية، فمن الصعب اعتبار المصرف فعّالًا بناءً على أعلى قيمة للإنتاج (المخرجات) لكل وحدة من المدخلات، وذلك لأن هذه النسبة تعتمد جزئيًا على عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المدخلات والمخرجات وأسعار

المخرجات، وبالتال يمكن للمصارف في اللحظة التي تنخفض فيها نسبة المدخلات مقارنة بالمخرجات، اتخاذ إجراءات مثل تحسين مستوى التوظيف بتكلفة أقل أو التخصص في تقديم أنواع مختلفة من القروض بتكلفة منخفضة.

3. تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تطوّرت وتنوّعت وسائل وأدوات قياس الكفاءة المصرفية على مرّ الزمن من خلال الأبحاث والدراسات التطبيقية في هذا المجال. يمكننا النظر في هذا التنوّع من خلال مدخلين رئيسيين:

– المدخل الأول يرتبط بأدوات التحليل الاقتصادي، حيث تنوّعت أدوات التحليل الاقتصادي في التعبير عن مؤشرات الكفاءة المصرفية أو مؤشرات الوفرة في الحجم أو غيرها من المقاييس، على سبيل المثال تم استخدام دالة الإنتاج كأداة لقياس وفرة الحجم في المصارف (كما قام جيفري في عام 1984)، وتم أيضًا استخدام الربح أو دالة الربح كأداة لتقدير الكفاءة المصرفية (وذلك في دراسة أُجريت عام 1993)؛

– المدخل الثاني يتعلق بتركيز الأبحاث الحديثة على دالة التكاليف كأداة رئيسية لقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية، وتركز هذه الدراسات على تحليل التكاليف وتحديد كيفية تحسين استخدام الموارد والتكاليف في البنوك والمؤسسات المالية.

خلاصة

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أنّ النظام المصرفي يتكون من مجموعة المؤسسات المصرفية التي تنشط ضمن إطار يحكمه قوانين وتشريعات عدة، يعتلي فيه البنك المركزي قمة الهرم، حيث ينظم، يشرف ويراقب عمل مختلف البنوك الأخرى بجميع أنواعها، وتعمل هذه التشكيلة من المؤسسات مجتمعة على تسهيل عملية انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، وفي حالة وجود اختلالات وقصور في هذا النظام يتم سن العديد من الإجراءات، والمرور بمراحل عدة وتوافر شروط معينة لتجاوز ذلك.

كما يعد الأداء الذي يقدمه النظام المصرفي أو المؤسسات المكونة له داخل الاقتصاد من خلال مجموعة السلع والخدمات المصرفية المنتجة مرآة عاكسة لمدى كفاءة المنظومة المصرفية من عدمها، وعليه فإن المصارف تكون كفؤة إذا ما قامت باستخدام مواردها المالية كالودائع ورأس المال، لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات كحجم القروض المقدمة، كما تختلف الكفاءة التي تحققها المصارف باختلاف نوع الكفاءة من جهة، كالكفاءة الإنتاجية، كفاءة وفورات الحجم، كفاءة وفورات النطاق والكفاءة X، ومن جهة أخرى فإنها تتأثر بعوامل عدة كدرجة المنافسة والأنظمة والتشريعات وغيرها، ويتم الاستناد إلى العديد من الطرق والأساليب كالنسب المالية، الأدوات الكمية وكذلك معيار CAMELS في تقدير مستويات الكفاءة في ضوء مجموعة التحديات والصعوبات التي تواجه ذلك، وهذا راجع بالدرجة الكبيرة إلى صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية.

وبعد التطرق في الفصل الأول لكل من الشمول المالي والاقتصاد الرقمي، وفي الفصل الثاني للنظام المصرفي والكفاءة المصرفية، سنحاول من خلال الفصل التطبيقي الموالي إبراز دور الشمول المالي في الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في عينة من الدول العربية في ظل توجهها نحو الاقتصاد الرقمي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية لواقع كفاءة المصارف العربية في ظل التوجه إلى الشمول المالي والاقتصاد الرقمي

تمهيد

يشكل التفاعل الديناميكي بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية حجر الزاوية لنظام مالي مرن وشامل، اذ ان الكفاءة المصرفية تتميز بالاستخدام الأمثل للموارد والعمليات التشغيلية المبسطة لتضع الأساس لبنية تحتية مالية قوية وفي الوقت نفسه يجسد الشمول المالي رؤية أوسع تطمح الى تقديم الخدمات والفرص المالية لجميع شرائح المجتمع بغض النظر عن مكانتها الاقتصادية. لعل ان هذا الطرح يوضح ويكشف عن الارتباط الوثيق لعميات الشمول المالي بالنظام المالي عموما والنظام المصرفي الكفء خصوصا اذ ان هذا الأخير ليس بمعزل عن عمليات الشمول المالي نظرا لما يقدمه من تقليل لتكاليف المتعلقة أساسا بالتنظيمات والإجراءات التي تخص الشق العملياتي للبنوك فضلا على تعظيم الأرباح كونه يتيح الاستعمال المتعدد لأوجه التقنية المالية التي تشهد بدورها تطورا رهيبا مسطرتا بذلك أحد الدعائم التي يرتكز عليها الاقتصاد الرقمي في دول العالم.

والدول العربية بدورها لا توجد هناك إمكانية لانتفاء العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية كون هذه الدول سارعت في تنفيذ عمليات الشمول المالي والاندماج المالي لكي يستفيد منه القطاع المصرفي وبذلك يكون أكثر فاعلية وكفاءة في نفس الوقت ولو بشكل يسير، ونأتي في هذا الفصل لنصب مجمل اهتمامنا على هدف رئيسي وهو الكشف عن العلاقة بين عمليات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في عينة الدول المختارة (المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة) متبعين التقسيم الاتي:

- **المبحث الأول:** عمليات انتقال الشمول المالي في ضل الاقتصاد الرقمي بالدول العربية
- **المبحث الثاني:** تجارب بعض الدول العربية في دعم الشمول المالي
- **المبحث الثالث:** العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، الجزائر، الأمارات العربية المتحدة (دراسة إحصائية تحليلية للفترة 2013-2019)

المبحث الأول: عمليات انتقال الشمول المالي في ظل التوجه إلى الاقتصاد الرقمي

تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم، إلى تعزيز فرص وصول الأفراد والمؤسسات إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية، وهذا في ظل تبني حكوماتها لسياسة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، بناءً على هذا ارتئينا تخصيص هذا المبحث من الدراسة لاستعراض أهم الجهود والسياسات التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، لنستعرض بعدها المستويات التي بلغتها الدول العربية في مجال الشمول المالي.

المطلب الأول: جهود وسياسات الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أمر هام للغاية، في الدول العربية التي تعمل جاهدة لتعزيزه، ويمكن تحقيق الشمول المالي عبر مجموعة واسعة من الجهود والسياسات، على سبيل المثال تعتمد بعض الدول على تطوير البنية التحتية المالية مثل توسيع شبكات البنوك وتعزيز وجود الخدمات المالية في المناطق النائية.

1. الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية العربية

ازدادت أهمية الشمول المالي في السنوات الأخيرة، وحظي باهتمام كبير من صانعي السياسات ومتخذي القرار في جميع دول العالم لما له من دور في دعم جهود التنمية الاقتصادية، وتعزيز استقرار النظام المالي، ومكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وأكد وباء كورونا في عام 2019 أهمية الشمول المالي، حيث ساهم الوباء في تعزيز الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وفي هذا السياق عملت الدول العربية على صياغة وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات تساهم في تعزيز ورفع مستوى الشمول المالي وهذا في ضوء الدور الرقابي المنوط بها، حيث قامت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية بالعديد من المبادرات لتوسيع وتطوير الخدمات المالية والمصرفي، والجدول الموالي يوضح اهم الجهود والاستراتيجيات المبذولة من قبل الدول العربية في سبيل تبني وتعزيز الشمول المالي:

الجدول (03-01): الإجراءات المتخذة من طرف الدول العربية لتبني وتعزيز استراتيجية الشمول المالي

البلد	إجراءات تعزيز الشمول المالي
البنك المركزي الأردني	– إعداد ونشر العديد من المواد التوعوية والتثقيفية حول أهمية استخدام أدوات الدفع الالكتروني؛ – تطوير منصة بيانات الكترونية لجمع وتحليل بيانات الشمول المالي تساهم من جهة في عملية المسح الخاصة بجانب؛ – العرض والطلب للشمول المالي وتحديد خريطة الطريق القادمة من جهة أخرى؛ – إصدار تعليمات للبنوك لتشجيع العملاء على استخدام القنوات الالكترونية بشكل أكبر.
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	– إصدار قانون حماية المستهلك والمعايير المصاحبة له من اجل تمكين المجتمع من المشاركة الكاملة في السوق المالي والاستفادة من الخدمات المالية بشكل شامل؛ – شجع المصرف المركزي عل استخدام التقنيات المالية الحديثة والأمن السيبيراني خلال جائحة الكوفيد؛ – تعزيز المعاملات الالكترونية بزيادة الحد الأقصى لمدفوعات البطاقات اللاتلامسية أثناء الجائحة كخطة دعم؛ – تنازل المصرف المركزي عن رسوم المعالجة في نظام الدفع الذي يعمل به حتى 2020.
مصرف البحرين المركزي	– قيام المصرف المركزي بحملات تثقيفية تركز على الإطار التنظيمي وإجراء دورات تدريبية حول الشمول المالي؛ – تطوير الأنظمة الرقابية للتقنيات المالية الحديثة وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية ومنه تعزيز الشمول المالي؛ – تمكين أصحاب المشاريع الصغرى والناشئة من الاستفادة من التسهيلات والقروض الائتمانية إضافة لاستفادتهم من حملات التوعية الخاصة بهم من اجل التثقيف المالي.

البنك المركزي التونسي	– تطوير الإطار التشريعي والترتيبي. – إعادة تصميم ة تحديث منظومة الدفع والتسوية. – دعم الابتكار في المجال المصرفي والمالي. – رقمنه عمليات الدفع الالكتروني الحكومية. – تيسير نشاط المؤسسات الناشئة في مجال الابتكار (Sandbox، BCT–LAB، إضافة لوضع موقع الكتروني خاص بها.
البنك المركزي السعودي	– نظام المدفوعات الفورية؛ – منح تراخيص للبنوك الرقمية؛ – فتح الحسابات المصرفية إلكترونيا بدون الحاجة إلى زيادة فروع البنك؛ – منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية؛ – تنويع قنوات الوصول من خلال السماح للبنوك باستخدام وكلاء المصارف وهم وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة.
البنك المركزي العراقي	– إصدار ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني؛ – دعم الشباب من الطلاب لتحفيزهم على استخدام الخدمات المالية والمصرفية؛ – العمل على إعداد مسودة قانون حماية المستهلك المالي؛ – التعاقد مع شركات استشارية متخصصة في مجال الدفع الإلكتروني لتطوير هيكلة نظام المدفوعات ووضع الخطط والمشاريع التي تساهم في تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني؛ – وضع الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع اعرف زبونك الإلكتروني.
سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال	– الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق؛ – انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية؛ – تطوير البيئة القانونية الممكنة لعمل الخدمات المالية الإلكترونية والخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول؛ – تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح

	المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي؛ – تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.
مصرف قطر المركزي	– إصدار تعليمات نظام الدفع عن طريق؛ – الهاتف المحمول، والإطار التنظيمي والتشغيلي لنظام الدفع عبر الهاتف المحمول وجاري تحديثها؛ – إنشاء قسم للتكنولوجيا المالية (Fintech) لتنظيم أعمال المؤسسات التي تقدم أعمال التكنولوجيا المالية؛ – إعداد صندوق اختبار في مركز قطر للمال لتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية؛ – أصدرت إدارة أمن المعلومات الضوابط الأمنية الخاصة بإجراءات اعرف عميلك الإلكترونية لمحال الصرافة، وجاري الآن إعداد ضوابط أمنية للبنوك.
بنك الكويت المركزي	– إنشاء وحدة التقنيات المالية ووحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية لتنظيم الأعمال المرتبطة بالدفع الإلكتروني والتقنيات المالية؛ – دعم المنتجات والخدمات المبتكرة من خلال البيئة الرقابية التجريبية؛ – إصدار تعليمات تنظيم أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية؛ – يقوم بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد مشروع إنشاء قاعدة بيانات لقياس مؤشرات الشمول المالي في دولة الكويت.
مصرف ليبيا المركزي	– تشكيل لجنة رئيسة مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، إضافة لتشكيل لجنة فرعية مهمتها جمع المعلومات والاستبانات لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي؛ – زيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكان للتقنيات المالية الحديثة دور كبير في رفع نسبة الشمول المالي.
	–تعبئة القطاع المالي لتحسين ولوج المنتجات المالية لفائدة مختلف فئات المجتمع؛

بنك المغرب	-تطوير محيط شمولي لفائدة المقاولات الصغرى من خلال عدة أدوات لتسهيل التمويل وكذلك وسائل الدعم؛ -تعزيز حماية المستهلك؛ -وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب لتعزيز الابتكار في المنتجات المالية لفائدة الفئات المهشمة Payement Institutions/ Mobile/...) Payement) -وضع إطار رصد وتقييم خاص بالشمول المالي.

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: رامي عبيد، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، ص 164-178.

2. دور صندوق النقد العربي في دعم سياسات الشمول المالي في الدول العربية

أنشأ صندوق النقد العربي، نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية وبمشاركة البنك الدولي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، تم إطلاق المبادرة في 14 سبتمبر 2017 من خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي في شرم الشيخ، مصر، وحضره محافظو البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتعتبر مبادرات الشمول المالي في المنطقة العربية المحركات الرئيسية لرفع مستويات الشمول المالي، كما تعكس جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتقديم وتعزيز مستوى الدعم الفني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كل جهد لتقديم الخدمات المالية للدول العربية، كما تعمل هذه المبادرة أيضًا على تنويع قنوات توزيع الخدمات المالية وزيادة مشاركة الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة في الخدمات المالية من خلال تشجيع استخدام التقنيات المبتكرة والحديثة، وتعزيز التعليم المالي، وحماية المستهلك، وجمع البيانات المالية وقياسها، وتشمل نطاق المبادرة تغطية مجموعة من العناصر في مختلف مجالات سياسة الشمول المالي في الدول العربية ومن أبرزها[1]:

- دعم توفير بيانات الشمول المالي للسياسة القائمة على الأدلة؛
- تمكين المرأة اقتصاديًا وإيجاد فرص عمل مناسبة لها؛

[1] مبادة الشمول المالي للمنطقة العربية التقرير السنوي 2022، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2022، ص 02.

- تعزيز الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك آليات الضمان، وتمويل الشركات العربية الناشئة ورواد الأعمال، وتمويل المقيمين في المناطق الريفية؛
- جهود المتابعة لتطوير البنية التحتية المالية التي يمكن أن تساعد في توسيع الشمول المالي؛
- دعم التمويل المسؤول لخدمة فرص التنمية المستدامة؛
- دعم تطوير الخدمات المالية الرقمية والابتكار المؤسسي كوسيلة لتوسيع القنوات البديلة للوصول إلى النظام المالي واستخدامه.

كما تشمل المبادرة تعزيز جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي في حماية مستهلكي الخدمات المالية ووضع السياسات والبرامج لزيادة شفافية المعاملات المالية والمصرفية، وبالتالي بناء الثقة في النظام المالي من جهة ومن جهة أخرى. الآخر يخدم أعراض الوعي المالي والتوثيق .وتستند المبادرة إلى سلسلة من الأنشطة أهمها تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات العربية في تبني استراتيجيات الشمول المالي الوطنية، وتطوير أنظمة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، وإطلاق أنشطة لدعم الشركات الصغيرة والصغيرة. الوصول إلى التمويل والخدمات المالية للشركات المتوسطة الحجم. وصول النساء والشباب إلى الخدمات المالية في الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والتجارب.

الشكل رقم (03-01): نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

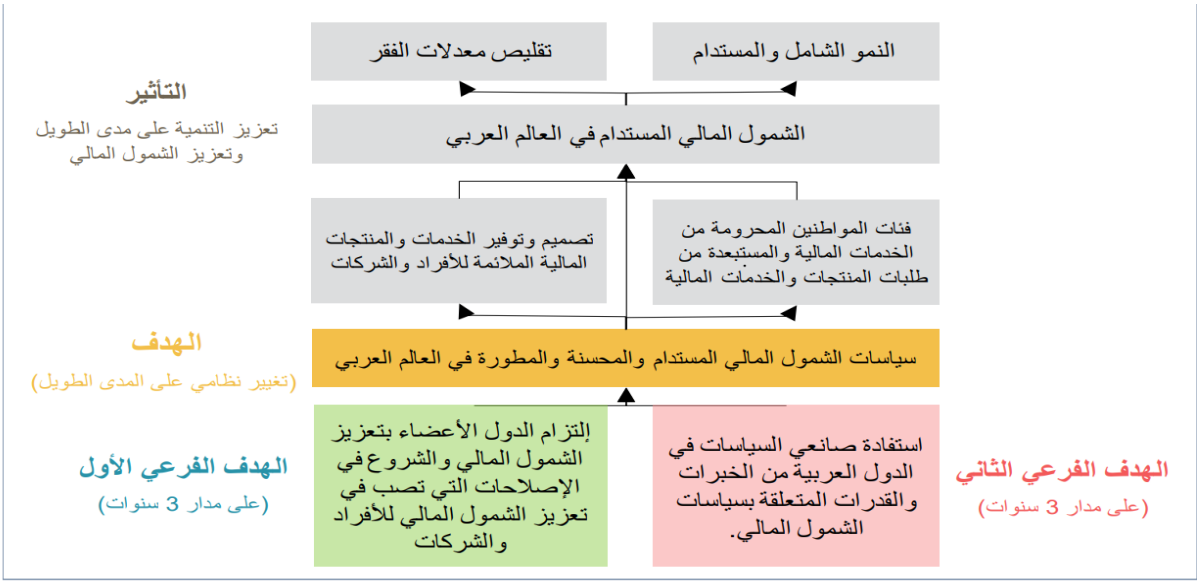

المصدر: مبادة الشمول المالي للمنطقة العربية التقرير السنوي 2022، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2022، ص 05.

3. معوقات وتحديات تطور الشمول المالي في البلدان العربية

تتعدد أسباب ضعف مستوى الشمول المالي في الدول العربية، خاصة إذا استبعدنا دول الخليج، ولعل أهمها ما يلي[1]:

– عدم الاستقرار الأمني في بعض الدول العربية مثل اليمن وسوريا والعراق وليبيا، يؤثر ذلك سلباً على مستوى التنمية في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي؛

– ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم يساهم في الإبعاد المالي، بالإضافة إلى البيروقراطية التي تشهدها أغلب الدول العربية من بطء وتعقيدات في تنفيذ السياسات، وهو ما يرفع من تكلفة الخدمات، ويزيد من الجهد والوقت اللازمين لإتمام العمليات المالية والمصرفية، حيث تشجع هذا الأفراد للاتجاه نحو المعاملات غير رسمية؛

– ارتفاع مستويات الفقر في المنطقة العربية، خاصة بعد عام 2010، حيث يفتقر الأفراد إلى القدرة المالية للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية؛

– تؤثر البنية التحتية المالية الضعيفة في بعض الدول العربية سلباً على نوع وكمية ونوعية الخدمات المالية المقدمة وتكلفتها، مما يجعل هذه الخدمات غير متاحة للفئات المهمشة؛

– أدى الاستخدام غير الفعال لأنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية في بعض الدول العربية إلى تفاقم ركود النظام المالي وإبطاء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية للعملاء، ومسايرة التطورات الراهنة؛

– تؤثر المستويات المنخفضة لمحو الأمية المالية مقارنة بالدول المتقدمة بشكل سلبي على الشمول المالي في المنطقة العربية؛

– تكاد سيطرة القطاع العام على البنوك شبه كاملة في العديد من الدول العربية على حساب القطاع الخاص، مما يحد من توسع القطاع الخاص في النظام المالي والمصرفي ويؤثر هذا سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية

– ضعف وعي الجهات المشرفة على القطاع المالي والمصرفي بأهمية نشر الشمول المالي، وفي هذا السياق يمكن استنساخ التجارب والمبادرات التي انتهجتها الدول الرائدة في مجال الشمول المالي؛

[1] مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وافاق الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018، ص ص 102 –103.

- لأسباب دينية، فالمجتمع العربي الإسلامي يبتعد تدريجياً عن المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، على الرغم من تطوير صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنهم ما زالوا بحاجة إلى مزيد من التسويق والابتكار للمنتجات الجديدة التي تلبي متطلبات الشريعة الإسلامية للمجتمع الإسلامي؛

تعتبر المعوقات والتحديات السالفة الذكر من أبرز العوامل التي تحول دون تطور مستويات الشمول المالي بصفة عامة في بعض البلدان العربية، وبالاعتماد على بيانات ومؤشرات الصادرة عن البنك العالمي يمكننا تلخيص عوامل أخرى تقف كعائق امام عدم امتلاك الافراد البالغين الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من 15 سنة بحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية في عام 2021 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-02): أسباب عدم امتلاك حساب بالمؤسسات المالية الرسمية للأشخاص الباغين في الدول العربية خلال سنة 2021

البلد	لا يوجد حساب لان المؤسسات المالية بعيدة جدا	لا يوجد حساب لن الخدمات المالية باهضه الثمن	لا يوجد حساب بسبب نقص الوثائق الضرورية	عدم وجود حساب بسبب انعدام الثقة في المؤسسات المالية	لا يوجد حساب بسبب عدم كفاية الأموال	لا يوجد حساب لأسباب دينية	لا يوجد حساب لان أحد افراد العائلة لدية واحد
الامارات	3,47	5,33	3,74	4,35	4,24	2,42	7,45
السعودية	8,9	5,18	5,5	2,44	12,2	1,21	17,53
الأردن	5,19	15,55	5,78	6,78	53,11	9,44	16
مصر	5,67	16,24	5,13	4,5	66,6	4,54	7,99
تونس	7,96	13,67	9,15	11,53	48,79	6,26	19,7
المغرب	10,78	15,12	11,48	8,15	52,46	11,94	10,66
الجزائر	5,53	12,62	22,85	10,68	38,77	9,79	19,3
لبنان	2,92	22,69	5,23	30.37	61,46	1,18	5,23
جنوب السودان	35,22	26,37	38,82	17,47	67,95	3,62	2,53
العراق	23,07	46,35	16,75	35,66	69,15	20,56	9,16

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/20.

من القراءة الأولية للجدول، يتضح جليًّا أن النسب الخاصة بالعوامل أو الأسباب التي تحول دون امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية منخفضة جدًا في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مقارنة ببقية الدول، حيث احتلت الدولتين المرتبة الأولى والثانية تواليًا، وهي مكانة تعكس المستوى الجيد للشمول المالي في هاذين الدولتين، وكذا ارتفاع درجة وعي الأفراد البالغين اتجاه الخدمات المالية والمصرفية مساهمين بذلك في نشر وتعزيز ثقافة الشمول المالي في الدولتين.

فيما يخص بقية الدول، فقد كان لعامل عدم كفاية الأموال تأثير كبير في هذه الدول على عدم امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية، أين تجاوزت نسبة هذا العامل 50% في معظم هذه الدول باستثناء تونس والجزائر، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة عدم امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية بسبب هذا العامل 66,6% في مصر و53,11% في الأردن، و67,95% في جنوب السودان، و69,15% في العراق وهي أكبر نسبة بين الدول العربية.

وعند النظر في بقية العوامل، نلاحظ أن تأثير ارتفاع أسعار الخدمات المالية، ونقص الوثائق الضرورية، والأسباب الدينية، تجلى ظاهرًا أيضا في العراق بعد عامل عدم كفاية الأموال، حيث سجل أعلى نسب في تلك العوامل مقارنة بالدول الأخرى، إذ أنّ 46,35% من الأفراد البالغين في العراق يشتكون غلاء أسعار الخدمات المالية، و35,66% منهم لا يثقون في المؤسسات المالية العراقية، و20,56% يمتنعون عن التعامل مع المؤسسات المالية لأسباب دينية

كما عان الأفراد البالغين في جنوب السودان من مشكلتي بعد المؤسسات المالية، ونقص الوثائق الضرورية، حيث يشتكي 35,22% من الأفراد البالغين بعد المؤسسات المالية، كما أن 38,82% لا يحوزون على الوثائق الضرورية التي تمكنهم من فتح حسابات مالية رسمية. وكان امتلاك أحد أفراد العائلة لحساب مالي عاملاً، دفع بـ 19,7% من الأفراد البالغين في تونس إلى الامتناع عن فتح حساب مالي في المؤسسات المالية.

وفيما يخص دولة الأردن، الجزائر، المغرب، لبنان، فإن النسب الخاصة بهذه العوامل كانت منخفضة مقارنة بالدول المذكورة.

إن الاستنتاج الذي يمكن الخروج به بعد تحليلنا لهذا الجدول وعند العودة إلى المعوقات المذكور سابقًا، نجد أنّ تلك المعوقات قد تخص بالدرجة الأولى وبشكل كبير الدول العربية باستثناء دول الخليج على غرار الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهذا راجع إلى المستوى الجيد للشمول المالي الذي تتمتع به هذه الدول، وسنتعرف على ذلك أكثر في الأجزاء الموالية من الدراسة.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

تكمن أهمية الشمول المالي في أنه سياسة يتم بموجبها رعاية الأفراد ذوي الدخل المنخفض ودمجهم في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية، والمساهمة في النمو، وبالتالي الحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع المعايير عند نسبة كبيرة من الأفراد ويصعب تصور ديمومة الاستقرار المالي عندما يتم استبعاد المؤسسات من النظام المالي، وسنعتمد على مستوى الشمول المالي في الدول العربية على المؤشرات التالية: مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية، مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية، مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين ادخروا أموال في مؤسسات مالية رسمية، مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا اموال في مؤسسات مالية رسمية، مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين تلقوا اجورهم عبر حساباتهم في مؤسسات مالية مصرفية الحسابات.

1. نسبة الافراد البالغين اللذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية

تعتمد نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية على العديد من العوامل مثل مستوى الدخل، والثقافة المالية، والوعي بالخدمات المالية المتاحة وسهولة الوصول الى المؤسسات المالية، وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فان النسبة يمكن ان تختلف كثيرا من بلد الى اخر وحتى داخل نفس البلد والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-03): نسبة (%) الافراد البالغين الذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)

البلدان	2011	2014	2017	2021
الامارات	59,73	83,2	87,39	84,56
البحرين	64,51	81,94	82,61	-
الكويت	86,77	72,91	79,84	-
السعودية	46,42	69,41	71,7	74,32
الجزائر	33,29	50,48	42,78	44,1
الأردن	25,47	24,62	42,08	43,35
المغرب	-	-	28,41	42,24
تونس	-	27,26	36,82	35,71
مصر	9,72	13,65	32,07	26,1
لبنان	37,03	46,93	44,75	20,7
موريتانيا	17,46	20,45	19,03	-
العراق	10,55	10,97	20,33	15,76
عمان	73,6	-	-	-
ليبيا	-	-	65,67	-
سوريا	23,25	-	-	-
جزر القمر	21,69	-	-	-
سودان	6,9	15,27	-	-
جيبوتي	12,27	-	-	-
جنوب السودان	/	/	8,57	5,48
اليمن	3,66	6,45	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/21.

من القراءة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ أنّ دول الخليج العربي على غرار الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، يتجاوز فيها نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مالية حاجز 50%، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى وشهدت تطور ملحوظ بداية من عام

2011 إلى غاية عام 2017، حيث ارتفعت النسبة من 59,73% إلى 88,21%، لتتراجع بعدها هذه النسبة في عام 2021 أين قدرت بـ 85,74%، تليها المملكة العربية السعودية، حيث شهدت هذه الأخيرة تطور مستمر في نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مالية خلال الفترة (20212011-) حيث ارتفعت النسبة من 46,4% إلى 74,32% وبمعدل نمو قدر بـ 60,10%، فيما تأتي البحرين في المرتبة الثالثة حيث ارتفعت فيها نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مالية من في عام 2011 إلى 82,61% في عام 2017، وشهدت الكويت التي احتلت المرتبة الرابعة تذبذب نوعًا ما في نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مالية أين تراجعت النسبة إلى 72,91%في عام 2014 مقارنة بعام 2011 (86,77%) ، لتعاود بعدها الارتفاع مرة أخرى في عام 2017 (79,84%).

وعند إلقاء نظرة في تصنيف بقية الدول العربية نسجل مستوى متواضع وتذبذب في نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات لدى معظم هذه الدول وهذا خلال الفترة (2011-2021)، وعند النظر في النسب المسجلة لعام 2021، يتضح أنّ فئة الأفراد التي لا تملك حسابات مالية في هذه الدول أكبر من تلك التي تملك حسابات مالية، حيث بلغت هذه النسبة في الأردن 47,12%، المغرب 44,37%، الجزائر 44.1%، تونس 36,85%، مصر 27,44%، لبنان 20,7%، العراق 18,57%، جنوب السودان 5,83%.

2. نسبة الافراد البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسات مالية رسمية

يعتبر الادخار في المؤسسات مالية رسمية فرصة جيدة لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق اهداف مستقبلية، ومع ذلك فان القرار بشأن ادخار الأموال يعتمد على الظروف الشخصية لكل فرد وأهدافه المالية ومخاوفه الشخصية قد يفضل بعض الافراد الاستثمار في مؤسسات مالية أخرى أو شراء أصول مختلفة تعتبر أكثر ملائمة لظروفهم الشخصية، والجدول الموالي يوضح نسبة الادخار الافراد البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسات مالية رسمية خلال الفترة الممتدة (2017-2021):

الجدول(03-04): نسبة الافراد البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)

البلدان	2011	2014	2017	2021
السعودية	17,24	15,54	14.33	35,52
البحرين	16,29	34,68	30,71	/
الامارات	19,16	32,12	28,67	10,32
الكويت	40,35	25,5	26.61	/
لبنان	17,11	17,47	21,15	/
ليبيا	/	/	17,1	/
الجزائر	4,33	13,77	11,42	16,05
تونس	/	10,31	18,34	13,78
الأردن	8,26	3,75	10,11	-
موريتانيا	6,41	10,57	9,13	-
مصر	0,69	4,08	6,23	3,55
المغرب	-	-	6,33	7,35
سودان	3,41	7,47	-	-
عمان	22,62	-	-	-
العراق	5,44	3,53	1,62	1,82
جزر القمر	10,77	-	-	-
جنوب السودان	-	-	3,72	1,49
جيبوتي	3,35	-	-	-
اليمن	1,07	0,86	-	-
سوريا	5.06	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/20.

يوضح الجدول أعلاه، أن مستوى ادخار الأفراد في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية محتشم ولا يرقى للمستوى المطلوب، حيث تراوحت نسبة ادخار الأفراد في نهاية عام 2021 بين 1,82% في العراق و35,52% في المملكة العربية السعودية، وقد يرجع هذا الأمر إلى عدة عوامل من بينها أن ثقافة

الاكتناز تغلب على تفكير الأفراد البالغين في البلدان العربية عوض الادخار، حيث يفضل معظم هؤلاء الاحتفاظ بأموالهم عوض التوجه إلى المؤسسات المالية أو ادخارها لدى عائلاتهم وأقاربهم، كما قد يعود ذلك أيضًا إلى غياب ثقتهم في المؤسسات المالية وغياب التسهيلات والتحفيزات اللازمة التي تشجعهم على الادخار.

وبغض النظر عن المستوى المتواضع المسجل في هذه الدول إلاّ أن الأرقام تظهر زيادة ملحوظة في نسبة الأفراد البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية من عام 2011 إلى عام 2021 حيث ارتفعت النسبة من 17,24% إلى 35,52%، كما لاحظنا نموًا ملحوظًا في نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالاً في المؤسسات المالية الرسمية في البحرين من عام 2011 إلى عام 2014، ثم تراجعت النسبة قليلاً في الأعوام اللاحقة، كما تبين الأرقام أيضًا ارتفاعًا في نسبة الأفراد البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة من عام 2011 (19,16%) إلى عام 2014 (32,12%) ثم تناقصت النسبة بشكل حاد بين عامي 2014 و2017 (28,67%) لتنخفض بعدها بشكل حاد في عام 2021 أين تم تسجيل 10,32%، فيما تباينت الأرقام بين السنوات المختلفة في الكويت، لكن النسبة الأعلى تم تحقيقها في عام 2011 حيث كانت 40.35%، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة، في حين سجلت لبنان زيادة تدريجية في نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالاً في المؤسسات المالية الرسمية في لبنان من عام 2011 إلى عام 2017، كما سجلت مصر زيادة متتالية في نسبة الأفراد البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية في مصر من عام 2011 (0,69%) إلى عام 2014(4,08%)، إلى عام 2017 (6,23%) ولكن تراجعت النسبة في عام 2021 إلى 3,55%، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا في الجزائر في عام 2014 مقارنة بعام 2011 (من 4,33% إلى 13,77%) لتنخفض بعدها في عام 2017 أين تم تسجيل نسبة 11,42% لترتفع بعدها مرة أخرى في عام 2021 إلى 16,05%، ويظهر الجدول انخفاضًا في نسبة الأفراد البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية في العراق على مدى الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2021.

3. نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من مؤسسات مالية رسمية

توجد العديد من المؤسسات المالية الرسمية التي يمكن للأفراد البالغين الاقتراض منها: مثل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، وتختلف نسبة الافراد البالغين الذين يقترضون أموالا من هذه المؤسسات من بلد لآخر وتعتمد على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وهذا ما سيعرض لنا في الجدول التالي:

الجدول (03-05): نسبة (%) الافراد البالغين الذين اقترضوا أموال من مؤسسات مالية رسمية (2011-2021)

البلدان	2011	2014	2017	2021
البحرين	21,87	38,66	36,32	-
المملكة العربية السعودية	2,14	17,42	21,08	32,38
الكويت	20,8	30,27	28,45	-
الإمارات العربية المتحدة	10,78	39,41	46,13	22,46
موريتانيا	7,85	9,12	9,25	10,83
الأردن	4,47	14,52	17,8	9,86
تونس	-	12	11,73	9,89
جزر القمر	7,21	-	-	8,25
مصر	3,65	7,68	8,76	7,29
المغرب	-	-	2,64	4,98
الجزائر	1,5	5,82	5,21	4,08
العراق	7,96	4,97	3,05	3,63
لبنان	11,27	20,76	22,62	3,31
جنوب السودان	-	-	3,35	2,47
سوريا	13,14	-	-	-
عمان	9,16	-	-	-
ليبيا	-	-	8,38	-
اليمن	0,93	0,6	-	1,79
السودان	1,76	4,22	-	-
جيبوتي	4,48	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/22.

نلاحظ من خلال الجدول وجود تفاوت ملحوظ بين مختلف الدول في نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية بين دول الخليج (البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات) وبقية الدول الأخرى على غرار (موريتانيا، مصر، الجزائر، المغرب ...إلخ) حيث ان نسبة الاقتراض الافراد من المؤسسات المالية في دول الخليج مرتفعة مقارنة بتلك الدول وقد يرجع سبب هذا الارتفاع الى استخدام التمويل المصرفي لتلبية احتياجاتهم المالية، وانخفاض قيود الائتمان في تلك الدول.

تأتي البحرين في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة الاقتراض في سنة 2017 بنسبة 36,32 % بعدما كانت في سنة 2014 (38,66%) انخفاض طفيف، وفي سنة 2011 (21,87%)، تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث سجلت ارتفاع مستمر في نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا أموال من مؤسسات مالية رسمية طيلة الفترة (2011–2021) وبلغت هذه النسبة 32,38% في سنة 2021 بعدما كانت (2,14%) في سنة 2011، والكويت تأتي ثالثا حيث سجلت هي الأخرى ارتفاع في نسبة الافراد المقترضين في سنة 2014 اذ بلغت هذه النسبة (30,27%) بعدما كانت (20,8%) في سنة 2011 لتنخفض مرة أخرى بشكل طفيف 2017 إلى (28,45%) وجاءت بعدها بمرتبة الرابعة الامارات العربية المتحدة، حيث شهدت زيادة كبيرة ومستمرة في نسبة الافراد الذين يقترضون أموالا في الامارات العربية المتحدة خلال السنوات الثلاث الأولى للتراجع بعدها في العام الرابع بأكثر من 50% حيث تم تسجيل نسبة 22,46 عام 2021 من الافراد المقترضين، وقد يرجع سبب هذا التراجع الى الاقتراض الى عوامل اقتصادية او محلية، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الافراد البالغين الذين يقترضون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية في موريتانيا لا ينفي التحسن المستمر الذي يحصل فيها.

وعند القاء نظرة في مستويات الدول العربية الأخرى نلاحظ ان مصر سجلت زيادة متتالية في نسبة الافراد البالغين الذين يقترضون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية من عام 2011 (3,65) الى عام 2014 (7,68) الى عام 2017 (8,76) وتراجعت النسبة في سنة 2021 (7,29) وشهدت أيضا ارتفاعا في الجزائر في عام 2014 مقارنة بعام 2011 (من 15 الى 5,82) وتراجعت في عام 2021 بنسبة (4,08).

4. نسبة الافراد البالغين الذين تلقوا اجورهم عبر حساباتهم في المؤسسات المصرفية

تعد نسبة الافراد البالغين الذين يستلمون اجورهم عبر حساباتهم في المؤسسات المصرفية عاملا مهما يعكس تطور النظام المصرفي وتبني التكنولوجيا المالية وقد يكون هناك عدة عوامل تؤثر في هذه النسب، مثل الوعي المالي والتحول الرقمي وسهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، ومدى انتشار البنوك وفروعها في المناطق المختلفة، وقد يكون هناك عوامل أخرى تحول دون اعتماد الناس على الحسابات المصرفية، مثل قلة الوعي المالي، والفقر، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الجدول يوضح ذلك:

الجدول (03-06): نسبة الافراد البالغين الذين تلقوا اجورهم عبر حساباتهم في المؤسسات المصرفية (2014-2021)

البلدان	2014	2017	2021
تونس	65,42	43,4	57
السعودية	9,09	28,43	55,36
الجزائر	14.64	8,17	18.04
الامارات	39,7	63,84	13,58
الأردن	7,37	10,87	10,4
البحرين	27,79	49,36	_
لبنان	18,18	14,02	6,07
الكويت	27,49	49,75	-
مصر	1,38	8,91	5,33
ليبيا	-	12,64	-
المغرب	-	6,23	8,69
موريتانيا	8,74	5,7	-
السودان	2,94	-	-
جنوب السودان	-	1,62	-
السودان	2,94	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/24.

يتناول الجدول أعلاه النسب الخاصة بالأفراد البالغين الذين تلقوا أجورهم عبر حساباتهم المالية التي يملكونها في المؤسسات المصرفية خلال الفترة (2014–2021)، فباستثناء الدول الأربعة الأولى تونس، المملكة العربية السعودية، البحرين والكويت، التي شهدت مستوى متوسط ومتواضع في هذه النسب، فقد شهدت بقية الدول العربية نسبًا منخفضة وضعيفة من حيث الأفراد الذين يحصلون على رواتبهم عن طريق المؤسسات المصرفية، وقد يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى عدم امتلاك معظم الأفراد البالغين لحسابات مالية مصرفية حيث اتضح ذلك جليًا في مؤشر ملكية الأفراد البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية مصرفية أين كانت النسب الخاصة بملكية الحسابات منخفضة، أمّا السبب الآخر فقد يعود إلى تلقى الأفراد البالغين لرواتبهم عبر قنوات أخرى غير الحسابات المصرفية، كالحسابات البريدية، والقبض الفوري عند نهاية الشهر (خاصة الفئة العاملة في المؤسسات الخاصة)، وعند القراءة في النسب الخاصة بعض البلدان نلاحظ:

– بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين يتلقون أجورهم عبر حسابات مالية في مؤسسات مصرفية تونسية خلال عام 2014، 65,42% لتتراجع بعدها إلى 43,4% في عام 2017، وتعاود الارتفاع في عام 2021 إلى 57%؛

– في المملكة العربية السعودية شهدت هذه النسبة ارتفاع مستمر ومتزايد طيلة هذه الفترة، حيث ارتفعت نسبة الأفراد البالغين الذين يتلقون أجورهم عبر حساباتهم المالية المصرفية من 9,09% في عام 2014 إلى 28,43% في عام 2017، لتستمر في الارتفاع في عام 2021 أين قدرت بـ 55,46%؛

– سجلت الجزائر أيضًا عدم استقرار في نسبة الأفراد البالغين الذين يتلقون أجورهم عبر حسابات مالية في مؤسسات مصرفية حيث انخفضت النسبة من 14,64% في عام 2014 إلى 8,17% في عام 2017، لترتفع مرة أخرى في عام 2021 إلى 18,04%؛

– يمكن ملاحظة انخفاض حاد في نسبة الأفراد الذين يتلقون أجورهم عبر حساباتهم المصرفية في الإمارات العربية المتحدة في عام 2021، أين تراجعت النسبة إلى 13,58% مقارنة بعام 2017 (63,84%)؛

– أمّا لبنان فقد أخذت نسبة الأفراد الذين يتلقون أجورهم عبر حساباتهم المصرفية منحنى تنازلي طيلة الفترة، حيث تراجعت من 18,18% في عام 2011 إلى 14,02% في عام 2014، لتستمر في ذلك إلى أن بلغت 6,07%.

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

في ظل التغيرات السريعة الجارية في القطاع المالي العالمي ونشوء ابتكارات مالية جديدة، كان لا بد من تطوير نطاق الإشراف ومراقبة الأسواق والمؤسسات والأنظمة المالية والمصرفية من قبل المصارف المركزية لتشمل المخاطر المتعلقة بتلك التقنيات الحديثة وتأثيرها على الاستقرار المالي، حيث أصبحت تمثل هذه الصناعة وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت ذاته للمصارف والمؤسسات المالية حيث تعين على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي، وفي ضوء التطور الملحوظ في التقنيات المالية الحديثة في الأعوام القليلة الماضية وتزايد أهمية استخدام التقنيات الحديثة، تواجه المؤسسات المالية لمخاطر جديدة بسبب التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانى، إضافة للنمو الكبير الذي تشهده هذه التقنيات والخدمات المرتبطة فإنه لا يمكن السير في الابتكار على حساب سلامة ومتانة المؤسسات المالية وتعطيل الخدمات المالية الضرورية للأنظمة المالية وكذلك على حساب حماية المستهلك. وفيما يخص المنطقة العربية، فلازالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات او برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية[1].

1. نسبة الافراد الذين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول الى الانترنت

يوضح الجدول الموالي نسبة الأفراد داخل مجموعة من الدول العربية الذين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول إلى الانترنت في عام 2021:

[1] رامي عبيد، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، ص ص 162-163.

الجدول رقم (03-07): نسبة الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول الى الانترنت في عام 2021

مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون هواتف محمولة لعام 2021		مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الانترنت لعام 2021	
البلد	النسبة (%)	البلد	النسبة
الأردن	100	لبنان	96,65
الإمارات العربية المتحدة	100	المملكة العربية السعودية	92,15
المغرب	100	الجزائر	91,82
المملكة العربية السعودية	99,16	الأردن	88,98
لبنان	98,62	الإمارات العربية المتحدة	75,62
الجزائر	95,18	العراق	72,58
تونس	87,58	تونس	62,36
العراق	85,1	المغرب	66,91
مصر	80,91	مصر	37,67
جنوب السودان	32,16	جنوب السودان	5,22

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/26.

ان نسبة انتشار الافراد البالغين الذين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الوصول الى الانترنت قد زادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يعتبر الهاتف المحمول والاتصال بالأنترنت أداة أساسية في حياة العديد من الأشخاص حول العالم، مما يوفر لهم وسيلة سهلة ومريحة للوصول الى المعلومات

شهدت الأردن ان جميع الأشخاص البالغين يمتلكون هواتف محمولة ولديهم إمكانية الوصول الى الانترنت بنسبة تقدر بـ 100%، مما يعكس التقدم الكبير في مجال التكنولوجيا والاتصالات ومادى القدرة الافراد البالغين على الوصول الى الخدمات المالية المحمولة ، الخدمات المالية المحمولة في البلاد، وكذلك الامارات العربية المتحدة تشير نسبة 100 % الى ان كل الأشخاص البالغين في الامارات العربية المتحدة يمتلكون هواتف محمولة ولديهم نسبة 75,62 % بلوغهم الانترنت، وهي نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة

بنسبة امتلاك الهواتف المحمولة، وعلى الرغم من ان دولة الامارات دولة رائدة في مجال التكنولوجيا والاتصالات الا ان هذا التراجع قد يعود الى عوامل محلية.

فيما سجلت المغرب جميع الأشخاص البالغين الذين يمتلكون هواتف محمولة ونسبة كبيرة منهم لديهم إمكانية الوصول الى الانترنت، يعكس هذا التطور البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا في البلاد، اما المملكة العربية السعودية تشير الأرقام الى ان حوالي 99,16 % من الأشخاص البالغين في المملكة العربية السعودية يمتلكون هواتف محمولة ونسبة حوالي 92,15 % منهم لديهم إمكانية الوصول الى الانترنت، يمكن ان تكون هناك تحديات تتعلق بتوافر البنية التحتية للاتصالات في بعض المناطق النائية في المملكة العربية السعودية، كما سجلت لبنان مستويات عالية في نسبتي امتلاك الهواتف و الوصول الى الانترنت حيث بلغ على التوالي 98,62% و96,65%.

في حين بلغت نسبة الافراد الذين يمتلكون هواتف محمولة في الجزائر 95,18 % ويمتلك نسبة 91,82% منهم إمكانية الوصول الى الانترنت وهو مؤشر جيد في الجزائر يعكس تحسن قطاع الاتصالات في إطار التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، وعلى الرغم من ان 87,58 % ومن الافراد البالغين الذين يحملون هواتف محمولة الى ان نسبة بلوغ الانترنت كانت متوسطة نوعا ما، حيث بلغت 62,36%.

وعند النظر في بقية الدول نجد ان نسبة الوصول الى الانترنت منخفضة في كل من مصر وجنوب السودان، حيث بلغت على التوالي 37,67% 5,22%.

2. نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الدفع الالكتروني

تعتبر زيادة الدفع الالكتروني مؤشرا على زيادة التكنولوجيا المالية وتحول العالم نحو الاقتصاد الرقمي، حيث يوفر الدفع الالكتروني العديد من المزايا ويمكن للأفراد اجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة الى حمل النقود الورقية او البطاقات الائتمانية، كما يمكنهم تتبع مصارفهم وإدارة حساباتهم المالية بشكل أفضل من خلال واجهات المستخدم سهلة الاستخدام، والجدول الموالي يوضح نسبة الافراد البالغين الذين قاموا بالدفع الالكتروني في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2014-2021):

الجدول (03-08): نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يستخدمون الدفع الالكتروني (2014-2021)

البلد	2014	2017	2021
الإمارات العربية المتحدة	68,29	76,07	75,05
البحرين	63,65	68,65	-
المملكة العربية السعودية	45,52	57,47	72,11
لبنان	49,79	54,89	44,97
الكويت	18,19	20,97	-
الأردن	8,20	13,63	20,93
المغرب	-	8,72	20,34
تونس	13,4	19,09	15,58
الجزائر	11,71	15,57	12,76
العراق	2,61	11,12	10,18
مصر	5,36	5,88	8,2
موريتانيا	11,02	9,93	-
الصومال	35,14	-	-
ليبيا	-	20,76	-
السودان	10,73	-	-
جنوب السودان		4,59	3,53
اليمن	0,69	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/27.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الدفع الالكتروني مؤشرا مهما للتحول الرقمي في المجتمع باستخدام الدفع الالكتروني، حيث تظهر كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين تظهران نموا ملحوظا في استخدام الدفع الالكتروني بين عامي 2014 و2021 في الامارات العربية زادت النسبة من 68,29 % في عام 2014 الى 75,05 %في عام 2021 بينما زادت البحرين من 63,65 % الى 68,65 % خلال نفس الفترة وهذا يشير الى واسع للتكنولوجيا وزيادة الوعي بأمان للدفع الالكتروني في هاذين الدولتين.

كما سجلت المملكة العربية السعودية أيضا نموا كبيرا في استخدام الدفع الالكتروني، حيث زادت النسبة من 45,52 %في عام 2014 الى 72,11% في عام 2021 ويمكن ان يكون ذلك بسبب تطبيقات الهاتف المحمول والحوالات البنكية الالكترونية التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

وتشهد لبنان التي تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية من حيث مؤشر الدفع الالكتروني انخفاضا في النسب الخاصة بهذا المؤشر منذ عام 2014 حتى عام 2021 (49.79%-44,47%) مما فسر ذلك جزئيا بسبب الازمات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها البلاد في السنوات الأخيرة، مما قد يكون أثر على تطور البنية التحتية الرقمية وقدرة الافراد على استخدام الدفع الالكتروني.

في حين تعاني بعض البلدان من نسب منخفضة للاستخدام الالكتروني للدفع مثل اليمن وجنوب السودان وموريتانيا مع ذلك يجب مراقبة العوامل الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافة في هذه البلدان.

3. مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الخصم والائتمان

تعتبر نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الائتمان والخصم من بين المؤشرات المهمة للشمول المالي الرقمي، حيث يوضح هذا الجدول مساهمة انتشار البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم في تسهيل حصول الافراد على التمويل والخدمات المالية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-09): نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يمتلكون بطاقات الائتمان والخصم (2011-2014)

البلد	2011	2014	2017	2021
الإمارات العربية المتحدة	58,7	79,02	83,55	72,37
المملكة العربية السعودية	45,13	65,58	67,8	72,14
الكويت	86,66	71,41	78	-
البحرين	46,02	58,06	71,63	-
الأردن	16,6	19,34	30,85	32,54
المغرب	-	-	21,2	31,79
الجزائر	14,45	23,44	20,74	23,82
مصر	5,94	10,09	25,48	22,13
تونس	-	13	23,74	20,49
لبنان	23	34,29	35,34	16,31
موريتانيا	8,46	13,58	11,14	-
العراق	3,93	5,11	7,41	9,83
السودان	3,35	10,52	-	-
ليبيا	-	-	27,41	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/29.

يوضح الجدول أعلاه ان نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الخصم والائتمان في الدول العربية، حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في نسبة امتلاك بطاقات الخصم والائتمان وهي (الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت) مقارنة على ببقية الدول الأخرى.

شهدت الامارات العربية المتحدة زيادة كبيرة في نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الائتمان والخصم في عام 2011 بنسبة 38,7% و2014 (79,02%) و2017 بـ83,55% وتراجعت قليلا الى عام 2021 (72,37%)، أمّا المملكة العربية السعودية شهدت زيادة مرتفعة مستمرة في نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات الائتمان والخصم خلال الفترة الممتدة (2011-2021)، وفي دولة الكويت بلغت

النسبة 86,66% عام 2011 لتتراجع بعدها إلى 71,41% عام 2014 وتعاود الارتفاع عام 2017 بنسبة 78%، كما تم تسجيل البحرين أيضا ارتفاع مستمر في نسبة الافراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما من خلال بطاقات الائتمان و الخصم بنسبة 46,20% عام 2011 إلى 58,60% عام 2014 و71,63% عام 2017، حيث يعكس هذا الارتفاع البنية التحتية المالية الرقمية ويساهم في انتشار البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم في تسهيل حصول الافراد على التمويل والخدمات المالية.

وعند النظر إلى مستوى بقية الدول نلاحظ ان نسب امتلاك الافراد البالغين لبطاقات الائتمان والخصم هي دون المتوسط في الأردن والمغرب اللذان سجلا على التوالي نسبة قدرت بـ 32,54% و31,79% في عام 2021، في حين كانت نسبة الافراد البالغين منخفضة ومتذبذبة خلال تلك الفترة، على غرار الجزائر التي زادت فيها نسبة المالكين بطاقات الائتمان والخصم من 14,45% في عام 2011 إلى 23,44% إلى عام 2014 لتتراجع في عام 2017 إلى 20,74% وترتفع مرة أخرى إلى 23,82% عام 2021.

وكذلك مصر التي ارتفعت فيها هذه النسبة من 5,94 في عام 2011 الى 25,48% عام 2017 لتنخفض في عام 2021 إلى 22,13%، ونفس الأمر ينطبق على لبنان التي ارتفعت فيها النسبة الى 35,34% عام 2017 لتتراجع عام 2021 الى 16,31%.

4. نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم

انتشر استخدام بطاقات الائتمان والخصم بشكل كبير في العقود الأخيرة نظرا للتطور التكنولوجي والتسهيلات المتاحة في عمليات الدفع الالكتروني، وتستخدم هذه البطاقات للسداد الفوري والمشتريات عبر الانترنت وفي المتاجر التجارية، حيث توفر راحة وامانا للمستهلكين.

الجدول (03-10): نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم (2014-2021)

البلد	2014	2017	2021
المملكة العربية السعودية	36,1	48,21	66,34
الإمارات العربية المتحدة	65,73	70,29	61
البحرين	60,23	61,34	-
الكويت	55,09	56,17	-
المغرب	-	5,21	10,21
الأردن	-	-	8,67
تونس	8,74	13,08	7,32
مصر	4,29	3,81	5,57
الجزائر	9,33	4,66	4,41
لبنان	19,64	22,12	3,19
موريتانيا	5,51	4,27	-
ليبيا	-	9,77	-
السودان	8,27	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/06/30.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة استخدام الافراد البالغين لبطاقات الائتمان والخصم اقل من نسبة امتلاك هذه البطاقات وهو امر طبيعي، وتعتبر هذه الفجوة بين النسبتين عن الافراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم والائتمان لاكن لا يستخدمونها لتسوية عملياتهم المالية، حيث شهدت هذه الفجوة انخفاض وتقلص في عينة من البلدان، وزيادة في البلدان الأخرى بينما تميزت بتذبذب شديد في بقية البلدان خلال الفترة (2014-2021).

في عام 2014 كانت نسبة استخدام بطاقات الائتمان والخصم 36,1% في المملكة العربية السعودية، وقد ارتفعت بشكل كبير الى 48,21% في عام 2017 و66,34% عام 2021، حيث يدل هذا على زيادة استخدام البطاقات المالية والاعتماد على النظام المصرفي الالكتروني في هذا البلد.

وتشير أرقام النسب في الامارات العربية المتحدة الى ان هناك استخداما عاليا نسبيا لبطاقات الائتمان والخصم في نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم، حيث كانت النسبة مرتفعة في بداية عام 2014 و2017 على التوالي (65,73% و70,29%)، لكنها انخفضت بعض الشيء الى 61 % عام 2021، هذا الانخفاض قد يكون نتيجة للتغيرات في السياسات المصرفية او انتشار وسائل الدفع الالكتروني.

شهدت البحرين والكويت استقرار نسبيا في استخدام بطاقات الائتمان والخصم في كلا البلدين خلال الفترة الممتدة من عام 2014 و2017.

في حين سجلت دولة تونس تذبذب في نسبة الافراد الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم حيث كانت النسبة 8,74% خلال عام 2014، لترتفع إلى 13,08% في عام 2017 وتراجعت إلى 7,32%عام 2021، كما سجلت الجزائر نسبة 9,33% عام 2014 ثم انخفضت بشكل مستمر خلال السنوات القادمة، 4,66% خلال عام 2017، 4,41% خلال عام 2021.

بشكل عام يمكن القول أنّ معظم الدول العربية سجلت حيث سجلت نسب متذبذبة خلال الفترة (2014-2021)، حيث لم يعرف مؤشر نسبة الافراد الذين يستخدمون بطاقات الائتمان والخصم اتجاه مستقر خلال هذه الفترة.

والشكل الموالي يوضح تطور الفرق (الفجوة) بين نسبة امتلاك واستخدام الافراد البالغين لبطاقات الخصم والائتمان في الدول العربية خلال الفترة (2014-2021):

الشكل (03-02): تطور الفرق (الفجوة) بين نسبة امتلاك واستخدام الافراد البالغين لبطاقات الخصم والائتمان في الدول العربية (2014-2021)

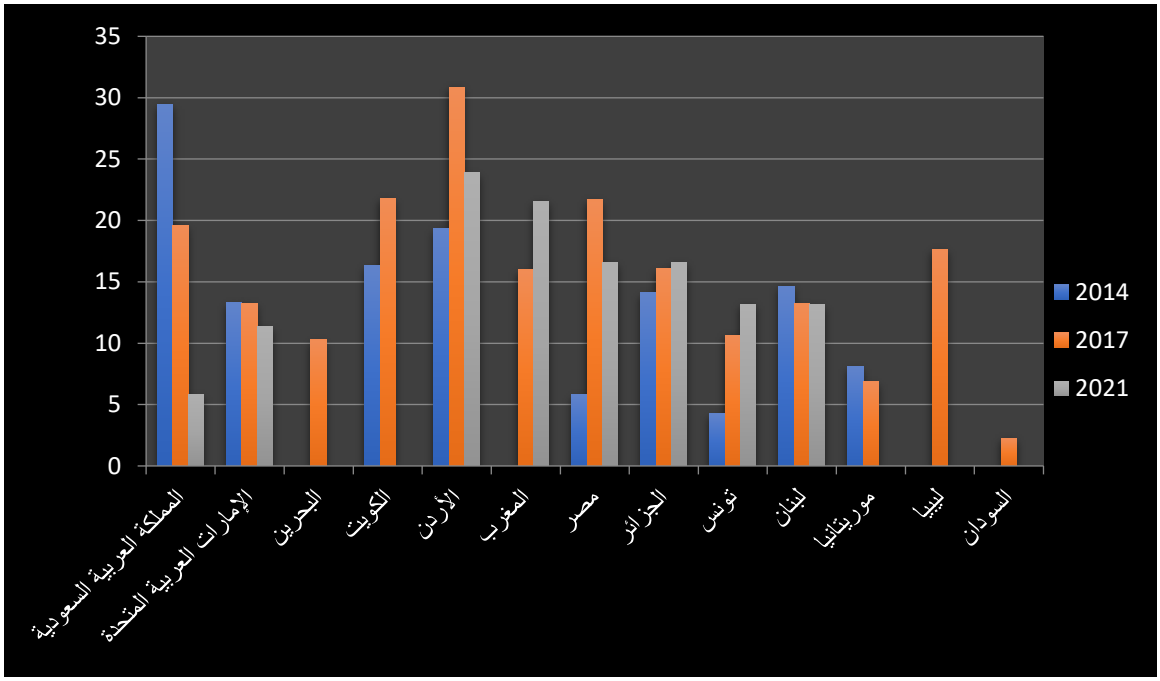

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/01.

5. نسبة الافراد البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت لشراء شيء ما

نلاحظ ان استخدام الهواتف المحمولة والانترنت في عمليات الشراء أصبح أكثر شيوعا على مستوى العالم، فبفضل التطور التكنولوجي وتوفر الهواتف الذكية أصبح من السهل على الناس تصفح المنتجات والخدمات وشرائها عبر الانترنت، في حين توفر العديد من المتاجر الالكترونية ومجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن شراؤها بسهولة وسرعة عبر الهاتف المحمول او الانترنت والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول (03-11): نسبة (%) الأفراد البالغين (15+ سنة) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت لشراء شيء ما (2017-2021)

البلد	2017	2021
المملكة العربية السعودية	24,64	62,19
الإمارات العربية المتحدة	49,62	25,39
البحرين	25,04	-
الكويت	20,21	-
العراق	8,59	20,8
تونس	4,67	16,86
الأردن	7,1	14,27
المغرب	1,62	9,67
الجزائر	2,8	8,19
لبنان	13,78	7,25
مصر	2,43	2,89
جنوب السودان	1,71	0,54

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/01.

يعكس هذا الجدول النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين استخدموا الانترنت او الهاتف المحمول لشراء سلع وخدمات خلال الفترة (2017-2021) في عدد من البلدان العربية.

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والانترنت للتسوق وهذا يعكس نموا كبيرا في اعتماد التكنولوجيا وتطور قطاع التجارة الالكترونية، اما في الامارات سجلت تراجع في استخدام الهواتف المحمولة والانترنت للشراء منذ عام 2017، حيث تنخفض النسبة من 46,62 % الى 25,39 % عام 2021 قد يكون بسبب تغيرات في عادات التسوق أو عوامل أخرى كما بلغت نسبة الكويت 20.21 % في عام 2017 والبحرين بنسبة 25,04 %عام 2017.

أمّا بخصوص بقيت الدول على غرار العراق وتونس والأردن والمغرب والجزائر ولبنان وبرغم من ان نسبة الافراد البالغين الذين يتسوقون عبر الانترنت، لا ترتقي إلى المستوى المطلوب مقارنة بسعودية والامارات وبقية دول الخليج، حيث سجلت الدول المذكورة زيادة من 2017 الى 2021.

وبخصوص مصر وجنوب السودان يُظهر هاذان البلدين نسبا منخفضة نسبيا للاستخدام ولكنها تشهد تحسنا طفيفا على مدى الأعوام الأربعة.

المبحث الثاني: تجارب دول عربية مختارة في مجال الشمول المالي

خصص هذا المبحث من الدراسة لاستعراض ثلاث تجارب عربية في مجال الشمول المالي هي على التوالي: تجربة المملكة العربية السعودية، تجربة الإمارات العربية والتجربة الجزائرية، وتعكس هذه التجارب مدى سعي هذه الدول لتحسين مستويات الشمول المالي وهذا في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها.

المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية

يعد تطوير القطاع المالي وزيادة الشمول المالي من الأهداف الرئيسية للمملكة العربية السعودية، وذلك من أجل توفير الخدمات المصرفية والتامين والاستثمار لجميع فئات المجتمع وتطوير العديد من الحلول المبتكرة لتمكين الناس من الوصول الى الخدمات المالية مثل الدفع الالكتروني والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كما شهدت المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا في بنية البيانات المالية والتقنية المالية حيث تم انشاء نظام مركزي للائتمان يتيح المؤسسات المالية تقييم قدرة المقترضين على سداد الديون وتقديم القروض بشكل مستدام، كما تم تعزيز البنية التحتية للشبكة المالية لتسهيل تحويل الأموال والمعاملات المالية بشكل سريع وآمن.

1. الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية

في إطار مواكبة التطورات المتعلقة بسن قوانين تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي، تتمثل فيما يلي[1]:

- **مبادئ التمويل المسؤول:** نشرت مؤسسة النقد العربي السعودي مبادئ التمويل المسؤول، والتي تهدف إلى تبسيط عملية تمويل القطاع الفردي وتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي.
- **مكافحة الاحتيال في الشركات المالية:** تم نشر قواعد مكافحة الاحتيال في عام 2018 في تمويل الشركات بهدف توفير المبادئ العامة والمعايير الدنيا التي يجب على شركات التمويل الالتزام بها، كشف الاحتيال والحد منه بما يعزز استقراره وأمن مراكزه المالية.
- **ممارسة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة العربية السعودية:** في فبراير 2019، نشرت المملكة العربية السعودية القواعد التي تحكم تسيير أعمال الوكالات المصرفية في المملكة العربية السعودية تهدف هذه القواعد إلى توسيع توزيع الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي للأفراد المجتمع الذي لا يتعامل مع البنوك ولا يستفيد من الخدمات والمنتجات المصرفية الكافية.
- **قواعد الموافقة والإشراف على فروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الأجنبية:** في ديسمبر 2018، نشرت مؤسسة النقد قواعد الموافقة والإشراف على فروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين. الأجانب في المملكة العربية السعودية، باعتبار أن قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية التي ترافق تطوير الأنشطة الاقتصادية وتسهم في استدامتها والحفاظ على استقرارها، من مؤسسة صندوق النقد السعودي يسهم في تحقيق رؤية المملكة الطموحة (2030) لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع المالي.
- **تطبيق بازل 3:** نفذت مؤسسة النقد العربي السعودي بالكامل قواعد بازل 3 التي تتناول رأس المال والسيولة والقروض.
- **التعامل مع المؤسسات المالية المتعثرة:** تقود الشركة عملية اعتماد نظام جديد للتعامل مع المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة لجميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الشركة.
- **الحوكمة:** تتبع البنوك العاملة في المملكة إطار حكومة استباقي يتضمن المتطلبات والمعايير الصادرة عن واضعي المعايير مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والهيئة الدولية للرقابة على التأمين.

[1] رامي عبيد، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص ص 16-17.

2. مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية إحدى دول مجموعة العشرين (G20) التي تسعى إلى تحسين وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها لجميع فئات وشرائح المجتمع، والسماح لهم باستخدامها بشكل صحيح، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفض، ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في المملكة العربية السعودية سوف نستعرض أربع المؤشرات في هذه السياق خلال الفترة (2010-2019).

1.2. عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية

ان زيادة عدد البالغين الذين يلجؤون الى القروض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية يشير عادة الى توفر رغبة قوية في الاستهلاك او الاستثمار، أو ربما ظروف اقتصادية صعبة تدفع الأفراد للبحث عن مصادر تمويل خارجية، حيث يجب أخذ عدة عوامل في الاعتبار عند تقييم هذا الوضع، مثل معدلات الفائدة على القروض ومعدلات البطالة ومستوى الديون الشخصية والتغيرات في الدخل الشخصي والعوامل الاقتصادية الأخرى، لذا يجب دراسة الوضع الاقتصادي والمالي بشكل كامل ومتكامل لفهم التحديات والفرص التي يواجهها الأفراد البالغون الذين يلجؤون الى الاقتراض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، والجدول الموالي يُبرز عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة (2010 -2019):

الجدول (03-12): عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	القيمة	نسبة التغيير
2010	167.6	%25.0
2011	172.2	2.76%
2012	159.9	7.15%
2013	167.3	4.65%
2014	172.5	3.11%
2015	167.0	-3.24%
2016	165.4	-0.96%
2017	200.2	21.07%
2018	178.0	-11.10%
2019	139.9	-21.39%

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: أطلس بيانات العالم، المتاح على الرابط: https://ar.Knoema.Com/atlas، تم الاطلاع في 2023/07/06.

يمكننا تحليل الجدول الذي يحتوي على نسبة تغيير القيمة لعدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ من عام 2010 إلى غاية عام 2019، حيث ينصب جهود المسؤولين عن النظام المالي والمصرفي في المملكة العربية السعودية إلى إلى تقديم الخدمات والمنتجات المالية لأكبر عدد ممكن من نسبة الافراد البالغين الذين يقترضون من البنوك والمؤسسات المالية

في عام 2010 كان هناك 167,6 أشخاصا يقترضون من البنوك لكل 1000 بالغ وهذا ما يمثل القيمة الأولى في الجدول، ثم ارتفع هذا العدد بنسبة 2.76% في عام 2011 أي بقيمة قدرها 172.2 مقترض، واستمر عدد المقترضين في الارتفاع خلال السنوات التالية حتى وصل ذروته في سنة 2017، حيث بلغ عدد المقترضين لكل 1000 فرد بالغ 200.2 مقترض وبنسبة ارتفاع عن السنة السالفة قدرت بـ21,07 %، ليبدأ بعدها عدد المقترضين في الانخفاض في عام 2018، حيث انخفضت القيمة الى 178,0% واستمر الانخفاض في العام التالي بنسبة 21,39%، حيث سجلت البنوك والمؤسسات المالية 139,9 مقترض ضمن فئة 1000 فرد بالغ مقترض وهي أدنى قيمة مسجلة في الجدول، مما يشير الى

احتمال تغير في الاتجاهات الاقتصادية أو ظروف أخرى تؤثر على نمط الاقتراض للبالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية السعودية.

2.2. عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية

عادة ما تعتبر الودائع المصرفية من اشكال الادخار التقليدية، حيث يقوم الافراد بإيداع أموالهم في البنوك لتأمينها وزيادة قيمتها عبر الفوائد المصرفية، يتأثر عدد البالغين الذين يمتلكون ودائع بعوامل عدة مثل: الثقة في النظام المصرفي، ومستوى الدخل والاستقرار الاقتصادي للفرد والمجتمع وسياسات الفائدة المصرفية والتطور التكنولوجي في الخدمات المصرفية، حيث تعد الودائع البنكية احد العناصر الأساسية للنشاط المصرفي، وتعتبر مصدر تمويل هام للبنوك والمؤسسات المالية لتمكينها في تقديم القروض والخدمات المصرفية الأخرى وهذا ما سنتناوله في هذا الجدول الموالي:

الجدول (03-13): عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	القيمة	نسبة التغيير
2010	706.0	-2.25%
2011	710.9	0.69%
2012	694.4	-2.32%
2013	735.1	5.86%
2014	807.6	9.87%
2015	920.9	14.03%
2016	987.3	7.21%
2017	1047.3	6.07%
2018	1075.6	2.7%
2019	1153.2	7.21%

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: أطلس بيانات العالم، المتاح على الرابط: https://ar.Knoema.Com/atlas تم الاطلاع في 2023/07/07.

تظهر الأرقام المقدمة في الجدول التغيرات في ودائع البالغين لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية خلال الفترة (2010–2019)، حيث نرى أنّ القيمة الأولية للودائع في عام 2010 تراجعت بنسبة 2,25%– ;قد يكون هذا التراجع ناتجا عن تراجع في الأوضاع المالية للأفراد، وفي العام الموالي زادت نسبة الودائع قليلا بنسبة 0,69% لتصل إلى 710.9 وديعة ضمن حيز يضّم 1000 فرد بالغ، وهذا يشير الى استقرار نسبي في الوضع المالي للبالغين في تلك الفترة، وخلال السنوات اللاحقة ارتفع عدد المودعين بشكل مستمر على الرغم من أنّ معدلات الارتفاع لم تأخذ منحنى تصاعدي مستمر.

وبشكل عام يمكن القول أنّ الأفراد البالغين كانت لديهم زيادة في الودائع لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية خلال الفترة المحددة، ممّا يشير إلى تحسن الوضع المالي والاقتصادي للأفراد المودعين وزيادة وعيهم المالي إضافة إلى زيادة ثقتهم في النظام المصرفي المحلي.

3.2. عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ

في بعض البلدان الكبيرة والمتقدمة اقتصاديا، قد يكون هناك عدد كبير من البنوك التجارية وفروعها لتلبية احتياجات السكان، وعادة ما تكون هذه البلدان تملك بنية تحتية مالية قوية تدعم نشاط البنوك التجارية وتعزز انتشارها من ناحية أخرى، في بعض البلدان النامية او ذات الكثافة السكانية المنخفضة قد تكون نسب فروع البنوك لكل 100 ألف شخص اقل بشكل عام، يمكن ان يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل مثل القيود التنظيمية أو الصعوبات في توفير الخدمات المصرفية والمالية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-14): عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة (2010-2019)

السنة	القيمة	نسبة التغير
2010	8.4	0.7%
2011	8.3	-0.96%
2012	8.2	-1.34%
2013	8.2	0.03%
2014	8.5	4.05%
2015	8.6	0.55%
2016	8.5	-0.21%
2017	8.5	-0.34%
2018	8.3	-1.93%
2019	8.2	-2.17%

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: أطلس بيانات العالم، المتاح على الرابط: https://ar.Knoema.Com/atlas تم الاطلاع في 2023/07/08.

يتضّح من الجدول أعلاه، أنّ القيم الخاصة بعدد فروع البنوك التجارية المتاحة لكل 100 ألف فرد بالغ داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2019) غير مستقرة خلال هذه الفترة، حيث كان هناك زيادات في عدد الفروع في سنوات معينة بينما حدث انخفاضات في أخرى، والملاحظ أيضًا أن الاتجاه العام لعدد الفروع يميل إلى الانخفاض خلال الفترة المحددة، فعلى سبيل المثال كان هناك انخفاض تدريجي في نسبة عدد فروع البنوك في السنوات 2011، 2012، 2017، و2019، ويمكن ارجاع أسباب هذا الانخفاض إلى أحد الأسباب التالية:

- وجود تأثير كبير للتطور التكنولوجي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي، مع تقدم التكنولوجيا، يمكن للبنوك تقديم خدماتها بشكل أكثر كفاءة دون الحاجة إلى العديد من الفروع الفعلية؛
- قد تكون البنوك تتحرك نحو تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إغلاق بعض الفروع غير الرابحة أو التي تعتبر غير ضرورية؛
- قد تكون التغيرات في التشريعات المصرفية والسياسات الاقتصادية للبلاد لها تأثير كبير على هيكل القطاع المصرفي وتوجيه الاستثمار فيه؛

– قد يؤثر التغير في عادات العملاء وتفضيلاتهم في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية على حاجتهم لزيارة الفروع البنكية.

4.2. عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ

عادة ما يكون هناك تفاوتات كبيرة في هذا العدد بين الدول و المناطق المختلفة في بعض الدول المتقدمة تكون ماكنات الصراف الالي وفيرة و متاحة بكثرة في الشوارع والأماكن العامة مما يتيح سهولة الوصول اليها المواطنين ، بينما في بعض الدول النامية قد يكون هناك نقص في عدد ماكنات الصراف الآلي وبالتالي يواجه الأشخاص صعوبة في الحصول على النقد او اجراء المعاملات المصرفية لذلك يعد زيادة عدد ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف شخص بالغ امرا إيجابيا، حيث يساهم في تعزيز التكنولوجيا المالية والمصرفية وتعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة وهذا ما سيعرض لنا في الجدول الموالي:

الجدول (03-15): عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	56.5	5.18%
2011	58.4	3.40%
2012	60.4	3.49%
2013	63.4	4.85%
2014	68.2	7.65%
2015	73.2	7.34%
2016	74.0	1.13%
2017	74.1	0.10%
2018	74.0	-0.19%
2019	73.3	-0.86%

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: أطلس بيانات العالم، المتاح على الرابط: https://ar.Knoema.Com/atlas تم الاطلاع في 2023/07/08.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الاتجاه العام لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ يأخذ منحنى تصاعدي مستمر بداية من عام 2010 حتى نهاية عام 2017، وهذا بنسبة نمو اجمالي قدرت بـ29.4%، ليتراجع بعدها بشكل طفيف في السنتين المواليين، ويمكن ارجاع أسباب هذه الزيادة داخل المملكة العربية السعودية إلى:

– عامل النمو السكاني، بإمكانه أن يسهم في زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لتلبية الاحتياجات المتزايدة؛
– احتمالية التقدم تكنولوجي والابتكار في مجال التقنيات والخدمات المالية، مما يجعل البنوك ومقدمي الخدمات المالية يستثمرون في توسيع شبكاتهم من ماكينات الصراف الآلي، إضافة إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية والتحول نحو استخدام النقد الإلكتروني، وهو ما يتماشى مع الطرح السابق بخصوص انخفاض عدد فروع البنوك داخل المملكة العربية السعودية؛
– عامل آخر يتمثل في بذل الحكومة أو الهيئات المالية السعودية لجهود في سبيل تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ويمكن أن تكون ماكينات الصراف الآلي جزءًا من هذه الجهود؛
– كما قد تدفع ضغوط المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية إلى توسيع شبكاتهم من ماكينات الصراف الآلي لجذب المزيد من العملاء.

المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية

لقد خصصنا هذا المطلب من الدراسة لاستعراض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الخدمات المالية الرقمية وتحسين درجة الشمول المالي من أجل التعرف على إحدى التجارب العربية التي تحتل الصدارة ضمن مجموعة الدول العربية.

1. واقع الخدمات المالية الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

سنناقش في هذا الجزء من الدراسة الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات في محاولة لتحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من خلال رقمنه الخدمات المالية.

1.1. لمحة عامة عن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في القارة الآسيوية إلى الشرق من شبه الجزيرة العربية، وهي دولة اتحادية تضم سبع إمارات موحدة بدستور وسيادة كاملة: يبلغ عدد سكانها 9,89 مليون نسمة، بحسب بيانات

البنك الدولي لعام 2020، حيث يبلغ إجمالي الدخل المحلي 358 مليار دولار أمريكي، ونصيب الفرد من الدخل 36,284 دولار أمريكي[1]، تستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة من بيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة، فضلاً عن استراتيجية التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تحفيز قطاعات التنمية والبنية التحتية والتنمية الإلكترونية وريادة الأعمال والابتكار والطاقة المتجددة، وهذا الاتجاه، يظهر من خلال تركيز اهتمام الدولة على بناء أسس التنمية المستقبلية من خلال توجيه المبادرات والمشاريع التجريبية لتعزيز الاستثمارات المتعلقة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة[2].

2.1. إجراءات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الخدمات المالية الرقمية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال رقمنه الخدمات بإطلاقها مبادرة الحكومة الذكية في عام 2014، من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين حكومة دبي الذكية والاتصالات. السلطة التنظيمية، حيث تم تكليف الأخيرة بإعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي، بمساعدة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي وضع استراتيجية لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية الحديثة في استراتيجية Finitch Strategy في الدولة بهدف توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل، يعد عدد من الجهات الحكومية، مثل هيئة أبو ظبي الرقمية ووزارة الاقتصاد والهيئات الأخرى المعنية بالتحول الرقمي، عاملاً داعماً ومساعداً في مسار التحول الرقمي[3].

ومن بين أهم الخطوات والسياسات المتخذة في مجال رقمنه الخدمات المالية التي استحدثتها الإمارات العربية المتحدة في سبيل تعزيز الشمول المالي نذكر[4]:

1.2.1. الدرهم الإلكتروني: يستخدم نظام الدرهم الإلكتروني أحدث التقنيات لتوفير أعلى مستوى عالمي من أمان وصلاحية الدفع الإلكتروني ويضمن تغطية مثالية وواسعة، مما يجعله نظامًا متكاملاً في دولة

1 United Arab Emirates, The World bank, https://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates, Was Consulted on : 10/07/2023.

2 الإمارات العربية المتحدة، نظرة شاملة عن دولة الإمارات من حيث النشأة، مراحل التطور بكافة مناحي الحياة، المجلس الوطني للإعلام، 2017، ص 46.

3.سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، واقع والتحديات، صندوق النقد العربي، العدد 71، 2020، ص 28.

4 مراد بهلولي، شعبان أعمر سعيد، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة -الإمارات، غانا- أنموذجا، محلة إدارة والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص ص 281-282.

الإمارات العربية المتحدة. ويهدف النظام الجديد إلى جعل المعاملات سهلة ومريحة للمواطنين والمواطنات، مما يسهل دفع الخدمات الحكومية وغير الحكومية من خلال:

- نظام الدفع المتكامل لبطاقات الدفع المسبق وبطاقات الائتمان؛
- نقاط البيع والتحصيل الإلكترونية؛
- الدفع عبر الانترنت والتجارة الإلكترونية EIPGP؛
- البطاقات الورقية eVouchers؛
- التحويل والحسم المباشر من الحسابات البنكية eDebit /eDirect؛
- الدفع بواسطة الهاتف النقال eMobile؛
- الدفع بواسطة الأكشاك الإلكترونية eKiosks؛
- الدفع بواسطة المحفظة الإلكترونية الافتراضية eWallets.

2.2.1. محفظة الإمارات الرقمية: تم إنشائها كحل بديل نقدي يتيح إتمام عمليات الدفع والتحويلات باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة الأخرى، مما يدعم مبادرات الحكومة الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتجمع منصة المحفظة 16 بنكاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يمهد الطريق للمعاملات المالية غير النقدية بما في ذلك التبادل والتحويلات والادخار لجميع المقيمين، رجالاً ونساءً وعمالاً، حيث تعد هذه الخطوة هذا حلاً مثاليًا للأشخاص الذين هم بحاجة إلى حساب مصرفي، كما تدعم هدف البنك المركزي المتمثل في تقليل التدفق النقدي والتخلص من النقد، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل المخاطر المالية وعمليات النصب والاحتيال.

2. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر مؤشرات الشمول المالي الرقمي احد العناصر الهامة لتقديم درجة وتطور الوصول الى الخدمات المالية الرقمية في الامارات العربية المتحدة، وتساهم هذه المؤشرات في فهم مدى توافر الخدمات المالية الرقمية والوصول اليها للأفراد والشركات في البلاد، حيث حققت في السنوات الأخيرة تقدم كبير في الشمول المالي الرقمي في الامارات العربية المتحدة، حيث تعززت البنية التحتية الرقمية وتوسعت شبكة الانترنت بشكل كبير وقد قامت الحكومة بالعديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي الرقمي بما في ذلك تشجيع الابتكار وتطوير الحلول المالية الرقمية المبتكرة، 2023، وبناءً على مؤشر الشمول المالي الصادر عن مجموعة "برينسيبال فاينانشال غروب" فإنّ دولة الإمارات جائت في المركز الأول عربياً والـ24 عالمياً على

مؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2023، حيث حققت الدولة 46.8 نقطة على المؤشر العام، متفوقة على دول متقدمة كفرنسا، والهند، واليابان، وبولندا، وإسبانيا[1].

1.2. مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان حسب فئات المجتمع

عندما يكون لدى الافراد من جميع فئات المجتمع نفس الفرصة للحصول على بطاقات الخصم والائتمان واستخدامها، فان ذلك يشير الى وجود مستوى عال من المساواة المالية والوصول الى الخدمات المالية، ومع ذلك فان استخدام بطاقات الخصم والائتمان يمكن أن يوفر العديد من المزايا للأفراد، بما في ذلك سهولة حيازة السلع والخدمات بغض النظر عن الزمان والمكان والتأمين اللازم لأموالهم.

[1] الإمارات الأولى عربياً والـ24 عالمياً في الشمول المالي، مباشر TM، أكتوبر 2023، المتاح على الرابط: https://www.mubasher.info/news/، تم الاطلاع في: 2023/07/10.

الجدول (03-16): نسبة السكان البالغين (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم والائتمان في الامارات خلال السنوات (2011-2021)

الفئات		ملكية بطاقات الخصم				ملكية بطاقات الائتمان			
		2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
حسب الجنس	ذكور (15+)	43,3	56,84	71,57	72,91	18,38	24,51	36,83	25,64
	اناث (15+)	64,15	84,7	87,13	67,33	38,22	42,44	48,7	27,29
حسب العاملين او البطالين	العاملين (15+)	74,66	84,1	87,35	67,72	42,87	41,42	49,19	26,61
	غير العاملين (15+)	22,21	41,28	50,1	71,35	7,76	17,65	18,04	27,36
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	25,33	52,6	46,82	63,2	8,76	16,75	12,25	30,38
	كبار السن(25+)	71,88	85,85	86,86	72,23	38,61	43,09	48,44	25,93
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي او أكثر (15+)	38,82	50,93	73,13	55,5	10,97	2,37	21,53	19,86
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	56,86	77,94	83,26	69,68	32,32	38,33	46,12	27,71
حسب الغنى او الفقر	افقر 40%	52,34	71,94	76,34	70,27	27,75	27,57	30,6	26,65
	اغنى 60%	63,14	84,02	88,35	73,74	35,04	44,38	55,3	26,97

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/10.

يظهر الجدول أعلاه نسبة السكان البالغين (15+) في الإمارات وفقًا لفئات ممتلكي بطاقات الائتمان والخصم خلال الفترة من 2011 إلى 2021 حيث نلاحظ:

- بخصوص ملكية بطاقات الائتمان والخصم حسب الجنس: يظهر الجدول أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان والخصم للذكور قد انخفضت على مر السنوات، حيث بلغن ذروتها في عام 2011 وتقلصت تدريجياً حتى عام 2021، أمّا بالنسبة للإناث، كان هناك انخفاض أيضًا، ولكن بشكل أقل مقارنة بفئة الذكور؛

– ملكية بطاقات الائتمان والخصم حسب العاملين أو البطالين: يُبين الجدول انخفاضًا في ملكية بطاقات الائتمان والخصم لكل من العاملين وغير العاملين على مدار السنوات، كما يمكن ملاحظة أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان والخصم للعاملين أعلى من غير العاملين؛

– ملكية بطاقات الائتمان والخصم حسب السن: يتضَح وجود تباين في ملكية بطاقات الائتمان والخصم بين صغار البالغين (15–24) وكبار السن (25+)، حيث تكون نسبة الملكية لكبار السن أعلى؛

– ملكية بطاقات الائتمان والخصم حسب المستوى التعليمي: يُظهر الجدول أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأدنى (التعليم الابتدائي أو أكثر) قد يمتلكون نسبًة أقل من بطاقات الائتمان والخصم مقارنة بالأفراد ذوي المستوى التعليمي الأعلى (التعليم الثانوي أو أكثر)؛

– ملكية بطاقات الائتمان والخصم حسب الغنى أو الفقر: حيث يتضّح أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان والخصم أعلى بين الأفراد في فئة الأغنياء مقارنة بالفئة الهشة الفقيرة.

في المجمل، يوفر الجدول نظرة عامة على كيفية توزيع ملكية بطاقات الائتمان والخصم بين السكان البالغين في الإمارات على مر السنوات وحسب عدة فئات، مما يساعد على فهم أوجه التباين في هذه الملكية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في ذلك.

2.2. مؤشر نسبة الافراد الذين انتقلوا رقميا في الامارات

تُعزى الحساسية تجاه الشمول المالي العالمي إلى حد كبير إلى تطوير الحلول الرقمية، والتوسع في المدفوعات عبر الهاتف المحمول والإنترنت، واعتماد التحويلات المصرفية من قبل الحكومات في أنظمة الدفع للأجور والمعاشات التقاعدية وغيرها، وعليه يوضح الجدول أدناه النسبة المئوية للسكان البالغين الذين تم نقلهم رقميًا خلال الفترة (2014 2021):

الجدول (03-17): نسبة البالغين (15+) الذين انتقلوا رقميًا في الإمارات، السنوات (2014-2021)

الفئات		السنوات		
		2014	2017	2021
حسب الجنس	**ذكور (15+)**	73,77	80,88	74,9
	اناث (15+)	54,18	63,36	75,47
حسب العاملين او البطالين	**العاملين (15+)**	51,2	58,11	33,23
	غير العاملين (15+)	25,34	27,16	26,12
حسب السن	**صغار البالغين (15-24)**	34,49	31,94	16,69
	كبار السن (25+)	73,94	79	75,39
حسب المستوى التعليمي	**التعليم الابتدائي او أكثر (15+)**	42,01	56,46	57,89
	التعليم الثانوي او أكثر (15+)	69,21	76,81	76,07
حسب الغنى او الفقر	**أفقر 40%**	42,56	44,45	29,12
	اغنى 60%	49,89	60,99	32,31

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/11.

من الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بعدة ملاحظات نستعرضها في النقاط الآتية:

- من حيث الجنس، يشير الى ان نسبة الذكور (15+) الذين انتقلوا رقميا قد ازدادت من 77,73عام 2014 الى 80,88% عام 2017 ثم انخفضت قليلا الى 74,9 % عام 2021 بالمقابل، زادت نسبة الاناث (15+) اللاتي انتقلن رقميا من 54,18% في عام 2014 الى 63,36% في عام 2017، ثم ارتفعت بشكل كبير الى 75,47% في عام 2021؛

– من حيث التصنيف المهني، يبين أن نسبة العاملين (15+) الذين انتقلوا رقميا تراوحت بين 51,2% في عام 2014 و58,11 في عام 2017، ثم انخفضت بشكل حاد إلى 33,23% في عام 2021 بينما تراوحت نسبة البطالة بين الغير عاملين (15+) من 25,34% في عام 2014 الى 27,16% في عام 2017، ثم انخفضت قليلا الى 26,12% في عام 2021؛

– من حيث الفئة العمرية، فإن هذا يشير إلى نسبة الشباب البالغين (15–24) الذين انتقلوا رقميا كانت 34,49% في عام 2014، وانخفضت الى 31,94% في عام 2017 وتراجعت بشكل كبير الى 16,69% في عام 2021 بينما استمرت نسبة البالغين الأكبر سنا (25+) في الانتقال الرقمي بشكل مستقر، حيث تراوحت بين 73,94% في عام 2014 و79% في عام 2017 ثم انخفضت قليلا الى 75,39 في عام 2021؛

– من حيث المستوى التعليمي (التعليم الابتدائي) أو أكثر، يتضح أن نسبة البالغين الذين انتقلوا رقميا ولديهم التعليم الابتدائي او أكثر قد ارتفعت بشكل طفيف خلال الفترة (2014–2021) من 42,01% في عام 2014 إلى 57,89% في عام 2021 وهذا يشير الى زيادة الوعي التكنولوجي واعتماد المزيد من الافراد على التقنية الرقمية؛

– من حيث المستوى التعليمي (التعليم الثانوي)؛ نلاحظ ان نسبة البالغين الذين انتقلوا رقميا ولديهم التعليم الثانوي او أكثر نرى ان النسبة ارتفعت من 69,21% في عام 2014 إلى 76,07% في عام 2021 يمكن تفسير ذلك بزيادة توفر التكنولوجيا واستخدامها في التعليم الثانوي والتعليم العالي؛

– أمّا بالنسبة للفئات الاجتماعية، بناء على الغنى والفقر، فان النسبة المئوية لأفقر 40% من السكان في عام 2014، كانت نسبة الأشخاص الفقراء في هذه الفئة الفقرية الأدنى تبلغ 42,56% وزادت 44,45% في عام 2017 ثم انخفضت بشكل حاد الى 29,12 % ومع ذلك فان التفاوت الاجتماعي يظهر أيضا، حيث نلاحظ اختلاف كبير في النسب بين الافراد الأكثر فقرا والأكثر ثراء، حيث أنّ النسبة المئوية للأشخاص الفقراء اقل بكثير من الأشخاص الأغنياء، كما نلاحظ أيضًا انخفاض في نسبة البالغين الافقر 40% الذين تلقوا رقميا خلال الفترة (2014–2021) حيث انخفضت النسبة من 42,56% الى 29,12%، ويمكن تفسير ذلك بتحديات الوصول الى التكنولوجيا والانترنت في الفئات الاجتماعية الأقل ثراء.

وعليه نستنتج أن هناك فجوات واضحة بين المكونين لكل فئة، مع زيادات كبيرة بين المكونين لفئتي الشباب وكبار السن، وانخفاض في عنصري الفجوة بين الفئتين الفقيرة والغنية، وبشكل عام، يعد التحسن

في هذا المؤشر مؤشرًا جيدًا على تأثير الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها حكومة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن العناصر التي توفر بنية تحتية كافية لجعل القنوات الرقمية بديلاً جذابًا للوصول إلى الخدمات المالية للعديد من عناصر.

3.2. مؤشر استخدام الهاتف المحمول او الانترنت للوصول الى الحسابات المؤسسات المالية

يعد توفر استخدام الهاتف المحمول والانترنت للوصول الى الحسابات المالية العديد من المزايا للعملاء، حيث يمكن للأفراد اجراء معاملاتهم المالية وإدارة حساباتهم بسهولة وراحة في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية الفعلية، كما أنه يوفر مرونة في إجراء العمليات وتوفير الوقت والجهد للعملاء من جانب المؤسسات المالية، ويعتبر التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية فرصة لتحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات افضل للعملاء كما يمكن توفير تكاليف التشغيل والحد من الاعتماد على العمليات الورقية، وكما يتيح الوصول الرقمي الى الحسابات المالية وتحديد الاحتياجات وتقديم الخدمات المخصصة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (03-18): النسبة المئوية للسكان البالغين (15+) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حسابات مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2017

الفئات		السنوات
		2017
حسب الجنس	ذكور (15+)	50,35
	اناث (15+)	43,95
حسب العاملين او البطالين	العاملين (15+)	50,23
	غير العاملين (15+)	23,2
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	25,85
	كبار السن (15+)	48,5
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي او أكثر (15+)	12,45
	التعليم الثانوي او أكثر (15+)	47,7
حسب الغنى او الفقر	أفقر 40%	41,03
	اغنى 60%	55,34

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/13.

بناءً على البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- حسب الجنس، يبدو أن نسبة الذكور الذين يستخدمون الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول الى حسابات مالية تزيد قليلا عن نسبة الاناث حيث، يستخدم 50,35% من الذكور و43,95% من الإناث للولوج إلى حساباتهم المالية؛
- حسب العاملين أو البطالين، تفوق نسبة العاملين الذين يستخدمون الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول الى حسابات مالية نسبة غير العاملين بفارق كبير، حيث بلغت الفجوة بين الفئتين 27,03%؛
- حسب السن، تمّ تسجيل فجوة كبيرة بين صغار البالغين وكبار السن، حيث أن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت تكون أقل وبشكل ملحوظ بين صغار البالغين؛

– حسب المستوى التعليمي تظهر الأرقام أن النسبة تزداد مع زيادة المستوى التعليمي، حيث يستخدم 12,45% فقط من الأشخاص الذين حصلوا على التعليم الابتدائي أو أكثر الأنترنت أو الهاتف للدخول إلى حسابتهم المالية، حين يستخدم 47,7% من الأشخاص الذين حصلوا على التعليم الثانوي أو أكثر، أي أن الفجوة بين الفئتين بلغت 35,55%؛

– حسب الغنى أو الفقر يبدوا أن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول الى حسابات مالية تزداد مع زيادة الثروة، حيث يستخدم 55,34% من الأشخاص الأغنياء للهاتف المحمول او الانترنت للوصول الى حساباتهم.

على العموم، يمكن القول أن الفجوة في استخدام الهاتف النقال أو الانترنت والمسجلة بين فئتين معينتين داخل كل صنف، هو أمر طبيعي، وهذا نظرًا للفروق الطبيعية بين كل فئة فمن غير المعقول أن نجد استخدام الأفراد الفقراء للهواتف والانترنت للولوج الى الحسابات المالية يفوت فئة الأفراد الأغنياء، ونفس الأمر كذلك بالنسبة لفئة البطالين وغير البطالين، حيث أن الأمر الواقع يفرض ذاتيًا أنّ الفئة غير البطالة ستستخدم هذه التقنيات لإدارة حسابتهم المالية مقارنة بالفئة البطالة.

4.2. مؤشر القنوات المستخدمة في استلام الأجور من القطاع العام والخاص

إن مؤشر القنوات المستخدمة في استلام الأجور في القطاع العام والخاص هو تطور مهم يعكس التحول الذي يشهده العالم نحو التكنولوجيا الرقمية والمدفوعات الالكترونية، حيث يعتبر الانتقال من الدفعات النقدية والشيكات الى الدفع الالكتروني أمرا إيجابيا يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية وتقليل التكاليف، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-19): القنوات المستخدمة في استلام الأجور من القطاع العام والخاص في الإمارات العربية المتحدة خلال (2014-2020)

الخدمة	نوع القناة	2014	2017	2021
استلام الأجور من القطاع العام	نقدا	3,62	5,54	11,61
	عبر الهاتف المحمول	30,02	49,74	11,07
	حسب حساب مصرفي رسمي	1,83	7,33	5,22
استلام الأجور من القطاع الخاص	نقدا	0,88	0,11	1,38
	عبر الهاتف المحمول	0,98	3,01	1,25
	عبر حساب مصرفي رسمي	9,69	14,1	2,51

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/07/14.

يتضح جليًا من الجدول أعلاه وجود اختلافات واضحة في وسائل استلام الأجور بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال يمكن ملاحظة ان استلام النقدي كان أكثر شيوعا في القطاع العام بين عامي 2014-2021 بينما كان الاستلام عبر الهاتف المحمول والحساب المصرفي الرسمي أكثر شيوعا في القطاع الخاص.

أمّا الملاحظة الثانية والتي تعتبر مهمة في تحليلنا هي الزيادة في استخدام الهاتف المحمول كوسيلة استلام الأجور في القطاع الخاص، وإن دلّ هذا على شيء فإنه بدل على، زيادة استخدام التكنولوجيا المنتقلة وتطور الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة وهو ما يتماشى مع تطلعات الإمارات العربية المتحدة التي تشهد تقدمًا هائلًا في مجال تكنولوجيا الهواتف المحمولة وتطبيقات الدفع الإلكتروني، مما يجعل الدفع عبر الهاتف المحمول خيارًا سهلًا ومريحًا للمواطنين، وفي نفس الوقت يؤكد ما تطرقنا إليه سابقًا فيما يخص الاستراتيجيات والخطوات التي اعتمدتها هذه الدولة في مجال الخدمات المالية الرقمية من خلال تشجيع الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في تحقيق الشمول المالي

يشير الشمول المالي الى توفير الخدمات المالية للجميع في المجتمع، بغض النظر عن مستوى دخلهم او موقعهم الجغرافي، حيث يعتبر الشمول المالي احد الأهداف الهامة التي تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيقها، من خلال مبادرات بنك الجزائر، حيث تعمل الحكومة الجزائرية على تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وتوسيع وصول الافراد و الشركات الى الخدمات المالية المختلفة مثل، الحسابات المصرفية والقروض والتامين وغيرها بهدف تعزيز الاستقرار المالي للأفراد وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، بما في ذلك تعزيز دور البنوك في تقديم خدمات مالية ومصرفية متاحة لكل الافراد والاسر وفي هذا السياق شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من التطورات اذ اصبح يتكون في نهاية ديسمبر 2020 من عشرين مصرفا وثمانية مؤسسات مالية، لو نتمعن في العمق المصرفي في الجزائر نجد أنه وصل خلال نفس السنة إلى 1578 وكالة مصرفية تأخذ منها المصارف العمومية حصة الأسد بـ1184 وكالة في حين تبقى 394 وكالة تخص المصارف الخاصة، بدورها المؤسسات المالية من حيث عدد الوكالات 96 وكالة اجمالاً، هذا ما يوحي باهتمام السلطات الوصية في البلاد لموضوع الشمول المالي[1].

وأمام هذا الطرح سنقوم باستعراض تطورات مؤشرات الشمول المالي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات التي يتيح البنك المركزي الجزائري إمكانية للوصول إلى البيانات الخاصة بها.

1. مؤشر عدد المودعين في البنوك حسب الفئات في الجزائر

إنّ عدد المودعين في البنوك يمكن ان يختلف حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وقد يكون هنا تفاوتات بين الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط والعالي، ويمكن لعدد المودعين في البنوك ان يكون مؤشرا على مدى استخدام الخدمات المصرفية في البلاد، ويعكس مستوى الثقة في النظام المصرفي والاستقرار الاقتصادي والجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة (2012–2020):

[1] التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، بنك الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص 77-78. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf، تم الاطلاع في 2023/07/15.

الجدول (03-20): عدد المودعين في البنوك حسب الفئات في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

الفئات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإدارات العمومية	1301	1313	1679	1703	1742	1641	1796	2294	3168
المؤسسات العمومية غير المالية	40387	41810	14019	14614	14778	13501	2542	3088	8544
المؤسسات الخاصة غير المالية	1288576	1421872	1096262	1078150	1103257	1697865	1159932	1191360	774822
المؤسسات الخاصة غير هادفة للربح	19196	20667	20755	22704	21944	209826	38589	41682	55730
الأسر والأفراد	9003553	9931231	10330154	11184408	10779369	9125504	10252454	10940210	9635672
منها الذكور						3710487	7553900	7784721	6989972
منها الإناث						720965	2253952	2685791	2291304
المجموع	10353013	11416893	11462869	12301579	11921090	11048337	11455313	12178634	10477946

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد المودعين في البنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/، تم الاطلاع في 2023/07/17.

يشير هذا الجدول الى عدد المودعين في البنوك في الجزائر خلال الفترة من عام 2012 الى عام 2020 حسب الفئات المختلفة، حيث تنقسم هذه الفئات الى: الإدارات العمومية، المؤسسات العمومية غير مالية، المؤسسات الخاصة غير المالية، المؤسسات الخاصة غير هادفة للربح، الاسر والافراد منها الاناث والذكور ويتضح جليا من الجدول ان فئتي الاسر والافراد كذلك المؤسسات الخاصة غير المالية يستحوذان على النسبة الأكبر من عدد المودعين في البنوك الجزائرية.

فيما يخص الاسر والافراد، تظهر الأرقام زيادة مستمرة في عدد المودعين على مدى السنوات يعكس هذا النمو الازدياد في الوعي المالي والاعتماد المتزايد على البنوك كوسيلة ادخار وإدارة الأموال الشخصية،

ونلاحظ ان الأرقام المتعلقة بالأسر والافراد تشمل فئات الذكور والاناث بشكل منفصل، حيث يبدو ان هناك اختلافا كبيرا في عدد المودعين بين الجنسين.

فيما يخص المؤسسات الخاصة غير مالية، يتضح من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أنّ هناك زيادة مستمرة في عدد المودعين على مدلى السنوات ويمكن ان تعكس هذه الزيادة نموا في القطاع الخاص وزيادة الاعتماد على البنوك لتلبية احتياجات التمويل

وبخصوص المؤسسات الخاصة غير هادفة للربح، تشير الأرقام إلى وجود تقلبات كبيرة في عدد المودعين على مدى السنوات، يمكن ان تكون هذه التقلبات نتيجة لتغيرات في التمويل والاستدانة لهذه المؤسسات.

أمّا المؤسسات العمومية غير مالية، تشير الأرقام الى وجود تقلبات كبيرة في عدد المودعين على مدار السنوات، ويمكن ان تعكس هذه التقلبات تغيرات في سياسات التمويل والاستثمار لهذه المؤسسات.

وسجلت الإدارات العمومية زيادة تدريجية في عدد المودعين على مدار السنوات المذكورة ومن المحتمل ان يكون هذا سبب زيادة الوعي بأهمية الادخار والايداع في البنوك واستخدام الخدمات المالية المتاحة لهذه الفئة.

وفي الإجمالي تشير الأرقام الى زيادة عامة في عدد المودعين في الجزائر خلال الفترة المذكورة، يمكن ان تكون هذه الزيادة نتيجة لتوسع الخدمات المصرفية وتحسن الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع في البلاد.

2. مؤشر إجمالي المودعين في الخزينة العمومية في الجزائر

يعكس هذا المؤشر مدى تنوع القنوات التي تعتمد عليها مختلف الفئات عند ايداعها لأموالها، فبالإضافة الى المؤسسات المصرفية ومؤسسات البريد يمكن لمختلف فئات المجتمع في الجزائر من مؤسسات وافراد إيداع أموالهم في الخزينة العمومية للدولة والجدول الموالي يوضح عدد المودعين في لخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2020:

الجدول (03-21): إجمالي المودعين في الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي المودعين	88476	87208	87322	87107	90322

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، إجمالي المودعين في الخزينة العمومية، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/، تم الاطلاع في 2023/07/17.

يوضح هذا الجدول عدد المودعين في الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة من 2016 الى 2020 وفقا للأرقام المقدمة التي تمثل عدد الافراد او المؤسسات التي اودعت أموالها في الخزينة العمومية خلال تلك السنوات، كان هناك زيادة في عدد المودعين في عام 2016 حيث بلغت 88476 وتم الحفاظ على معدل ثابت الى حد كبير على مدار السنتين (2017-2018) مع اجمالي المودعين حيث يتراوح بين 87208 و87322، ومع ذلك في عام 2019 تم تسجيل انخفاض طفيف في اجمالي المودعين الى 87107 ، و في العام التالي أي في عام 2020 شهد اجمالي المودعين زيادة ملحوظة تصل الى 90322.

3. مؤشر إجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المؤشر اجمالي عدد المودعين في الحساب الجاري البريدي في الجزائر حسب العديد الفئات خلال الفترة من عام 2011 الى 2021 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (03-22): إجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

السنوات	إجمالي المودعين
2011	15096025
2012	16259811
2013	1782673
2014	18080469
2015	19118250
2016	20044782
2017	20044782
2018	21374419
2019	22629700
2020	23613552
2021	24714867

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، إجمالي المودعين في الحساب الجاري في الجزائر، المتاح على الرابط:https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/، تم الاطلاع في 2023/07/20.

وفقا للأرقام المذكورة في الجدول أعلاه نلاحظ زيادة تدريجية في عدد المودعين على مدار هذه الفترة في عام 2011 كان اجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي 15096025 ومن ثم زاد عددهم الى 16259811 في عام 2012 واستمرت الزيادة في السنوات التالية ، حيث وصل اجمالي المودعين في عام 2021 ب 24714867 وعليه نلاحظ ان هناك نموا مستداما في عدد المودعين على مدار السنوات مع زيادة تقدر بحوالي 9,5 مليون مودع خلال الفترة الزمنية الكلية ، وهذا النمو قد يكون نتيجة لعدة عوامل بما في ذلك زيادة الوعي والتثقيف المالي وتوسع خدمات الحساب الجاري البريدي وتحسين الوصول اليها.

كما تصدر الإشارة الى ان اجمالي المودعين في الحساب الجاري البريدي يتجاوز اجمالي المودعين على مستوى البنوك طيلة هذه الفترة وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب من بينها السهولة والليونة في المعاملات بين المودعين بمختلف الفئات ومؤسسات البريد التي تقد خدمات مالية مقارنة بالمؤسسات المصرفية إضافة أيضا الى تفضيل بعض الافراد او المؤسسات عدم التعامل مع المؤسسات المصرفية تجنبا الوقوع في معاملات الربوية

كما يوضح الشكل الموالي نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لمؤسسات بريدية تقدم خدمات مالية:

الشكل (03-03): نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لمؤسسات بريدية تقدم خدمات مالية في سنة 2021

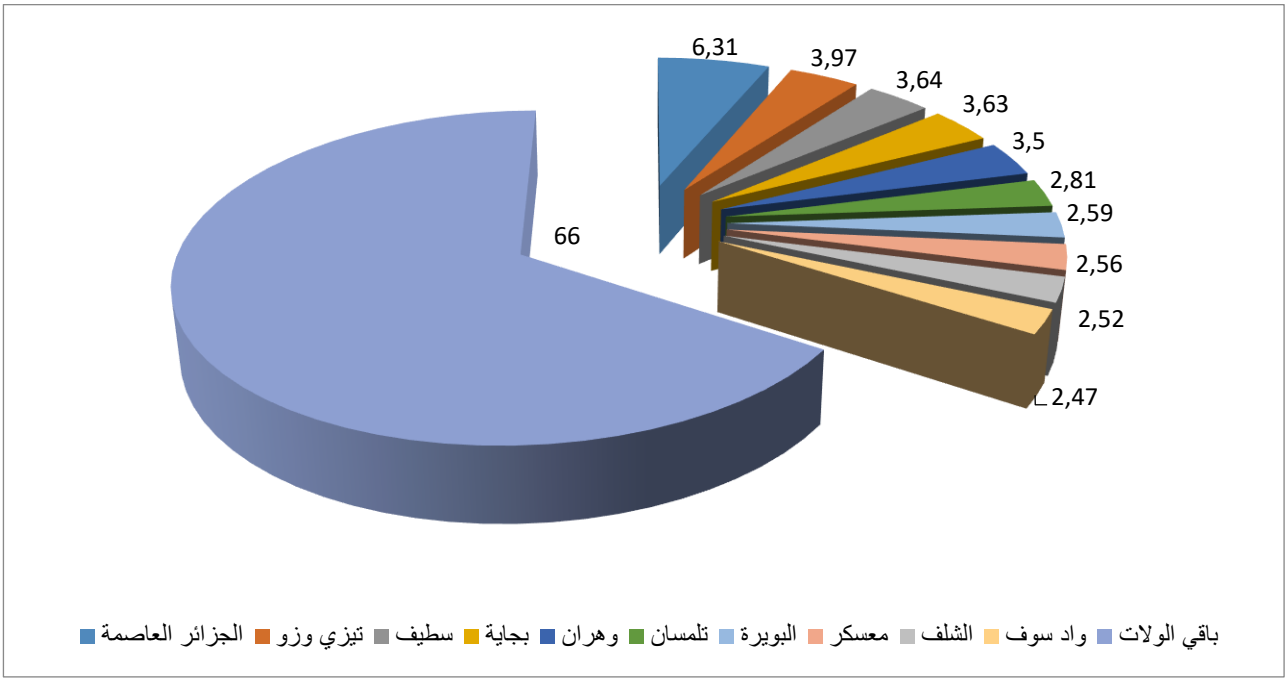

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد الوكالات حسب الولايات، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/، تم الاطلاع في 2023/07/22.

يتضح جليا من الشكل ان الولايات العشرة الأولى المذكورة استحوذت مجتمعة على ما يقارب 34% من اجمالي مؤسسات البريد التي تقدم خدمات مالية في سنة 2021 وهي نسبة جد معتبرة، حيث نلاحظ ان العدد الأكبر من تلك المؤسسات في الجزائر يتركز في المدن العشرة احتلت الجزائر العاصمة المرتبة الأولى نسبة تقدر ب 6,31% تليها ولاية تيزي وزو ثانيا بنسبة 3,97 % ثم احتلت ولاية سطيف بنسبة 3,64% في حين توزع نسبة 66% على باقي الولايات الجزائرية البالغ عددها 48 ولاية.

4. مؤشر عدد المقترضين من البنوك حسب الفئات في الجزائر

يعتمد عدد المقترضين من البنوك حسب الفئات على عوامل عديدة، مثل الظروف الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية والطلب على القروض وشروط الاقتراض التي يفرضها البنك، قد يكون هناك تفاوتات بين الفئات المختلفة في معدلات الاقتراض وفقا لعوامل مثل: الدخل والعمر والمهنة والتاريخ الائتماني للمقترض والجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2020:

الجدول (03-23): عدد المقترضين من البنوك حسب الفئات في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

الفئات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإدارات العمومية	132	148	66	70	40	45	39	41	148
المؤسسات العمومية غير المالية	1672	1746	1582	1728	2156	2692	36089	35518	35235
المؤسسات الخاصة غير المالية	357098	433384	495182	539192	578101	586943	493260	652743	556446
المؤسسات الخاصة غير هادفة للربح	287	243	282	302	321	1185	2928	3634	3234
الأسر والأفراد	616629	635319	456208	470092	498947	592592	733156	812870	818572
منها الذكور						273501	551573	597714	599035
منها الإناث						46204	112923	126314	133729
المجموع	975773	1070840	953295	1011353	1079570	1183452	1265503	1504831	1413563

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد المقترضين من البنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/، تم الاطلاع في 2023/07/23.

يشير الجدول أعلاه الى عدد المقترضين في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة الممتدة من 2012 الى غاية سنة 2020، ومن الأرقام المذكورة أعلاه يمكن القول ان مستوى الاقتراض من البنوك في الجزائر شهد

تحسن مستمر طيلة هذه الفترة حيث بلغ اجمالي المقترضين في عام 2012 الى 975773 مقترض ليرتفع في عام 2017 الى 1183452 مقترض ليصل بعدها مجموع المقترضين من البنوك في عام 2020 الى 1413563.

كما تصدر الإشارة إلى ان فئات المقترضين في الجزائر تنقسم الى الأخرى بذاتها الى فئة المؤسسات العمومية، المؤسسات العمومية غير مالية، المؤسسات الخاصة غير المالية، المؤسسات الخاصة غير هادفة للربح، الاسر والافراد.

5. مؤشر عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر

يعتبر الدينار الجزائري في الجزائر عملة البلاد، وعموما يتوقع ان تكون الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة محدودة بالنسبة للمواطنين والشركات المحلية، قد تكون هناك حاجة الى إجراءات وتصاريح خاصة لفتح حسابات بالعملات الأجنبية، فان ذلك يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة النقدية ومتطلبات التحويلات الدولية وغيرها من العوامل الاقتصادية والمالية والجدول الموالي يوضح عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة (2012-2020):

الجدول (03-24): عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة (2012-2020)

الفئات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأفراد المعنويون	68319	73023	70594	64733	17937	83382	73474	63073	25667
الأفراد الطبيعيون	3901339	4057006	4211337	377225	4622981	4252218	3961166	4219261	3401071
منهم الذكور						1495115	2829950	2995061	2257922
منهم الإناث						453947	1099745	1186133	1112914
المجموع	3969658	4130029	4281931	4441958	4640918	4335600	4034640	4282334	3426738

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/، تم الاطلاع في 2023/07/25.

نلاحظ من الجدول ان عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر قد تغيرت خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2020، هنا بعض الملاحظات حول الأرقام المذكورة نوضحها فيما يلي:

- **الافراد المعنويون:** يتعلق هذا الرقم بعدد الحسابات المالية للمؤسسات والشركات والمنظمات الأخرى في الجزائر يتضح ان العدد كان منقلبا طوال الفترة، ولكنه بدا في الانخفاض بشكل ملحوظ بدءا من عام 2016 حتى عام 2020؛
- **الافراد الطبيعيون:** يشير هذا الرقم الى عدد الحسابات المالية للأفراد الذين يستخدمون العملة الصعبة في الجزائر رغم تقلبات الاعداد على مر السنوات، الا ان العدد الإجمالي ارتفع بشكل عام، ومن الملاحظ ان هناك زيادة كبيرة في عدد الحسابات من عام 2012 الى عام 2016، ثم تراجعت الأرقام بعد ذلك واستقرت عند مستوى معين؛
- **الذكور والاناث:** تظهر الأرقام المذكورة للذكور والاناث ان هناك فرقا كبيرا بين الجنسين فيما يتعلق بعدد الحسابات المالية النشطة على سبال المثال، في عام 2012 كان عدد الحسابات للذكور اعلى بكثير من

الاناث، ولكن في السنوات اللاحقة بدا العدد للإناث في الزيادة بشكل ملحوظ وهذا يشير الى زيادة المشاركة المالية للنساء في الجزائر على مر السنوات.

6. مؤشر عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر

يعد عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر مؤشرا هاما لقوة واستقرار النظام المالي، وقد يعكس الثقة في الاقتصاد المحلي والقدرة على اجراء التعاملات المالية والتجارية بكفاءة، حيث تتأثر اعداد الحسابات المالية النشطة بالعديد من العوامل المختلفة مثل: النمو الاقتصادي، وسياسات البنوك المركزية وثقة المستثمرين والعملاء والجدول الموالي يوضح ذلك عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2012-2020:

الجدول (03-25): عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة (2012-2020)

الفئات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأفراد المعنويون	928846	995614	1218540	1288379	1555956	1313153	1178393	1295074	1022236
الأفراد الطبيعيون	9218563	9568610	9753099	10057628	10201837	9601593	9874831	9991646	9784819
منهم الذكور						5527266	7068944	7256176	6945471
منهم الإناث						1931660	2477524	2390008	2477211
المجموع	10147409	10564224	10971639	11346007	11876700	10914746	11053224	11286720	10807055

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/، تم الاطلاع في 2023/07/26.

عند النظر في الجدول الذي يوضح عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر حسب الفئات خلال الفترة من 2012 الى 2020 يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات والتغيرات في الأرقام على مدى هذه الفترة.

فيما يتعلق بالأفراد المعنويين يبدو ان هناك زيادة تدريجية في عدد الحسابات النشطة خلال هذه الفترة تشير الأرقام الى زيادة مستمرة من عام 2012 الى عام 2016، ثم يحدث انخفاض طفيف في عام 2017 و2018 قبل ان ينخفض بشكل أكبر في عام 2019 و2020.

أما بالنسبة للأفراد الطبيعيين فان الأرقام تشير الى استقرار نسبي في عدد الحسابات النشطة خلال الفترة المذكورة، هناك تقلبات طفيفة في الاعداد على مدى هذه السنوات ولكن بشكل عام يمكن اعتبار الاعداد مستقرة.

وعند النظر في تفاصيل الافراد الطبيعيين حسب الجنس، يتضح ان هناك زيادة في عدد الحسابات النشطة للذكور على مدى السنوات القليلة الأولى، ثم يبدو ان هناك تقلبات صغيرة في الاعداد بعد ذلك، بالنسبة للإناث فان الأرقام تشير أيضا الى زيادة في الحسابات النشطة في البداية ثم استقرار في الاعداد.

بشكل عام يمكن ان نستنتج ان هناك نمطا مستقرا في عدد الحسابات النشطة للأفراد الطبيعيين في الجزائر على مر السنوات، بينما هناك بعض التقلبات والتغيرات في عدد الحسابات النشطة للأفراد المعنويين يمكن ان تكون هذه التغيرات نتيجة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النشاط المالي والتجاري في البلاد.

7. مؤشر عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية

تعتبر البنوك الجزائرية منتشرة في مختلف المناطق الجغرافية في البلاد وتوفر خدماتها للعملاء في مناطق الحضر والريف على حد سواء وتتواجد الوكالات الفرعية في العديد من المدن والمناطق الجزائرية، حيث يمكن القول بان البنوك الجزائرية تعمل على توسع شبكة فروعها وتعزيز وجودها في مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر بهدف توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من العملاء في البلاد والجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة المذكورة أدناه:

الجدول (03-26): عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2009-2020)

المنطقة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المناطق الحضرية	1242	1230	1267	1302	1329	1347	1378	1398	1412	1431	1446	1472
المناطق الريفية	58	52	89	89	89	90	91	90	94	94	99	106
المجموع	1300	1282	1356	1391	1418	1437	1469	1488	1506	1525	1546	1578

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/، تم الاطلاع في 2023/07/26.

يوضح الجدول عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة من عام 2009 الى عام 2020 يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات والتغيرات في هذه الأرقام على مر السنوات.

في المناطق الحضرية يتضح ان هناك زيادة مستمرة في عدد الوكالات الفرعية للبنوك من عام 2009 الى عام 2020 تبدو ان هناك زيادة في النسب بين السنوات، حيث تتراوح عدد الوكالات الفرعية في هذه المناطق بين 1242 في عام 2009 و1472 في عام 2020 هذا يشير الى زيادة النشاط المصرفي وتوسع الخدمات المصرفية في المناطق الحضرية

أمّا في المناطق الريفية، فان العدد الإجمالي للوكالات الفرعية اقل بكثير مقارنة بالمناطق الحضرية على مر السنوات يبدو ان هناك زيادة طفيفة في عدد الوكالات الفرعية في المناطق الريفية، حيث ارتفعت من 58 عام 2009 الى 106 عام 2020 ومع ذلك فان الاعداد لاتزال متواضعة مقارنة بالمناطق الحضرية، مما يشير الى ان خدمات البنوك لاتزال اقل انتشارا في الأماكن النائية والريفية وقد يعود هذا الى عدة عوامل من بينها نزوح الافراد من الريف الى المدينة وأيضا عدم توفر البنية التحتية اللازمة لذلك في تلك المناطق.

عند النظر الى العدد الإجمالي للوكالات الفرعية للبنوك، فان هناك زيادة عامة في عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر على مر السنوات، تبدو هذه الزيادة مستدامة، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 1300 في عام 2009 الى 1578 في عام 2020 هذا يشير الى توسع قطاع الخدمات المصرفية في البلاد على مستوى الانحاء المختلفة.

والشكل الموالي يوضح نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لوكالات فرعية خاصة بالبنوك في سنة 2020:

الشكل (03-04): نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لوكالات فرعية خاصة بالبنوك في سنة 2020

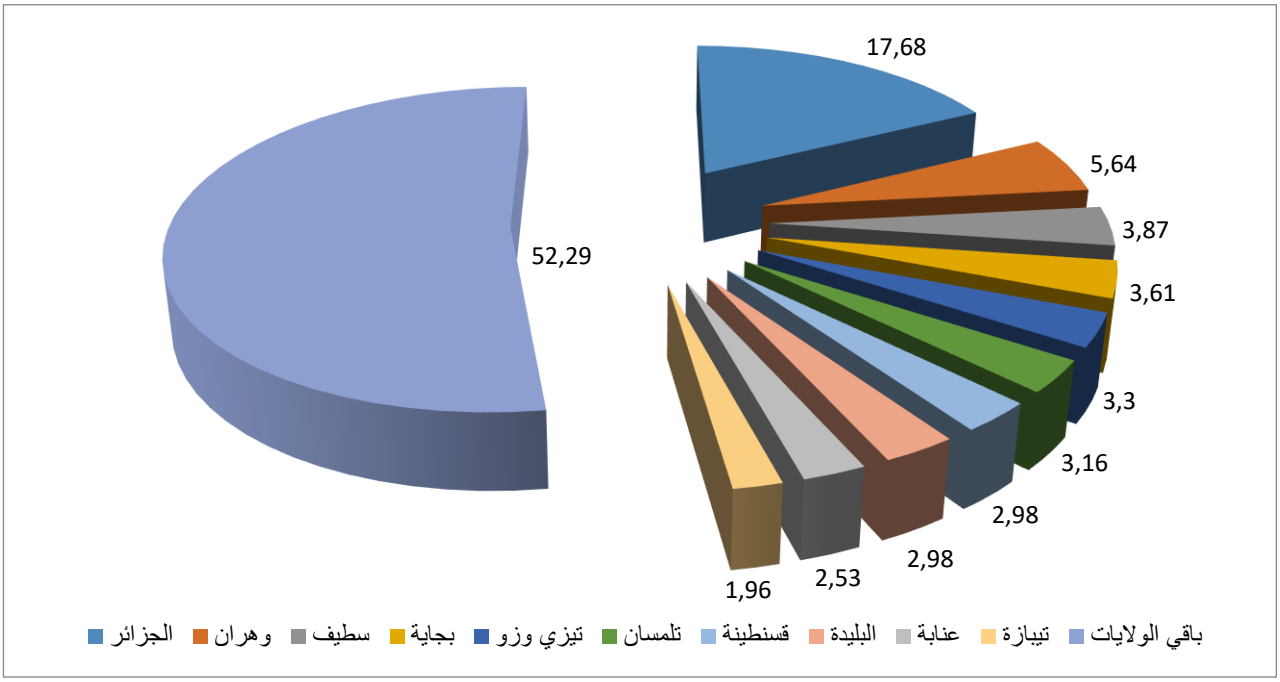

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/، تم الاطلاع في 2023/07/27.

تشير هذه النسب الى نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لوكالات فرعية خاصة بالبنوك في سنة 2021 في كل ولاية، نستنتج ان الجزائر العاصمة تحتل المرتبة الأولى بنسبة امتلاك اعلى مشيرة 17,68%، وتليها وهران بنسبة 5,64% وسطيف بنسبة 3,87%، بجاية بنسبة 3,61% وتيزي وزو بنسبة 3,3%، تليها تلمسان بنسبة 3,16%، وقسنطينة عاصمة الجسور بنسبة 2,98%، والبليدة بنسبة 2,53% وعنابة 2,53%، بينما تحتل تيبازة المرتبة الأخيرة بنسبة امتلاك ادنى، مما يشير الى قدرة اقل للولاية على توفير هذه الخدمات المالية، وعند النظر الى باقي الولايات نجد ان النسبة بـ 52,29% من اجمالي نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لوكالات فرعية خاصة بالبنوك وقد تكون هذه النسب مرتبطة بحجم السكان والنشاط الاقتصادي في تلك الولايات.

8. مؤشر عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر

يعتبر الصراف الالي واحدا من التطورات التكنولوجية المهمة في قطاع الخدمات المالية، حيث يتيح للعملاء سحب النقود، وايداع النقود واستعراض الحسابات وإجراء عمليات مصرفية أخرى دون الحاجة الى زيارة الفروع البنكية الرئيسية يساعد ذلك في توفير الوقت والجهد للعملاء ويعزز سرعة وسهولة اجراء

العمليات المصرفية والجدول الموالي يوضح عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2009 إلى 2020:

الجدول (03-27): عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2009-2020)

المنطقة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المناطق الحضرية	724	826	946	1020	1122	1163	1243	1289	1333	1365	1404	1418
المناطق الريفية	18	42	50	30	33	64	43	52	54	56	73	75
المجموع	742	868	996	1050	1155	1227	1286	1341	1387	1421	1477	1493

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/، تم الاطلاع في 2023/07/28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر خلال الفترة من 2009 الى 2020 ويقسم الأجهزة حسب المنطقة الجغرافية الى مناطق حضرية ومناطق ريفية.

في المناطق الحضرية يتضح ان عدد أجهزة الصراف الالي كان مستمرا في الارتفاع على مدار الفترة المذكورة، حيث بدا العدد من 724 في عام 2009 وزاد الى 1418 في عام 2020 أي ما يقارب الضعف، تشير هذه الزيادة المستمرة الى النمو الاقتصادي والتوسع في الخدمات المصرفية في المناطق الحضرية.

أمّا في المناطق الريفية، فقد كان عدد أجهزة الصراف الالي اقل بكثير مقارنة بالمناطق الحضرية، ولاكن ظهرت زيادة في الأعوام الأخيرة، بدا العدد من 18 في عام 2009 وزاد الى 75 في عام 2020 ويمكن تفسير هذه الزيادة بتوسع الخدمات المصرفية وتعزيز التواجد البنكي في المناطق الريفية.

وعند اجمالي الاعداد في كلا المنطقتين، نرى أن عدد أجهزة الصراف الالي في الجزائر زاد من 742 في عام 2009 الى 1493 عام 2020 هذا يعكس التطور المستمر في قطاع الخدمات المصرفية في البلاد على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك.

ويمكن أن نستنتج ان الجزائر تعمل على تعزيز التواجد البنكي في جميع المناطق سواء الحضرية او الريفية بهدف تقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة ووفرة للمواطنين في جميع انحاء البلاد.

9. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر

تعزز وجود أجهزة الصراف الالي في المؤسسات البريدية القدرة على القيام بالعمليات المالية في أي وقت واي مكان يمكن للأفراد سحب النقد واستعراض رصيدهم الحسابي وتحويل الأموال ودفع الفواتير وهذا يخدم في رفع مستوى الراحة والسهولة في إدارة المعاملات المالية اليومية والجدول الموالي يوضح عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2009 الى 2020:

الجدول (03-28): عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2009-2020)

المنطقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المناطق الحضرية	597	597	603	863	1042	1116	1258	1281	1276	1299	1301
المناطق الريفية	9	9	9	34	37	6	13	112	128	108	108
المجموع	606	606	694	897	1079	1122	1271	1393	1404	1407	1409

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/، تم الاطلاع في 2023/07/28.

بناءً على الجدول يظهر أن عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية في الجزائر قد شهد تطورا على المستوى الوطني خلال الفترة من 2011 الى 2020، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الالي عام 2011 في الجزائر 606 جهاز ليرتفع إلى 1217 جهاز في عام 2017 ليواصل بعد ذلك الارتفاع ليبلغ اجمالي أجهزة الصراف الالي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر 1409 جهاز في عام 2021 ، وهذا مؤشر يدل على مدى اتساع رقعة الخدمات المالية في الجزائر حيث ان ذلك لم يقتصر على البنوك والمؤسسات المصرفية فقط أي شاملة أيضا المؤسسات البريدية وتوسع الخدمات المالية التي تقدمها هذه

الخيرة من المؤسسات يساهم بشكل جلي في تلبية رغبات مختلف فئات المجتمع في الجزائر من مواطنين و مؤسسات.

أمّا بخصوص المناطق الريفية، فإن عدد أجهزة الصراف الآلي ارتفع تدريجيا في عام 2011 بقيمة 597 وظل ثابتا على مدار الأعوام القليلة التالية، في عام 2013 وزاد عدد الأجهزة الى 603 واستمر في الارتفاع بشكل مستمر حتى وصل الى اعلى مستوى في عام 2020 بقيمة 1299 في عام 2021 زاد العدد بقليل الى 1301، ويعكس هذا الاهتمام المتزايد بتوفير الخدمات المالية للسكان في المناطق الحضرية ويعكس أيضا التطور التكنولوجي في هذا المجال.

في حين كان عدد أجهزة الصراف الالي في المناطق الريفية متدنيا جدا في عام 2009 حيث كان يبلغ 9 فقط واستمر هذا العدد بالاستقرار على مدار السنوات القليلة التالية في عام 2014 زاد العدد الى 34 ومن ثم ارتفع الى 37 في عام 2015 منذ ذلك الحين تذبذب عدد الأجهزة في المناطق الريفية وتراوح بين اعلى قيمة في عام 2019 بقيمة 128 وأدنى قيمة في عام 2020 و2021 بقيمة 108، وهذا يرجع الى التوسع في توفير الخدمات المصرفية في المناطق الريفية وتحسن الوصول الى الخدمات المالي.

والشكل الموالي يوضح نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لأجهزة الصراف الالي وماكنات الصراف الآلي التابعة للمؤسسات البريدية:

الشكل (03-05): نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لأجهزة الصراف الآلي وماكينات الصرف الآلي التابعة للمؤسسات البريدية في سنة 2021

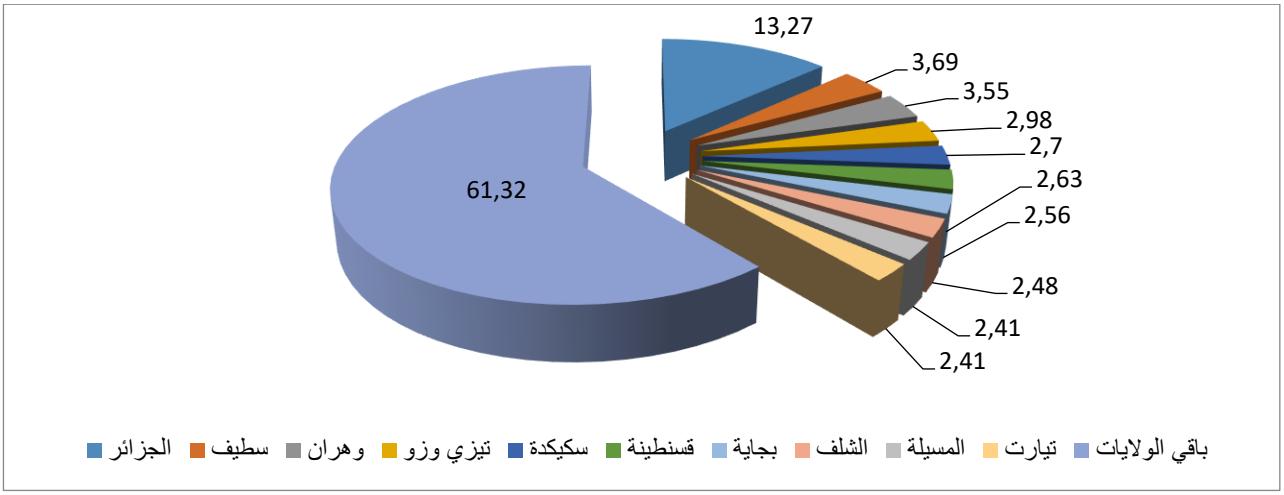

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/، تم الاطلاع في 2023/07/28.

يوضح الشكل نسبة امتلاك الولايات الجزائرية لأجهزة الصراف الالي وماكينات الصرف الالي التابعة للمؤسسات البريدية في سنة 2021، النسبة المئوية لامتلاك ولاية الجزائر العاصمة لتلك الأجهزة هي 13,27 %، تليها ولاية سطيف بنسبة 3,69% وولاية وهران بنسبة 3,55% تظهر الولايات الأخرى بنسب اقل لامتلاك تلك الأجهزة مثل: ولاية تيزي وزو بنسبة 2,98%، سكيكدة بنسبة 2,7%، وقسنطينة بنسبة 2,63%.

المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة (دراسة إحصائية تحليلية للفترة 2013-2019)

سعيًا للوصول إلى هدف الدراسة الرئيسي والمتمثل في اختبار العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المنظومة المصرفية داخل الدول العربية، ارتئينا تخصيص هذا المبحث من الدراسة للوصول إلى هذا الغرض، حيث ستكون البداية بعرض لواقع المنظومة المصرفية العربية وإبراز مختلف التطورات التي شهدتها، يليها وصف لمتغيرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية الخاصة بالدول العربية محل الدراسة، على أن نتطرق بعد ذلك لدراسة وتحليل علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية للدول محل الدراسة.

المطلب الأول: واقع المنظومة المصرفية العربية

مر النظام المصرفي في الدول العربية بمراحل مختلفة من التطور والتحسين في التشريعات المصرفية واللوائح لضمان استقرار النظام المصرفي وحماية المستثمرين والمودعين، حيث سعت المصارف العربية جاهدةً خلال السنوات الماضية وحتّى اللحظة، إلى تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي المحلي، واتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة التي تسمح بتطوير واستيعاب خدمات التقنيات المالية الحديثة، فبناءً على البيانات المجمعة من المصارف العربية والواردة في التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، فإن أداء القطاع المصرفي العربي خلال هذه الفترة شهد تحسنًا في كل من إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي[1].

[1] التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/07/16.

بناءً على هذا سنحاول من خلال هذا المطلب من الدراسة استعراض واقع المنظومة المصرفية العربية خلال الفترة (2013-2021)، وهذا بالاعتماد على أداء كل من مؤشر الودائع المصرفية، مؤشر النشاط الاقراضي، مؤشرات السلامة ومؤشرات الربحية المصرفية.

1. تطورات ودائع المنظومة المصرفية العربية

شهدت ودائع المنظومة المصرفية العربية كمجموعة نموًا مستمرًا خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية عام 2021، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-29): تطور الودائع لدى المصارف العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)

السنة	الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الاجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الاجمالية للناتج المحلي الإجمالي (%)
2013	978,785	594,984	1,573,769	1,758,385	65
2014	1,040,317	670,108	1,710,425	1,899,032	69,5
2015	1,110,056	647,444	1,757,500	1,936,001	79,5
2016	1,023,513	665,203	1,688,716	1,948,899	81,8
2017	1,020,365	705,233	1,725,598	1,996,822	80,8
2018	979,875	825,582	1,805,457	2,026,090	74,9
2019	1,038,327	834,477	1,872,804	2,094,177	76,3
2020	1,163,420	884,954	2,084,374	2,303,455.0	91,1
2021	1,215,655	923,084	2,138,739	2,412,604.5	83,7

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/07/29.

يتضح جليًا من الجدول أعلاه، أن هناك زيادة مستمرة في إجمالي الودائع لدى المصارف العربية خلال الفترة الممثلة في الجدول، حيث ارتفعت من 1,758,385 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 2,412,604.5 مليون دولار في عام 2021، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في الودائع الاجمالية للقطاع الخاص، والتي تمثل النسبة الأكبر من التركيبة الإجمالية للودائع، ممّا يعكس التفاعل اليومي للأفراد

والمؤسسات مع المصارف المحلية في البلدان العربية، وفي ذات السياق فإن الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص تستحوذ هي الأخرى على النسبة الأكبر من الودائع الاجمالية للقطاع الخاص مقارنة بالودائع الجارية طوال الفترة.

وبالرغم من الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي شهدها العالم ابتداءً من عام 2019 بسبب وباء كورونا وحالة عدم اليقين التي تميز فترة الجائحة، إلاّ أن حجم الودائع لم يتراجع خلال هذه الفترة واستمر في الارتفاع، حيث اتجه الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم في المصارف المحلية لبلدانهم سواء في شكل مدخرات لأجل أو مدخرات جارية.

أمّا بخصوص مؤشر نسبة الودائع الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، فإن الجدول أعلاه يُظهر تقلبات طفيفة في هذه النسبة، ولكنها تظل في مستوى مرتفع طوال الفترة مما يشير إلى أهمية القطاع المصرفي في الدعم المالي للاقتصادات العربية.

2. تطورات النشاط الاقراضي للمنظومة المصرفية العربية

شهدت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف العربية هي الأخرى ارتفاع ونمو مستمر على مدار السنوات (2013-2021)، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-30): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)

السنة	اجمالي الائتمان	الائتمان المقدم للقطاع العام	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الودائع (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي (%)
2013	1,679,600	554,926	1,124,674	67	64	41
2014	1,812,263	561,928	1,250,335	69,0	65,8	45,8
2015	1,925,879	596,774	1,331,105	69,1	68,8	54,6
2016	2,025,294	651,100	1,374,194	67,9	70,5	57,7
2017	1,985,090	611,536	1,373,554	69,2	68,8	55,6
2018	2,096,932	748,727	1,348,205	64,3	66,5	49,9
2019	2,197,830	770,575	1,427,255	64,9	68,2	52,0
2020	2,435,224,8	856,220	1,560,384	64,8	68,5	62,4
2021	2,649,010,2	946,740	1,702,271	64,3	70.6	59,1

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/08/19.

من القراءة الأولية للجدول أعلاه، نلاحظ زيادة مستمرة في إجمالي الائتمان المقدم من المصارف العربية لمختلف شرائح المجتمع، وهذا على مدى الفترة الممثلة في الجدول، حيث ارتفعت القروض والتسهيلات الائتمانية من حوالي 1,68 ترليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى حوالي 2,65 ترليون دولار في عام 2021 بمعدل نمو قارب 58%، ويدل الارتفاع المستمر في حجم الاقتراض على تبني الاقتصادات العربية لسياسة نقدية توسعية تهدف إلى توفير التمويل للأفراد والمؤسسات بغرض دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القطاعين العام والخاص طوال هذه الفترة، وبالرغم من التأثيرات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا، إلاّ أن المصارف العربية استمرت في تقديم الائتمان، حيث يُلاحظ زيادة كبيرة في إجمالي

الائتمان خلال عام 2020، ويمكن أن يكون ذلك ناتجا عن الحاجة إلى دعم اقتصادي إضافي في ظل التحديات الاقتصادية.

كما يبين الجدول أيضًا، أنّ الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان مقارنة بالائتمان المقدم للقطاع العام حيث تراوحت نسبته بين 64% و69% خلال هذه الفترة، حيث يُبرز هذا الدور الهام للقطاع الخاص داخل الدول العربية في تحفيز الاقتصاد ودعم النمو، أضف إلى ذلك فإن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص تتميز بثبات نسبي خلال الفترة، وهو ما يعكس استقرار العلاقة بين الائتمان والودائع (القدرة على تقديم المزيد من الائتمان مقارنة بالودائع المحفوظة لديها).

وبخصوص نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي على مدى الفترة، فإنها تتغير طيلة الفترة ولكن تظل عند مستويات مرتفعة، مما يُؤكد مرة أخرى على دور النظام المصرفي للبلدان العربية في دعم النشاط الاقتصادي المحلي، وبشكل عام، يُظهر الجدول تطورًا إيجابيًا خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية عام 2021 في تقديم الائتمان من المصارف العربية، مع التركيز على دعم القطاع الخاص وتحفيز النشاط الاقتصادي.

3. تطور مؤشرات السلامة المصرفية (المخاطرة) في المنظومة المصرفية العربية

سيتم الاعتماد على مؤشري معدل كفاية رأس المال ومعدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، للوقوف على مدى سلامة المنظومة المصرفية العربية.

1.3. تطور مؤشر معدل كفاية رأس المال

استمرت المصارف في غالبية الدول العربية خلال السنوات الأخيرة في المحافظة على مستويات مرتفعة نسبيًا من كفاية رأس المال وفقًا لمقررات بازل 3 المحددة عند 10.5%[1]، والجدول الموالي يوضّح تطور معدل كفاية رأس المال في مجموعة من الدول العربية التي توفرت بياناتها خلال الفترة (2013-2021):

[1] التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/07/19.

الجدول رقم (03-31): تطور معدل كفاية رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)

البلد	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	17,9	17,9	18,1	19,5	20,4	20,3	19,3	20,3	19,9
الإمارات	19,3	18,2	18,5	18,9	18,9	17,5	17,7	18,1	17,1
البحرين	–	–	19,0	19,3	19,5	18,9	19,2	18,6	18,7
الكويت	18,9	16,9	17,5	18,6	18,4	18,3	18,5	19,0	18,6
الأردن	18,4	18,6	18,5	19,0	18,7	17,5	17,3	18,3	18,0
فلسطين	20,0	18,9	18,0	18,0	17,6	16,6	16,6	15,8	16,2
لبنان	12,2	14,9	14,4	16,6	15,7	17,9	15,8	–	–
مصر	13,7	13,9	–	14,0	15,2	15,7	18,1	20,1	19,3
ليبيا	–	11,8	14,3	14,6	16,7	17,8	18,4	19,2	16,6
موريتانيا	–	–	–	29,5	27,9	24,7	25,0	20,7	18,1

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/08/19.

يعرض الجدول أعلاه بيانات حول تطور معدل كفاية رأس المال للبنوك كمؤشر للسلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، حيث يعتبر ارتفاع نسبة هذا المؤشر دلالة على القدرة الكفؤة للمصارف العربية على تحمل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وتلبية الالتزامات المالية لها.

وعند التمعن مع البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نجد تباينًا كبيرًا في معدلات كفاية رأس المال بين مختلف البلدان العربية، حيث يقودنا إلى الاستنتاجات الآتية:

- تُظهر كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، الأردن وموريتانيا (بالرغم من تراجعها في السنوات الأخيرة) معدلات أعلى ومستقرة في معدل كفاية رأس المال خلال هذه الفترة، وهذا يشير إلى أنّ النظام المصرفي في تلك البلدان قادر على التكيف مع التحديات والمخاطر المالية التي قد تواجهه؛

– تشهد بعض البلدان الأخرى تقلبات وانخفاض حاد مع مرور السنوات في معدل كفاية رأس المال كفلسطين ولبنان، ممّا يدل على التحديات الكبيرة التي تواجه النظام المصرفي في هاذين البلدين وتأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية العامة الجارية فيهما؛

– بالرغم من انخفاض معدل كفاية رأس المال في السنوات الأولى في كل من مصر وليبيا، إلّا أنها شهدت تحسنًا ملحوظًا في السنوات الموالية، وهو مؤشر إيجابي على تحسن السلامة المصرفية داخل هاذين البلدين والقدرة على التصدي للمخاطر المحتملة، خصوصا في ظل الظروف السياسية التي مرّ بها هاذين البلدين خلال العقد الأخير.

2.3. تطور مؤشر نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض

يعكس هذا المؤشر مدى جودة محفظة القروض في المصارف التجارية العربية، حيث يكشف عن نسبة القروض التي عجز عن أداءها المقترضين في الدول العربية سواء أفراد ومؤسسات مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة، والجدول الموالي يوضّح تطور معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كأحد مؤشرات السلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية من عام 2013 إلى غاية عام 2021:

الجدول رقم (03-32): تطور معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كأحد مؤشرات السلامة المصرفية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)

البلد	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	1,3	1,1	1,3	1,4	1,6	2,0	1,9	2,2	1,9
الإمارات	7,8	7,0	6,3	6,4	6,7	5,6	6,5	8,1	7,9
البحرين	-	-	-	5,9	5,6	5,5	4,8	4,3	3,2
الكويت	3,6	2,9	2,4	2,2	1,9	1,6	1,5	2,0	1,9
قطر	1,9	1,7	1,6	-	-	1,9	1,8	2,0	2,4
الأردن	7,0	5,6	5,5	-	-	4,9	5,0	5,5	5,0
فلسطين	2,9	2,6	2,1	2,2	2,3	3,0	4,0	4,2	4,2
لبنان	4,0	4,1	4,4	5,0	5,8	10,3	15,1	-	-
مصر	9,3	8,6	-	6,0	4,9	4,1	4,5	4,0	3,6
ليبيا	21,0	21,0	21,0	21,0	21,0	21,0	21,0	21,0	21,0

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/08/19.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2013-2021) تختلف وتتباين بين الدول العربية الموضّحة في الجدول، حيث يظهر الجدول أن بعض الدول كالسعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الأردن، مصر وفلسطين، تحتفظ بمعدلات منخفضة من القروض المتعثرة خلال هذه الفترة، حيث لم تتعدى نسبة 10% من إجمالي القروض الممنوحة، ويمكن ارجاع أسباب انخفاض هذه النسبة حسب وجهة نظر الطالبة إلى العديد من العوامل من بينها:

- تحسن الاقتصاد داخل هذه الدول، حيث أنّ تحسن الظروف الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تحسن في وضع الأفراد والشركات، مما يقلل من نسبة القروض المتعثرة؛
- تطبيق سياسات فعالة للرقابة المصرفية، فوجود سياسات فعالة ورقابة مصرفية قوية داخل هذه البلدان يمكن أن تحد من مخاطر القروض المتعثرة؛
- تحسين إجراءات الائتمان والتقييم، حيث أنّ تحسين العمليات التقييمية للائتمان في هذه الدول يساعد في اختيار المقترضين المؤهلين بشكل أفضل، مما يقلل من احتمال حدوث تعثر؛

– تعزيز ثقافة السداد وتحفيز المجتمع على التزامه بالالتزامات المالية يسهم في تقليل نسبة القروض المتعثرة.

وعلى النقيض من ذلك فإنّ معدل القروض المتعثرة يشهد ارتفاعًا كبيرًا في كل من لبنان وليبيا، حيث أنّ هذه الأخيرة استقرت فيها النسبة عند حدود 21% طيلة الفترة، ويمكننا تفسير أسباب ارتفاع هذه النسبة في هاذين البلدين من خلال أحد العوامل الآتية:

– تباطؤ اقتصاد الدولتين، الذي ينجم عنه تأثر القطاع الاقتصادي المحلي بشكل عام، مما يؤدي إلى تفاقم القروض المتعثرة؛

– ارتفاع معدلات البطالة، حيث أنّ زيادة معدلات البطالة تعني أن الأفراد والشركات قد يجدون صعوبة في سداد القروض، مما يزيد من معدل القروض المتعثرة؛

– تقلبات أسعار السلع والخدمات، يما يؤثر على قدرة الأفراد والشركات على تحمل التزاماتهم المالية؛

– تغيرات في سياسات الفائدة، أي أنّ الزيادة في أسعار الفائدة قد تزيد من أعباء سداد القروض وتؤدي إلى زيادة في القروض المتعثرة.

4. تطور مؤشرات الربحية في المنظومة المصرفية العربية

باستخدام مؤشر صافي أرباح المصارف التجارية وكذا مؤشر العائد على حقوق المساهمين، سيتم تقيم مدى كفاءة إدارة المصارف في استغلال الموارد المتاحة بطريقة مثلى لتحقيق الأرباح من عدمها.

1.4. مؤشر صافي أرباح المصارف التجارية

يوضّح الجدول الموالي تطور ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية عام 2021، وهذا بناءً على ما توفر من بيانات في قاعدة صندوق النقد العربي وضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد خلال نفس الفترة:

الجدول رقم (03-33): تطور ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي) (2013-2021)

البلد	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	9518	10709	11382	10763	11647	12839	13417	10320	14367
الإمارات	8640	10728	10070	9492	10510	11411	12484	5633	9945
البحرين	-	-	-	2433	2801	2557	3076	2061	3496
الأردن	711	840	711	734	782	832	827	463	776
فلسطين	145	146	132,5	148	172	179	164	100,6	178,4
قطر	4936	5319	5454	5206	-	5731	6916	5818	6619
مصر	2389	3302		5998	3831	3919	5186	3744	6816
ليبيا	404	224	154	172	333	822	528	400,6	775

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/08/20.

يتضح جليًا من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، أنّ معظم المصارف العربية باستثناء مصر وليبيا، حققت ارتفاع مستمر في صافي أرباحها خلال الست سنوات الأولى المذكورة في الجدول (2013-2018)، حيث يشير هذا إلى الأداء الجيد للقطاع المصرفي ومدى تمتع المصارف التجارية العربية بكفاءة تشغيلية عالية من خلال قدرتها على زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، لتشهد بعدها ربحية المصارف العربية تراجع خلال عامي 2019 و2020، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تراجع معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية خلال فترة الجائحة الصحية، بالإضافة إلى ذلك يمكن لربحية المصارف أن تتأثر أيضًا بالارتفاع في مخصصات القروض غير المنتظمة خلال هذه الفترة، فالبنوك العربية عند العودة إلى الجدول الخاص بالنشاط الاقراضي، نجد أن معظم البنوك استمرت في منح القروض خلال سنتي 2019 و2020، وخلال هذه الفترة ستكون احتمالية تعرض الأفراد والمؤسسات لعدم القدرة على السداد كبيرة تزامنًا مع الجائحة، لذلك سيدفع هذه الأمر منطقيًا إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وبالتالي ترتفع معها المخصصات الموجهة لتلك القروض، مما يؤثر سلبًا على ربحية المصارف العربية خلال هذه الفترة.

2.4. مؤشر العائد على حقوق المساهمين

يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة أرباح المصارف التجارية العربية إلى مجموع حقوق المساهمين فيها، لذلك فإن هذا المؤشر يحتكم بدرجة كبيرة إلى مؤشر صافي أرباح المصارف التجارية، والجدول الموالي تطور معدل العائد على حقوق المساهمين في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021):

الجدول رقم (03-34): تطور معدل العائد على حقوق المساهمين كأحد مؤشرات الربحية في المنظومة المصرفية العربية (2013-2021)

البلد	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	-	18,2	14,2	14,5	12,9	13,9	11,9	8,6	10,8
الإمارات	-	14,0	11,39	-	11,4	10,9	11,2	4,8	8,4
الكويت	7,4	8,0	-	8,5	9,5	10,7	9,6	5,0	-
قطر	16,5	16,5	16,2	14,5	-	-	14,8	12,9	14,7
الأردن	9,9	11,4	11,1	8,8	-	9,6	9,4	5,1	8,3
فلسطين	18,7	17,2	15,0	15,6	16,3	16,6	13,5	9,4	9,3
لبنان	11,4	-	11,0	10,3	13,4	9,7	2,7	-	-
مصر	13,9	18,9	-	-	30,9	21,5	19,2	-	-
ليبيا	11,6	5,8	4,2	4,9	8,5	20,9	12,8	6,2	18,5

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports، تم الاطلاع في 2023/08/20.

باعتبار أنّ مؤشر العائد على حقوق المساهمين يحتكم بدرجة كبيرة إلى مؤشر صافي أرباح المصارف التجارية، فإنه بطبيعة الحال سيأخذ نفس المستويات التي بلغها هذا الأخير على مدار هذه الفترة، فالفترة الأولى التي امتدت من عام 2013 إلى غاية عام 2018 والتي حققت فيها معظم المصارف العربية ارتفاع مستمر في صافي أرباحها هي نفسها التي شهد فيها معدل العائد على حقوق المساهمين ارتفاع في مستوياته لدى معظم الدول في الجدول أعلاه، وهو ما يؤكد مرة أخرى الكفاءة التشغيلية التي تتمتع بها المصارف العربية من خلال زيادة مستويات أرباحها في ظل تحكمها في تكاليف الإنتاج، ليتراجع بعدها معدل العائد

على حقوق المساهمين خلال السنتين الأخيرتين ويرجع ذلك لنفس الأسباب التي أدت إلى تراجع مؤشر صافي أرباح المصارف التجارية العربية.

المطلب الثاني: وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة)

عندما يكون هناك شمول مالي واسع، يزيد ذلك من عدد الأشخاص والشركات القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والبنكية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التواصل المالي والنشاط الاقتصادي، مما يعزز الكفاءة في المنظومة المصرفية، وعلى سبيل المثال عندما يتمكن المزيد من الأفراد من فتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض يمكن أن يساهم ذلك في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، بشكل عام يمكن للشمول المالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات ويساهم في تعزيز النظام المصرفي وتحسين كفاءته.

1. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية

لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية، تم التعبير عن المتغير المستقل الشمول المالي بالمؤشرات الآتية:

- عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ؛
- عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ؛
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ؛
- عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ.

في حين تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية كمتغير تابع:

- مؤشر كفاية رأس المال؛
- نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛
- نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛
- صافي أرباح المصارف؛

- معدل العائد على الأصول؛
- معدل العائد على حقوق المساهمين.

يوضّح الجدول الموالي وصف لمؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2019):

الجدول (03-35): وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية (2013-2019)

السنوات	مؤشرات الشمول المالي				مؤشرات كفاءة المنظومة المصرفية					
	عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ	عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ	عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ	كفاية راس المال (%)	نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض (%)	نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة (%)	صافي أرباح المصارف (مليون عملة محلية)	معدل العائد على الأصول (%)	معدل العائد على حقوق المساهمين (%)
2013	167,3	735,1	8,2	63,4	17,90	1,30	157,40	35692,00	2,00	14,60
2014	172 ,5	807,6	8,5	68,2	17,90	1,10	182,90	40079,00	2,00	15,00
2015	167 ,0	920 ,9	8,6	73,2	18,10	1,20	164,40	4242,30	1,80	12,48
2016	165,4	987,3	8,5	74,0	19 ,50	1,40	177,00	40397,50	2,00	12,88
2017	200,2	1047,3	8,5	74,1	20,40	1,60	151,90	48148,20	2,10	13,90
2018	178,0	1075,6	8,3	74,0	20,29	1,95	101,30	50315,00	1,80	11,90
2019	139,9	1153,2	8,2	73,3	19,40	1 ,90	/	38686,00	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، تم الاطلاع في 2023/09/11.

- قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/09/11.

يوضح الجدول الموالي بيانات تتعلق بالشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام 2013-2019، فمن ناحية الشمول المالي يتم قياسه بعدة مؤشرات مثل: عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات المالية لكل 1000 بالغ تبدوا هنا ان النسب ثابتة إلى حد ما على مدى السنوات حيث كان عدد البالغين 167,3 بالغ عام 2013 ليتراجع بشكل طفيف إلى 139,9 فرد بالغ مُقترض في عام 2019 وذلك ناجما عن عوامل متعددة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية او السوق المالية، ونلاحظ زيادة مستمرة في عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات المالية لكل 1000 بالغ على مدى السنوات من 2013 إلى 2019 وهذا ما يشير الى زيادة في الودائع لدى البنوك، ويتباين أيضا عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف شخص بالغ تقريبا النسب ثابتة على مدى السنوات من 2013 الى 2019، أمّا مؤشر عدد ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف شخص بالغ تتحقق هناك زيادة خلال السنوات 2013 الي 2019 مما يظهر تحسين وتوسيع في الوصول الى الخدمات المصرفية.

بالنسبة لمؤشرات كفاءة المنظومة المصرفية نرى أنّ مؤشر كفاءة رأس المال مستقر على مر السنوات 2013 الى 2019 وهي إشارة إيجابية على قوة المؤسسات المصرفية واستعدادها لمواجهة التحديات المالية وتبين نسبة القروض غير منتظمة الى القروض نسبة مستقرة تقريبا خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية عام 2019 أي دون تغير كبير، كما أنّ هناك انخفاض في مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة حيث كانت النسبة 157,40% في عام 2013 وانخفضت إلى 101,30 % في عام 2019 وهو مؤشر إيجابي يشير الى إدارة المخاطر، أما بالنسبة لمؤشر صافي أرباح المصارف نلاحظ تغير في هذا المؤشر على مدى السنوات وهذا يمكن أن يكون ناتجا عن تقلبات في الأوضاع الاقتصادية أو سياسات السوق مما قد يؤثر سلبًا على الكفاءة المالية للمصارف، وعند النظر الى معدل الفائدة على الأصول يتبين أنه مستقر على مدار فترة الدراسة، وهو عامل مهم في تحديد ربحية المصارف، أمّا بخصوص معدل العائد على حقوق المستهلكين نرى تذبذب وعدم استقرار في النسب خلال نفس الفترة.

كما يمكن أن يتمثل الارتباط بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية داخل المملكة هو أن زيادة في عدد الودائع والشمول المالي يمكن أن يعزز كفاءة المنظومة المصرفية ومع ذلك، قد يحدث تقلب في صافي الأرباح ومعدلات الفائدة نتيجة لعوامل أخرى خارجية قد تؤثر على النظام المصرفي.

2. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة

لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة، تمّ التعبير عن المتغير المستقل الشمول المالي بالمؤشرات الآتية:

- عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛
- عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.

في حين تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة كمتغير تابع:

- مؤشر كفاية رأس المال؛
- نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛
- نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛
- صافي أرباح المصارف؛
- معدل العائد على الأصول؛
- معدل العائد على حقوق المساهمين.

يوضّح الجدول الموالي وصف لمؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019):

الجدول (03-36): وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	الشمول المالي				كفاءة المنظومة المصرفية					
	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ	كفاية راس المال (%)	نسبة القروض غير منتظمة إلى اجمالي القروض (%)	نسبة مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير منتظمة (%)	صافي أرباح المصارف (مليون عملة محلية)	معدل الفائدة على الأصول (%)	معدل العائد على حقوق المستهلكين (%)
2013	/	/	12,4	58,8	19,30	7,50	72,30	32918,00	2,01	11,37
2014	471,9	886,4	12,8	61,1	18,10	5,60	69,60	40981,00	1,90	14,50
2015	488,1	884,5	12,8	64,4	18,30	5,00	75,30	37813,00	0,02	0,12
2016	543,1	1008,8	12,4	65,4	18,90	5,10	75,40	35618,00	0,02	0,11
2017	541,6	1063,1	11,3	65,4	18,10	5,30	72,20	38594,00	0,02	0,11
2018	540,5	1082,7	10.7	64,5	17,50	6,50	62,50	45846,00	0,02	0,11
2019	494,2	1082,4	9,5	60,9	18,10	8,10	58,70	20687,00	0,01	0,05

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، تم الاطلاع في 2023/09/12.
- بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion، تم الاطلاع في 2023/09/12.

يوضّح من الجدول أعلاه مختلف المتغيرات التي تتعلق بالشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية المتحدة خلال الفترة الجارية من عام 2013 إلى غاية عام 2019، بخصوص الشمول المالي يتضّح بشكل جليّ أن معظم المؤشرات تظهر تقلبات طفيفة على مدار الفترة، بحيث يزداد عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بمرور السنوات مما يشير الى زيادة في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث ارتفع عدد الأفراد البالغين المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ من

471,9 فرد بالغ في عام 2014، إلى 540,5 فرد بالغ مقترض في عام 2018، ليتراجع هذا العدد قليلا إلى 494,2 فرد بالغ خلال عام 2019، وعلى العكس من ذلك فيما يخص عدد الأفراد المودعين، حيث شهد هذا المؤشر عموما زيادة مستمر ومتتالية خلال الفترة، مما يعكس الوعي والتثقيف المالي للأفراد داخل الإمارات العربية المتحدة، في حين شهد عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ انخفاض متتالي خلال فترة الدراسة، أما مؤشر عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ هنا فالملاحظ أنّ الأرقام التي يعكسها هذا المؤشر مستقرة بشكل عام.

ومن ناحية أخرى تتغير مؤشرات المنظومة المصرفية بشكل ملحوظ، حيث أنّ:

- نسبة كفاية رأس المال، تشهد استقرار نوعي خلال هذه الفترة، حيث يمكن أن يكون هذا مؤشرًا على قوة واستقرار البنوك؛
- نسبة القروض غير منتظمة، نلاحظ تقلب في هذه النسبة، حيث يشير هذا إلى احتمال زيادة المخاطر المالية وقلق من عدم سداد الديون؛
- مخصصات القروض، ارتفاع هذه النسبة يشير إلى احتمالات زيادة في المخاطر المالية والمديونية؛
- صافي أرباح المصارف، يتضح أنّ هناك انخفاض حاد في الأرباح حيث كان يمكن أن يكون هذا نتيجة لزيادة المخاطر؛
- معدل الفائدة على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المستهلكين: تظهر الأرقام تقلبات طفيفة ولكن في السنوات الأخيرة تبدو منخفضة بشكل ملحوظ، حيث تنعكس ربحية الاستثمارات والمخاطر المرتبطة بها.

3. وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر

لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، تمّ الاعتماد على أربع مؤشرات للتعبير عن المتغير المستقل الشمول المالي على النحو الآتي:

- عدد المودعين في البنوك حسب الفئات؛
- عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات؛
- عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك.

في حين تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة كمتغير تابع:

- مؤشر كفاية رأس المال؛
- نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛
- نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛
- صافي أرباح المصارف؛
- معدل العائد على الأصول؛
- معدل العائد على حقوق المساهمين.

يوضّح الجدول الموالي وصف لمؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019):

الجدول (03-37): وصف مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	الشمول المالي				كفاءة المنظومة المصرفية					
	عدد المودعين في البنوك حسب الفئات	عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات	عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية	عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك	كفاية راس المال (%)	نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض (%)	نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة (%)	صافي أرباح المصارف (مليون عملة محلية)	معدل الفائدة على الأصول (%)	معدل العائد على حقوق المستهلكين (%)
2013	11416893	1070840	1418	1155	/	/	/	/	/	/
2014	11462869	953295	1437	1227	13,18	9,93	61,78	361,41	1,99	23,66
2015	12301579	1011353	1469	1286	15,76	9,77	59,93	426,29	1,92	21, 31
2016	11921090	1079570	1488	1341	16,25	12,09	54,62	426,29	1,83	17,79
2017	11048337	1183452	1506	1387	14 ,97	12,96	52,28	437,95	2,05	18,85
2018	11455313	1265503	1525	1421	14,98	12,70	50,12	501,69	2,42	22,41
2019	12178634	1504831	1546	1477	14,29	14,79	46,69	560,76	1,47	13,69

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، تم الاطلاع في 2023/09/11.
- البنك المركزي الجزائري، الاحصائيات، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، تم الاطلاع في 2023/09/11.

يقدم الجدول بيانات حول الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2013-2019)، حيث يبدو ان هناك زيادة في الشمول المالي بما في ذلك المودعين والمقترضين من البنوك على مر السنوات، مما يمكن ان يرتبط بزيادة الوعي المالي والاستخدام الاوسع للخدمات المصرفية، ومع ذلك يتضح ان كفاءة المنظومة المصرفية تظهر بعض التقلبات على سبيل المثال النسب المتعلقة كنسبة

من إجمالي القروض ونسبة مخصصات القروض تبدو متقلبة وهذا يمكن أن يكون مؤشرًا على مستوى المخاطر التي تواجهها البنوك في تلك الفترة.

يمكن أيضًا مراجعة العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية، فزيادة الشمول المالي قد تكون مرتبطة بتحسين كفاءة المنظومة المصرفية، ولكن الزيادة المطردة في كمية القروض غير المنتظمة يمكن أن تكون علامة على التحديات التي تواجه الاستدانة أو أداء القروض داخل البلاد.

ويمكن القول أنّه مع تزايد عدد الوكالات الفرعية للبنوك وزيادة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر، يمكن أن يكون هناك توسيع في نطاق الوصول وبالتالي زيادة الشمول المالي.

المطلب الثالث: دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة)

في إطار الاعتماد على المؤشرات السالفة الذكر الخاصة بالمتغيرين المستقل والتابع تم تحديد طبيعة العلاقة بينهما في كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر خلال الفترة (2013-2019) من خلال اجراء اختبار الارتباط بيرسون، وبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss23.

1. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية

تم اختبار علاقة كل من مؤشرات الشمول المالي مع مؤشرات الكفاءة المصرفية في السعودية لتحديد طبيعة العلاقة خلال الفترة (2013-2019)، والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-38): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2019)

		عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات مالية	عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ	عدد ماكينات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ
كفاية راس المال	Pearson Correlation	,349	,824*	-,083	,732
	Sig. (2-tailed)	,443	,023	,860	,061
	N	7	7	7	7
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	Pearson Correlation	-,126	,842*	-,564	,518
	Sig. (2-tailed)	,788	,018	,187	,234
	N	7	7	7	7
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	Pearson Correlation	,285	-,707	,673	-,338
	Sig. (2-tailed)	,536	,076	,097	,458
	N	7	7	7	7
صافي أرباح المصارف	Pearson Correlation	,296	,294	-,414	,049
	Sig. (2-tailed)	,519	,522	,356	,917
	N	7	7	7	7
معدل العائد على الأصول	Pearson Correlation	,598	-,397	,244	-,310
	Sig. (2-tailed)	,156	,378	,598	,498
	N	7	7	7	7
معدل العائد على حقوق المساهمين	Pearson Correlation	,397	-,798*	,148	-,734
	Sig. (2-tailed)	,378	,031	,752	,060
	N	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23، أنظر الملحق (01).

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ما يلي:

– أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (كفاية راس المال) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد ماكينات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ، وعدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (0,732) و(0,824) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد أجهزة الصراف الالي وعدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية أدى ذلك الى زيادة كفاية راس المال؛

– أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ، وعدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (0,518) و(0,842) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية أدى ذلك الى زيادة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛

– أّن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ) بمعاملات ارتباط قدر ب (0,673)، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ أدى ذلك الى زيادة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛

– أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (صافي أرباح المصارف) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الذي كان أكبر من 5%؛

– مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على الأصول) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%؛

– مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على حقوق المساهمين) يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية) بمعاملات ارتباط قدر بـ (–0,792)، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية أدى ذلك الى انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين.

من خلال نتائج الجدول أعلاه الخاصة باختبار علاقة الارتباط بيرسون بين مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع كفاءة المنظومة المصرفية يمكن القول أنه توجد علاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية بالمملكة العربية السعودية.

2. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة

تم اختبار علاقة كل من مؤشرات الشمول المالي مع مؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة لتحديد طبيعة العلاقة خلال الفترة (2013-2019)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (03-39): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)

		عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ
كفاية راس المال	Pearson Correlation	-,319	-,520	,498	-,388
	Sig. (2-tailed)	,486	,231	,255	,390
	N	7	7	7	7
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	Pearson Correlation	-,353	,238	-,641	-,736
	Sig. (2-tailed)	,438	,608	,121	,059
	N	7	7	7	7
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	Pearson Correlation	-,001	-,607	,873*	,285
	Sig. (2-tailed)	,999	,148	,010	,535
	N	7	7	7	7
صافي أرباح المصارف	Pearson Correlation	,318	-,155	,469	,468
	Sig. (2-tailed)	,487	,740	,289	,290
	N	7	7	7	7
معدل العائد على الأصول	Pearson Correlation	-,727	-,702	,490	-,781*
	Sig. (2-tailed)	,064	,079	,264	,038
	N	7	7	7	7
معدل العائد على حقوق المساهمين	Pearson Correlation	-,721	-,695	,502	-,729
	Sig. (2-tailed)	,068	,083	,251	,063
	N	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23، أنظر الملحق (03).

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (كفاية راس المال) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط أكبر من 5%؛
- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الذي كان أكبر من 5%؛
- أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ) بمعاملات ارتباط قدر بـ (0,873)، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص بالغ أدى ذلك الى زيادة نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛
- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (صافي أرباح المصارف) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الذي كان أكبر من 5%؛
- أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على الأصول) يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ) بمعاملات ارتباط قدر بـ (0,781)، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ شخص بالغ أدى ذلك الى انخفاض معدل العائد على الأصول؛
- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على حقوق المساهمين) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%.

من خلال نتائج الجدول أعلاه الخاصة باختبار علاقة الارتباط بيرسون بين مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع كفاءة المنظومة المصرفية يمكن القول إنه توجد علاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية بدولة الإمارات، أي أن تفعيل الشمول المالي بالإمارات أدى الى تحقيق كفاءة المنظومة المصرفية.

3. العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر

تم اختبار علاقة كل من مؤشرات الشمول المالي مع مؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر لتحديد طبيعة العلاقة خلال الفترة (2013-2019)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (03-40): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

		عدد المودعين في البنوك حسب الفئات	عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات	عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية	عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك
كفاية راس المال	Pearson Correlation	,329	-,075	,187	,151
	Sig. (2-tailed)	,525	,888	,722	,775
	N	6	6	6	6
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	Pearson Correlation	-,064	,938**	,931**	,953**
	Sig. (2-tailed)	,904	,006	,007	,003
	N	6	6	6	6
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	Pearson Correlation	,028	-,951**	-,985**	-,993**
	Sig. (2-tailed)	,958	,004	,000	,000
	N	6	6	6	6
صافي أرباح المصارف	Pearson Correlation	,293	,963**	,954**	,944**
	Sig. (2-tailed)	,572	,002	,003	,005
	N	6	6	6	6
معدل الفائدة على الأصول	Pearson Correlation	-,618	-,347	-,164	-,182
	Sig. (2-tailed)	,191	,501	,756	,730
	N	6	6	6	6
معدل العائد على حقوق المستهلكين	Pearson Correlation	-,745	,069	,038	,084
	Sig. (2-tailed)	,089	,897	,943	,874
	N	6	6	6	6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23، أنظر الملحق (02).

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

– مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (كفاية راس المال) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%؛

– ان مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، وعدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ(0,938) و(0,931) و(0,953) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى زيادة نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛

– أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة) يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، و عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (–0,951) و(–0,985) و(0,993–) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى انخفاض نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛

– أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (صافي أرباح المصارف) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (0,963) و(0,954) و(0,944) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى زيادة صافي أرباح المصارف؛

– مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل الفائدة على الأصول) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%؛

– مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على حقوق المساهمين) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%.

من خلال نتائج الجدول أعلاه الخاصة باختبار علاقة الارتباط بيرسون بين مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع كفاءة المنظومة المصرفية يمكن القول أنه توجد علاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية بالجزائر أي أن تفعيل الشمول المالي بالجزائر أدى الى تحقيق كفاءة المنظومة المصرفية.

المطلب الرابع: تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة)

بناءً على النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها في المطلب السابق والناجمة عن قياس علاقة الارتباط بين الشمول المالي بمؤشرات الكفاءة المصرفية في كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر، سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من منظور اقتصادي بحت لإعطاء علاقة الارتباط السابقة جودة ومتانة ترتكز وهذا في ضوء نتائج تم التوصل اليها من خلال الدراسات العلمية التجريبية التي خاضت في هذا الحقل.

1. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار مدى قدرة الشمول المالي على الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في عينة من الدول العربية في ظل الاقتصاد الرقمي، وقبل التطرق لتحليل ومناقشة النتائج الإحصائية المتوصل إليها بعد دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية من الناحية الاقتصادية، ارتئينا أولًا من خلال الشكل الآتي تقديم نظرة عامة عن التغيرات الحاصلة في مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع الكفاءة المصرفية:

الشكل (03-07): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية للفترة (2013-2019)

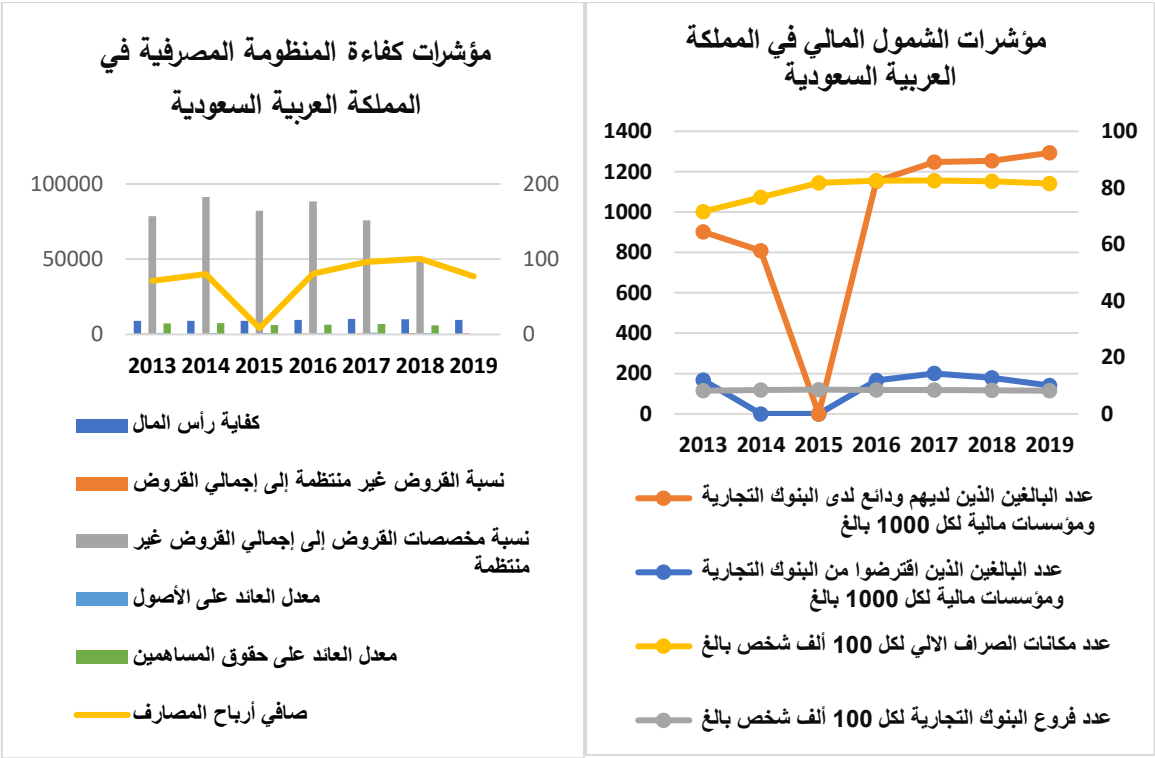

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (03-35).

نلاحظ من الشكل أن مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية في عمومها شهدت تطورا ملحوظا رغم تذبذب قيمها في بعض فترات الدراسة، حيث بلغ مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص 71,46 في عام 2019 مكينة بعدما كان 63,4 مكينة في عام 2013، وبدوره انتقل عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ الى مقدار 1153,2 خلال عام 2019 بعدما كان يتراوح في 735,1 في عام 2013، إلاّ أنه شهد مؤشر عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ انخفاض بمقدار 27,4 خلال الفترة (2016-2019)، أمّا بنسبة لمؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف شخص بالغ فقد حافظ في عام 2019 على نفس القيمة المسجلة في عام 2013 (8,2)، بالرغم من التغيرات الحاصلة فيه في بقية السنوات.

يتبين من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية أن أدائها كان في المستوى المطلوب حيث شهدت معظم هذه المؤشرات تطور خلال هذه الفترة، وبالعودة إلى النتائج الإحصائية

التي أسفرت عنها علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية، نجد وجود ارتباط وعلاقة طردية قوية بين الشمول المالي وجل مؤشرات الكفاءة المصرفية (باستثناء مؤشر واحد ارتبط عكسيا بالشمول المالي، ومؤشران آخرين لم يرتبطان بتاتًا بالشمول المالي)، حيث أنّ الزيادة في مستوى الشمول المالي سوف تنعكس بصورة إيجابية على مؤشرات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي السعودي، أي أنّ الشمول المالي بات حافزا لتقديم باقة متنوعة من السلع والخدمات المصرفية للآسر والمشروعات فضلا على المساهمة في استقرار والوصول الى صلابة مؤشرات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية ويتأكد هذا الانعكاس من خلال استقراء المؤشرات المتعلقة بالكفاءة المصرفية في الاقتصاد السعودي. حيث قدر متوسط قيمة مؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة الممتدة 2013-2019 بنسبة 19,07%، بدوره بلغت نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض 1,90% كأكبر قيمة سنة 2019 و1,30% كأصغر قيمة عام 2013، كما بلغ مؤشر صافي الأرباح على المصارف 36794,28 مليون ريال سعودي في عام 2013 و38686 مليون ريال سعودي في عام 2019. في حين بلغ أيضًا متوسط كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين طيلة هذه الفترة على التوالي 1,95% و13,46%.

وعند العودة إلى نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية نلاحظ أنّ الزيادة في كل من عدد ماكينات الصراف الآلي وحجم الودائع تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال للمصارف التجارية السعودية، اقتصاديًا، وكما هو معلوم فإن كفاية رأس المال تعني مقدار رأس المال الذي ينبغي على المصارف التجارية الاحتفاظ به بناءً على توصيات البنك المركزي، لذلك فإن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي تعني سهولة وصول الأفراد لمختلف الخدمات المصرفية بشكل أكثر فاعلية وسهولة، ممّا يعزز من مستويات الشمول المالي، حيث يتجسد هذا من خلال زيادة عدد الحسابات البنكية والمصرفية وحجم المعاملات والتحويلات المالية، ممّا يؤدي إلى زيادة حجم الأموال المتداولة في النظام المصرفي السعودي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية للبنوك ممّا يرفع من مستويات رأسمالها ويعزز من كفايتها.

أمّا بالنسبة للعلاقة الإيجابية بين حجم الودائع ومؤشر كفاية رأس المال داخل المملكة العربية السعودية، يمكن القول في البداية أنّ الزيادة في مؤشر حجم الودائع دليل على زيادة الثقة بين الأفراد والمؤسسات وبين النظام المصرفي السعودي، وبالتالي فإن زيادة حجم الودائع لدى البنوك السعودية تعزز

القدرة التمويلية للبنوك وتزيد من حجم الأموال الموجهة للإقراض والاستثمار، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز قاعدة رأس المال المصارف التجارية السعودية.

وعند النظر في نتائج الدراسة يتبين وجود علاقة ارتباط إيجابية أيضًا بين مؤشري عدد ماكينات الصراف الآلي وحجم الودائع وبين مؤشر كفاية رأس المال، فكما سبق وذكرنا فإن زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي يسهل على الأفراد الوصول إلى الخدمات المصرفية وسحب أموالهم بشكل أسرع وأسهل، ممّا يشجع على زيادة النشاط المالي والتداول النقدي داخل النظام المصرفي السعودي، كما أنّ زيادة حجم الودائع يرفع من قدرة البنوك على منح المزيد من القروض، وبالتالي، فإن الزيادة في نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض ناتجة عن توسيع نطاق الشمول المالي، وبعبارة أخرى فإن توسع نطاق الشمول المالي من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية وزيادة حجم الودائع داخل المملكة أدى إلى زيادة النشاط المصرفي، هذا الأخير ساهم في تحفيز الطلب الإجمالي على القروض، ممّا أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة أو الغير قابلة للسداد في المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من أنّ زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي وحجم الودائع ساهما في زيادة نسبة القروض غير المنتظمة، إلّا أنّه يمكن القول أنّ المنظومة المصرفية السعودية ككل تمكنت من مواجهة هذا الإشكال عن طريق توسيع نطاق الشمول المالي، حيث أنّ زيادة عدد الفروع البنكية داخل المملكة ساهمت في زيادة نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من منطلق أن زيادة عدد الفروع البنكية داخل المملكة ساهم في زيادة مستويات فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، أي زيادة درجة تحوط البنوك لمواجهة خسائر الائتمان، وبالتالي خلق المزيد من المخصصات المقتطعة من الأرباح لمواجهة الحالات المرتفعة لعدم سداد القروض.

وفيما يخص معدل العائد على المساهمين، توصلت الدراسة إلى أنّ هذا المؤشر يتأثر بصورة عكسية عن كل زيادة حاصلة في عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية السعودية، ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من نواحي عدّة أبرزها أنّ زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية السعودية، سيخلق المزيد من الأموال الموجهة للإقراض، حيث يمكن توجيهها للاستثمار بطرق عدة، وبالتالي يمكن أن يكون هذا التوجيه نحو الاستثمارات ذات العائد المنخفض (على سبيل المثال القروض الاستهلاكية)، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن ينجم عن توفر الأموال داخل النظام المصرفي السعودي بفعل زيادة حجم الودائع انخفاض في أسعار الفائدة (زيادة العرض

الإقراضي)، فإذا كانت البنوك السعودية تقدم قروضًا بفائدة أقل، فإن معدل العائد على حقوق المستهلكين سينخفض بصورة حتمية.

في حين أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية، عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي وبين صافي أرباح المصارف التجارية كمؤشر للكفاءة المصرفية، حيث لا يتأثر هذا الأخير بالتغيرات التي تحدث في مستويات الشمول المالي، كما أظهرت الدراسة أيضًا عدم وجود ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل الفائدة على الأصول، حيث لا يعتمد هذا الأخير بشكل كبير على مؤشرات الشمول المالي، وقد يكون هذا نتيجة لظروف سوق الفائدة العالمية أو استراتيجيات السياسة المصرفية المحلية السعودية.

عموما عرفت معظم مؤشرات الكفاءة المصرفية للاقتصاد السعودي تطورا ملحوظا، نظير التطور في مستويات الشمول المالي، حيث أن هذا الوضع ولد لنا تفاعلا بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في شكل علاقة ترابطية متكاملة العناصر تأخذ بعين الاعتبار تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل كل الفوارق الاجتماعية بشكل خاص مثل الفقر وبالتالي، ونجد ان الوضع مقيد بارتباط معقد ولاكن يمكن استيعابه وتفكيكه وفق ما يسمى بـ"I–SIP MATRIX" الذي يبين الارتباط ذو الوجه الواسع بين الشمول المالي والمتغيرات المالية والمصرفية.

كما نجد أنّ[1]: هذه النتائج تتأكد من خلال دراسة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الصادرة عن أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وصندوق النقد العربي "بعنوان العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي" التي تأكد التآزر بين الشمول المالي بأهداف "I–SIP MATRIX "

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية، والجدول الموالي يوضّح ذلك:

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 17–20.

الجدول رقم (03-41): اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل (الشمول المالي)	المتغير التابع (الكفاءة المصرفية)	النتيجة المتوصل إليها	اختبار الفرضيات
- مؤشر عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ؛ - مؤشر عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية لكل 1000 بالغ؛ - مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ؛ - مؤشر عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ.	مؤشر كفاية رأس المال	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى زيادة كفاية رأس المال.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية رأس المال كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.
	مؤشر نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى زيادة نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.
	مؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.
	مؤشر صافي أرباح المصارف	لا يرتبط الشمول المالي بصافي أرباح المصارف.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وصافي أرباح المصارف كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.
	مؤشر معدل العائد على الأصول	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على الأصول.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.
	مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على حقوق المساهمين.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

2. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة

قبل التطرق لتحليل ومناقشة النتائج الإحصائية المتوصل إليها بعد دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول والكفاءة المصرفية في الجزائر من الناحية الاقتصادية، ارتئينا أولًا من خلال الشكل الآتي تقديم نظرة عامة عن التغيرات الحاصلة في مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع الكفاءة المصرفية:

الشكل (03-08): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الامارات العربية المتحدة للفترة (2013-2019)

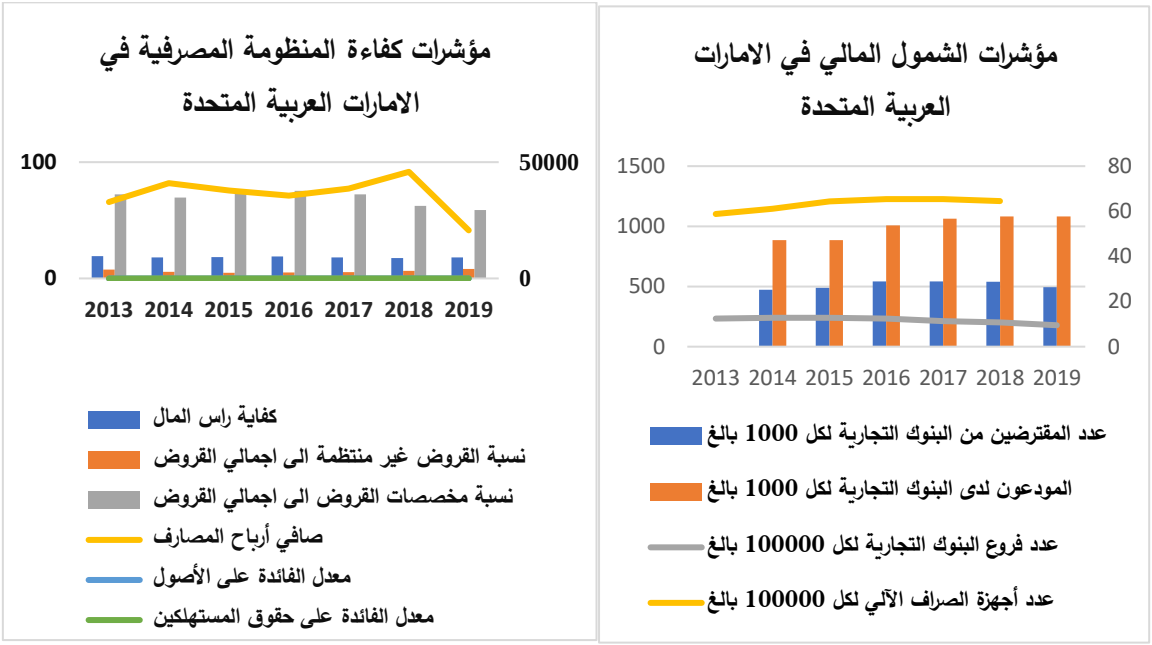

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (03-36).

نلاحظ من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في الامارات العربية المتحدة أن أدائها كان معتبرا هذا ما يوحي بإمكانية جدوى الشمول المالي داخل هذا البلد، حيث ارتفع عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ من 471,9 مقترض في عام 2014 إلى 494,2 مقترض في عام 2019، وهو ما انطبق أيضًا على كل من عدد المودعون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ أين بلغ 886,4 مودع في عام في عام 2014 و1082,4 مودع في عام 2019 وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، حيث ارتفع

هذا الأخير من 58,8 جهاز في عام 2013 إلى 60,9 جهاز في عام 2019، في حين بلغ متوسط عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ لذات الفترة 11,7 فرع بنكي.

إنّ الأرقام المذكورة سلفًا دليل على سهولة الوصول لمختلف الخدمات المصرفية وتقديم أفضلها داخل الإمارات العربية المتحدة ممّا يعزز بالتالي من مستويات الشمول المالي لها، ليتباذر بعد ذلك إلى أذهانا أنّ بلوغ هذه المستويات سيعمل بدوره حتمًا على تغذية النظام المصرفي ويرفع من مستوياته هو الآخر، ولكن عند القراءة في الأرقام التي يوضحها الجدول أعلاه والتي تخص جانب مؤشرات الكفاءة المصرفية نجد أنه وفي ظل الارتفاع الذي شهدته مؤشرات الشمول المالي فإن معظم مؤشرات الكفاءة المصرفية سجلت تراجع طيلة هذه الفترة، حيث تراجع مؤشر كفاية رأس المال من 19,30% في عام 2013 إلى 18,10% في عام 2019، كما تراجعت نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة هي الأخرى من 72,30% في عام 2013 إلى 58,70% في عام 2019، أمّا بالنسبة لمؤشر صافي الأرباح على المصارف بلغ 20687,00 مليون درهم اماراتي في عام 2019 بعدما كان 32918,00 مليون في عام 2013، وشهد معدل الفائدة على الأصول انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة من 2,01% إلى 0,01%، وبدوره بلغ العائد على حقوق المستهلكين عام 2014 14,50% وأخذ يتناقص حتى وصل إلى 0,05% في عام 2019.

يمكن القول أنّ مؤشرات الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة سارت عكس اتجاه مؤشرات الشمول المالي، كما نجد أنّ هذا الاستنتاج غير بعيد عن ما تمّ التوصل إليه من الناحية الإحصائية عند دراسة علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين، فباستثناء نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة التي ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشرات الشمول المالي، أثبتت نتائج الدراسة الإحصائية أنّ العلاقة بين الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول هي علاقة سلبية وأنّ باقي مؤشرات الكفاءة المصرفية ككفاية رأس المال، نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض، صافي أرباح المصارف ومعدل العائد على حقوق المساهمين، لا ترتبط إطلاقًا بالشمول المالي.

اقتصاديًا، يمكن القول أنّ وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشر الشمول المالي المتمثل في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ ومؤشر الكفاءة المصرفية المتمثل في نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة، دليل على أنّ زيادة عدد فروع البنوك التجارية يؤدي إلى زيادة نسبة القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة، وهي نفس النتيجة التي تمّ التوصل إليها في المملكة العربية السعودية،

أي أنّ زيادة عدد الفروع البنكية داخل الإمارات العربية المتحدة يعكس مدى توسع الشبكة البنكية في البلاد، حيث يمثل هذا التوسع بطبيعة الحال جزء من الجهود والسياسات الرامية لتعزيز الشمول المالي، وبالتالي فإن زيادة عدد الفروع البنكية سيرفع في هذه الحالة من مستويات فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، أي زيادة درجة تحوط البنوك التجارية الإمارتية لمواجهة خسائر القروض، وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها، مما ينجم عنه مزيد من المخصصات التي يتم اقتطاعها من الأرباح لمواجهة الحالات المرتفعة لعدم سداد القروض.

كما توصلت الدراسة أيضًا إلى وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي المعبّر عنه بعدد عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ والكفاءة المصرفية ممثلةً في مؤشر معدل العائد على الأصول، حيث أنّ الزيادة في عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ في الإمارات العربية المتحدة تؤدي إلى تراجع معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية، ويمكن تفسير هذه النتيجة من منظورين، المنظور الأول يتمثل في أنّ زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي دليل على توسيع نطاق الخدمات المصرفية في دولة الإمارات، ممّا يعني زيادة إمكانية وصول كافة الأفراد والمواطنين لتلك الخدمات، ومع ذلك، قد يُرافق هذا التوسع في الخدمات زيادة في التكاليف التشغيلية للمصارف بسبب الاستثمار في البنية التحتية، أي عدم قدرتها على تحقيق كفاءة عالية في إدارة التكاليف، ممّا ينجم عنه تراجع في معدل العائد على الأصول، أمّا المنظور الثاني، فيمكن القول من خلاله، أنّ زيادة أجهزة الصراف الآلي، تؤدي إلى زيادة التنافس بين المؤسسات المصرفية لجذب عملاء جدد وتحسين خدماتها، ممّا يؤدي إلى تقليل هوامش الربح للمصارف للحفاظ على جاذبية الخدمات وتلبية توقعات العملاء، وبالتالي فإن تقليل الهوامش يمكن أن ينعكس سلبًا على معدل العائد على الأصول، خاصة إذا لم يتمكن المصرف من زيادة حجم الأعمال بما يكفي لتعويض تلك الهوامش المتناقصة.

في حين أثبتت الدراسة عدم وجود ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ) وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية (كفاية راس المال، نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض، صافي أرباح المصارف، معدل العائد على حقوق المساهمين)، أي أنّ التغيرات الحاصلة في مؤشرات الكفاءة المصرفية المذكورة سلفًا سواء بالزيادة أو النقصان تستند لعوامل أخرى بعيدة عن التغيرات الحاصلة في مؤشرات الشمول المالي.

وعليه تشير النتائج المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يؤثر سواء إيجابًا أو سلبًا على بعض جوانب الكفاءة المصرفية كنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة ومعدل العائد على الأصول، وقد لا يؤثر بتاتًا عندما يتعلق الأمر بمؤشرات أخرى ككفاية رأس المال، نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، صافي أرباح المصارف ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

كما أن النتائج السابقة التي توصلنا اليها في تحليلنا تتقارب في جزء معين مع ما كشفته نتائج دراسة: " the influence of financial inclusion banks performance and risk: new evidence from MENAP"، والتي أبانت عن زيادة الكفاءة المصرفية وتحليل المخاطر، وهذا عند دراستها لتحليل الشمول المالي على أداء البنوك[1].

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة، والجدول الموالي يوضّح ذلك:

[1] Fadi Shihadeh, The influence of financial inclusion on banks' performance and risk: new evidence from MENAP, Journal of Banks and Bank Systems, Vol 15, No 01, 2022, P P 68-69.

الجدول رقم (03-42): اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة

المتغير المستقل (الشمول المالي)	المتغير التابع (الكفاءة المصرفية)	النتيجة المتوصل إليها	اختبار الفرضيات
- مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛ - مؤشر عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛ - مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ؛ - مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.	مؤشر كفاية رأس المال	لا يرتبط الشمول المالي بكفاية رأس المال.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية رأس المال كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى زيادة نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى انخفاض نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر صافي أرباح المصارف	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى زيادة صافي أرباح المصارف.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وصافي أرباح المصارف كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر معدل العائد على الأصول	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على الأصول.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على حقوق المساهمين.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة.

3. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر

قبل التطرق لتحليل ومناقشة النتائج الإحصائية المتوصل إليها بعد دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول والكفاءة المصرفية في الجزائر من الناحية الاقتصادية، ارتئينا أولًا من خلال الشكل الآتي تقديم نظرة عامة عن التغيرات الحاصلة في مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع الكفاءة المصرفية:

الشكل (03-09): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر للفترة (2013-2019)

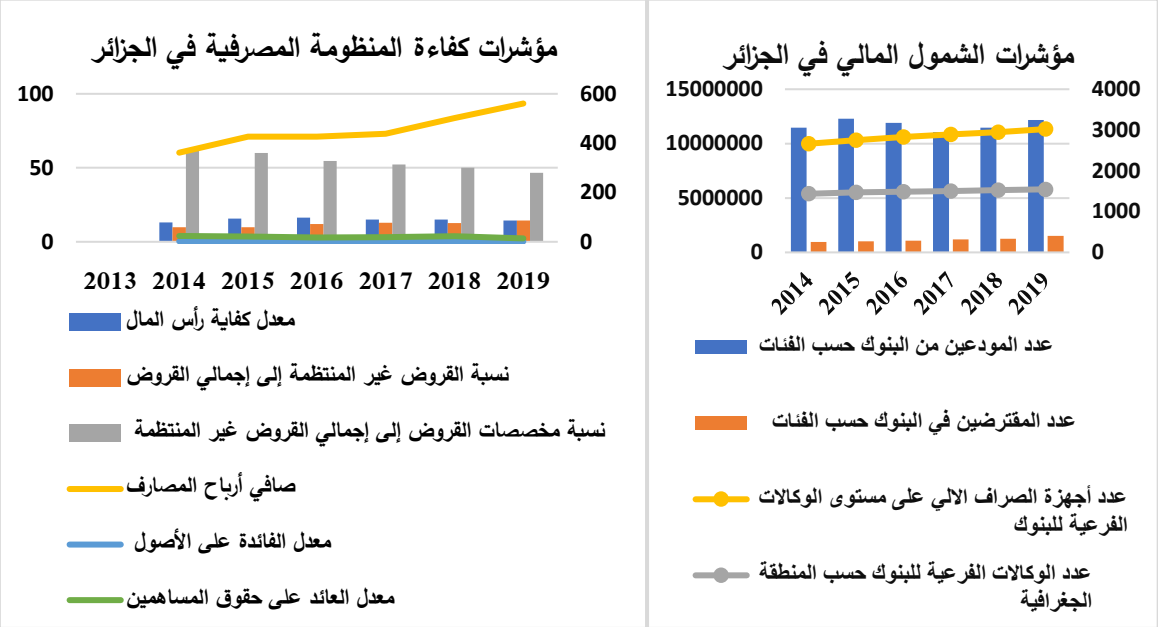

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (03-37)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2013-2019)، حيث سجل مؤشر عدد المودعين من البنوك حسب الفئات ارتفاعا محسوما من 11416893 مودع سنة 2013 إلى 12178634 مودع سنة 2019، كما انتقل مؤشر عدد المقترضين من البنوك من 1070840 مقترض عام 2013 إلى 1504831 مقترض في عام 2019، في حين شهد مؤشر عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية ارتفاع طفيف حيث انتقل من 1418 وكالة في عام 2013 إلى 1546 وكالة في عام 2019، ونفس الأمر ينطبق على معدل أجهزة الصراف الآلي في الجزائر حيث أنه في عام 2013 كان 1155 جهاز وزاد في السنوات الموالية حتى بلغ 1477 جهاز في سنة 2019، ويمكن القول أنّ الحكومة الجزائرية تبدي اهتماما بالغا بتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع

إلى الخدمات مصرفية متنوعة وسهلة، وأنّ الأداء الحسن لمؤشرات الشمول المالي السابقة سيولد تأثيرات تمس مؤشرات الكفاءة المصرفية ولو بشكل نسبي، وهو ما توصلت إليه الدراسة بالفعل بعد اختبار العلاقة بين المتغيرين، كما أنّ الشكل أعلاه يوضح أيضًا التطور الحسن الذي شهدته مؤشرات كفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر والذي تزامن مع التطورات في مؤشرات الشمول المالي، حيث قدّر معدل مؤشر كفاية رأس المال 13,18% في عام 2013 ليرتفع في عام 2019 إلى 14,29%، كما تراوحت نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض 14,79% كأكبر قيمة عام 2019 و9,93% كأصغر قيمة في سنة 2014، أمّا معدل نسبة مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة فقد بلغ 54,23% خلال فترة الدراسة، كما بلغ صافي أرباح المصارف 560,76 مليون دينار جزائري في عام 2019 مقارنة بعام 2014 أين بلغ 361,41 مليون دينار، في حين ارتفع معدل الفائدة على الأصول من 1,99% خلال عام 2014 إلى 2,42% في عام 2018 بـ 1,47%، في حين بلغ متوسط مؤشر العائد على حقوق المستهلكين ب 19,61% لذات الفترة.

وعند التفصيل في النتائج المتوصل إليها بعد دراسة العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، نجد أنّ الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طردية قوية بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشر نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض ومؤشر صافي أرباح المصارف، وعلاقة عكسية قوية بين الشمول المالي وبين نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة، في حين لا توجد علاقة بين الشمول المالي وبين كل من مؤشر كفاية رأس المال، معدل الفائدة على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

من الناحية الاقتصادية، يمكن القول أنّ الزيادة المستمرة في كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر ستعمل بطبيعة الحال على تعزيز مستويات الشمول المالي داخل الجزائر من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتسهيل عمليات السحب والإيداع، ممّا يرفع من فرص الحصول على الائتمان، وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان في هذه الحالة، وفي ظل هذه الزيادة نتيجة للشمول المالي، توسعت المصارف الجزائرية في منحها للائتمان بطريقة لا توازن بين الزيادة في الائتمان وضمان الجودة والسلامية المالية لها، فزيادة الطلب على الائتمان وحصول مختلف الفئات والأفراد عليه، يمكن أن يقابله تغيرات عدة تؤثر على مستويات الإقراض والسداد، كالتغيرات في أسعار الفائدة (ارتفاعها مثلًا)، أو تغيرات في الأوضاع الاقتصادية العامة والتي من شأنها أن تمنع المقترضين من

الوفاء بالتزاماتهم في آجالها المستحقة، مما ينجم عنه ارتفاع في نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.

وبمأن الزيادة في مستويات الشمول المالي من خلال المؤشرات المذكورة سلفًا ساهمت في ارتفاع نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض، فمن الطبيعي أنّ البنوك في هذه الحالة ستخصص مبالغ تمكنها من تغطية جزء معين من القروض غير قابلة للسداد، وعند العودة إلى نتائج الدراسة نلاحظ أنّ هذا الأمر لم يتحقق حيث أن الزيادة في مستويات الشمول المالي من خلال زيادة كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي، أدّت إلى انخفاض نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من منطلق، أنه وبالرغم من الزيادة في عدد المقترضين وعدد الفروع البنكية، إلّا أنّ عملية فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة داخل البنوك التجارية لم تكن في المستوى المطلوب مما أدّى إلى انخفاض في نسبة المخصصات الموجهة لتغطية حالات عدم الوفاء التي تواجهها البنوك الجزائرية.

وبخصوص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر الكفاءة المصرفية، المتمثل هذه المرة في صافي أرباح المصارف التجارية، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر صافي أرباح المصارف التجارية في الجزائر، حيث أنّ الزيادة في مستويات مؤشرات الشمول المالي نجم عنها زيادة في أرباح المصارف التجارية، ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديًا على النحو الآتي: ساهمت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر في رفع مستوى النشاط المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية مما انعكس إيجابًا على صافي أرباح المصارف التجارية الجزائرية، فزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية عملت على تعزيز الفرص التجارية والعمليات المالية للبنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي سمح لها من تحسين أداءها المالي وجعلها أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح.

أمّا بخصوص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية المتمثلة في مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر معدل الفائدة على الأصول، مؤشر معدل العائد على حقوق المستهلكين، فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بعوامل ومحددات بعيدة عن التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

نجد النتائج المتوصل إليها تتأكد فعليا من خلال ما توصل إليه الباحثان مطاير سامية، شكري سيدي محمد، الذي بحث في دوره قياس الشمول المالي على مؤشرات الكفاءة البنوك في الجزائر: بان الشمول المالي يؤثر إيجابيا على درجات الكفاءة البنكية الكلية خلال فترة الدراسة (2022) من خلال مساهمته في خفض تكاليف العمليات وزيادة أصول البنوك ما يعني ان عمليات الشمول المالي لها دور وعلاقة وطيدة لمؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر[1].

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، والجدول الموالي يوضّح ذلك:

[1] مطاير سامية، شكوري سيدي محمد، أثر الشمول المالي على كفاءة البنوك في الجزائر باستعمال نموذج DEA وتحليل Panel Tobit خلال الفترة 2012-2019، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 124-126.

الجدول رقم (03-43): اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر

المتغير المستقل (الشمول المالي)	المتغير التابع (الكفاءة المصرفية)	النتيجة المتوصل إليها	اختبار الفرضيات
- مؤشر عدد المودعين في البنوك حسب الفئات؛ - مؤشر عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات؛ - مؤشر عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية؛ - مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك.	مؤشر كفاية رأس المال	لا يرتبط الشمول المالي بكفاية رأس المال.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية رأس المال كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض	لا يرتبط الشمول المالي بنسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.
	مؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة كمؤشر للكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.
	مؤشر صافي أرباح المصارف	لا يرتبط الشمول المالي بصافي أرباح المصارف.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وصافي أرباح المصارف كمؤشر للكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.
	مؤشر معدل العائد على الأصول	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول كمؤشر للكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.
	مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على حقوق المساهمين.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشر للكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة

إن الشمول المالي والكفاءة المصرفية عمليان مترابطان وغالبا ما يكمل كل منهما الاخر نظرا لما يوفره الشمول المالي من البيانات والابتكار، خفض التكاليف، التكنولوجيا، النمو الاقتصادي، وصول الخدمات الى الفئة المحرومة، لتكون هذه المتغيرات عبارة عن حلقة الوصل التي في خضمها تنشأ العلاقة الوطيدة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية.

وأتت دراستنا في هذا الفصل الموسوم بدراسة تحليلية احصائية لواقع كفاءة المصارف العربية في ظل التوجه إلى الشمول المالي والاقتصاد الرقمي لتبحث وتكشف عن هذه العلاقة، استُهلت بمبحث أول معنون بـ: عمليات انتقال الشمول المالي في ظل الاقتصاد الرقمي بالدول العربية، تناولنا من خلاله فيه الجهود والسياسات المبذولة من الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى واقع الشمول المالي في هذه الدول من خلال استعراض مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الشمول المالي، لنتناول بعدها تجارب كل من المملكة العربية السعودية، تجربة الامارات العربية المتحدة الجزائر في دعم الشمول المالي ضمن المبحث الثاني، أمّا المبحث الثالث فقمنا من خلاله بقياس وتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية، انطلاقًا من استعراض واقع المنظومة المصرفية في الدول العربية، لنتطرق بعدها الى وصف متغيرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، الإمارات العربية المتحدة) لنقوم بعدها بقياس علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية (حالة المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة والجزائر) وتحليل النتائج المتوصل إليها من منظور اقتصادي.

وفي نهاية المطاف، أفضت النتائج الى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في مستويات معنية، إذ من الممكن أن يؤدي تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي إلى ممارسات مصرفية أكثر كفاءة، في حين يمكن للممارسات المصرفية الفعالة بدورها أن تسهل زيادة الشمول المالي، ويعد هذا التعزيز المتبادل عنصرا أساسيا في بناء نظام مالي أكثر قوة وشمولا.

خاتمة

خاتمة

يعتبر دراسة موضوع دور الشمول المالي في رفع من كفاءة المنظومة في ضل الاقتصاد الرقمي أحد المواضيع التي لم تنل حظها من الدراسات بشكل معمق يكفل كيفية مراحل بناء انتقال مفهوم الشمول المالي التقليدي الى مفهومه الرقمي، ما يمكن احداث تأثيرات على مؤشرات الكفاءة المصرفية، ومعرفة كيفية تسريع الشمول المالي لأداء المنظومة المصرفية معبرا عنها بمستويات مختلفة.

ان الكلام السابق يميط اللثام عن مزايا التي يقدمها الشمول المالي لصالح المنظومة المصرفية من خلال تمكين وصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية والمصرفية الى قطاع الاسر والشركات، فضلا على استعماله في نفس الدائرة السابقة كاستراتيجية مالية تعتمد عليها الحكومات في تعزيز مستويات الكفاءة المصرفية خصوصا وتوطيد الاستقرار المالي بشكل عام، كما ان لمبادرات الشمول المالي من جهة نظر أخرى قد اخذت حيزا أوسع من وهذا في ضل التنامي الهائل لمفهوم التقنية المالية، اذ أصبح الشمول المالي عبرها يتيح استخدام كل الخدمات والمنتجات المصرفية بشكل سهل، الامر الذي يسهم اجمالا في كفاءة الخدمة او المنتوج المصرفي المقدم من مختلف الشرائح.

وبالنظر الى حالة النظم المصرفية العربية ومراحل تشكلها نجد ان الشمول المالي قد ظهر مؤخرا وبمراحل متأخرة، نظرا لمجموعة من العوامل المتعلقة أساسا بطبيعة وهيكل الاقتصاديات العربية والضعف المتفاوت في أنظمتها المالية والمصرفية، لا شك ان هذه العوامل قد ساهمت بشكل او بأخر في تسريع وتيرة عمليات الشمول المالي داخل هذه الدول، رغم تباين أداء مؤشرات أجهزتها المصرفية من بلد الى اخر، لاكن الأكيد ان هذه الدول لم تبقى مكتوفة الايدي امام هذا الضعف بل باشرت حتمية الانتقال من الشمول المالي بترسانة من الإصلاحات متبوعة بأوامر وتعليمات خاصتها السلطات النقدية والمالية المشرفة على تنفيذ عمليات الشمول المالي التي تتيح العديد من المزايا ليس فقط بالمنظومة المصرفية ولا الاقتصاد ككل بل يتعدى الامر ذلك ليكون لها إيقاع على الجوانب الاجتماعية التي تخص اقتصاد البلد كمحاربة الفقر على سبيل المثال، لذلك سيكون من الضروري تشكل علاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية ما يسمح بإنتاج الاثار والمزايا السابقة، ولهذه الغاية جاءت هذه الدراسة لتحليل ومعرفة علاقة الارتباط بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية العربية في ظل الاقتصاد الرقمي في ثلاث دول مختارة هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر، والتي توصلنا من خلالها لوجود علاقة بين هذين المتغيرين في الدول محل الدراسة في نواحي معينة تراوحت بين علاقة طردية وعلاقة عكسية، وعدم

وجود علاقة بينهما في نواحي أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، نوردها فيما يلي:

النتائج النظرية

من أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري نذكر:

– يتيح الشمول المالي لمختلف شرائح المجتمع خاصة المهمشة منهم إمكانية الوصول لكافة الخدمات المالية والمصرفية، عل غرار الاقتراض، الادخار، التأمين، التحويلات المالية، تسوية المعاملات المالية الكترونيا وغيرها من الخدمات الأخرى؛

– يأخذ الشمول المالي في سبيل تلبيته لمختلف احتياجات شرائح المجتمع عناصر عدة أبرزها: الشفافية والعدالة، السعر، الجودة والوقت؛

– يساهم توسيع نطاق الشمول المالي في خلق وتجميع وتعبئة الموارد المالية المتوفر داخل النظام المالي والمصرفي، وتوجيهها نحو الاستثمارات الفعالة، ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛

– يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم، كما يسعى إلى القضاء على مختلف أشكال الفقر التي تواجه المجتمعات؛

– يساهم الشمول المالي في استقرار النظام المالي وهذا من خلال استخدام القنوات الرسمية في توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية، وكذا ادماج وضم مختلف المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الرسمي؛

– يهدف الشمول المالي بالدرجة الأولى إلى توفير الحماية المالية للعملاء، وتحقيق السلامة والنزاهة الماليين داخل المجتمعات؛

– يستدعي نشر وتوسيع نطاق الشمول المالي توافر العديد من المتطلبات والركائز في مقدمتها البنى التحتية المالي إضافة إلى تمتع المجتمعات بمستوى عال من التثقيف المالي؛

– سنت مجموعة العشرين (G20) بالتعاون مع مختلف الهيئات والمنظمات العالمية مجموعة من المبادئ الخاصة بالشمول المالي في ثلاث قمم متتالية: قمة تورنتو 2010، قمة تشينغدو 2016 وقمة السعودية 2020، تستند عليها الدول والحكومات في سبيل تعزيز مستويات الشمول المالي؛

– يستند قياس الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، مدى استخدامها ومدى جودتها؛

– يعمل الاقتصاد الرقمي على ضم كافة الأنشطة الاقتصادية ضمن سياق الكتروني يعتمد يعتمد بالدرجة الأولى على أحدث وسائل الاتصالات وتقنيات المعلومات؛

– يتسم الاقتصاد الرقمي بخصائص عدة جعلته يختلف عن الاقتصاد التقليدي في جوانب عدّة كالجانب الاقتصادي، جانب الأعمال، جانب الأسواق، جانب المستهلكين وغيرها؛

– يعمل الاقتصاد الرقمي على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز تنمية الاستثمار المحلي في مختلف البلدان المحلي من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمارس هذا الأخير أنشطته في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية تتميز باستخدام الوسائل التقنية وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة الحديثة؛

– تلعب كل من التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، الصيرفة الالكترونية، البورصة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني دورًا محوريًا في قيام الاقتصاد الرقمي داخل البلدان؛

– يعمل النظام المصرفي على تسهيل عملية انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية؛

– يتكون النظام المصرفي في معظم دول العالم من البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة والاستثمارية، إضافة إلى البنوك الإسلامية؛

– في حالة وجود قصور في الأنظمة المصرفية يتعين على الحكومات اتخاذ مجموعة من الإجراءات كتعديل وتحرير أسعار الفائدة، كم يستدعي هذا المرور بمراحل عدة بداية من إعادة تنظيم البنوك العامة مرورًا باستقلال البنك المركزي، التخلص من سياسات القمع المالي واندماج واستحواذ البنوك، وصولًا إلى النقل الجزئي أو الكامل لملكية أو إدارة المؤسسات المصرفية العامة إلى القطاع الخاص؛

– تعتبر البنوك كفؤة من الناحية النظرية إذا ما قامت باستخدام الموارد والوسائل المتاحة لها بطريقة عقلانية ورشيدة؛

– تتأثر الكفاءة المصرفية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فالأولى تشتمل على الجوانب التقنية والموارد المستخدمة من قبل المصارف والسياسات الإدارية والمالية التي تطبقها، في حين تتضمن العوامل الخارجية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة اللوائح والتشريعات الحكومية؛

– يتم الاعتماد على ثلاث أساليب عند تقدير الكفاءة المصرفية هي: أسلوب النسب المالية، أسلوب الأدوات الكمية التي تضم كل من طريقة تحليل مغلف البيانات، طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة التوزيع الحر، طريقة الحد السميك وأسلوب CAMELS؛

– تشتمل طريقة CAMELS على مقومات فنية، مالية وإدارية ممثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، إدارة السيولة والحساسية لمخاطر السوق، حيث يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك من جميع النواحي؛

– تواجه عملية تقدير الكفاءة المصرفية صعوبات في مقدمتها صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية؛

النتائج التطبيقية

تتمثل في النقاط الآتية:

– باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تواجه معظم الدول العربية تحديات عدة في سبيل توسيع نطاق الشمول المالي أبرزها عدم كفاية الأموال وعدم امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية ومصرفية؛

– حققت دول الخليج العربي على غرار الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، مستويات عالية في نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مالية، حيث تجاوزت هذه النسبة حاجز 50% في معظم هذه الدول خلال الفترة (2011–2021)، في حين حققت بقية الدول العربية مستويات متواضعة ومتذبذبة في هذه النسبة؛

– يعد مستوى ادخار الأفراد في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية محتشم، حيث تراوحت نسبة هذا المؤشر في نهاية عام 2021 بين 1,82% في العراق و35,52% في المملكة العربية السعودية، وهذا راجع إلى تغلب ثقافة الاكتناز على تفكير الأفراد البالغين في الدول العربية، وأيضًا غياب ثقتهم في المؤسسات المالية وكذلك غياب التسهيلات والتحفيزات اللازمة التي تشجعهم على الادخار؛

سجلت جل الدول العربية نسبًا منخفضة (دون المتوسط) في عدد الافراد البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية خلال الفترة (2011–2021)، حيث بلغت هذه النسبة أقصاها (46,13%) في عام 2017 وبالضبط في دولة الإمارات؛

– بالرغم من أنّ نسبة الاقتراض شهدت مستويات منخفضة في جل الدول العربية إلّا أن دول الخليج على غرار البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات، سجلت نسب أعلى مقارنة ببقية الدول الأخرى كموريتانيا، مصر، الجزائر، المغرب، حيث شهدت هذه الأخيرة مستويات متدنية، وهذا راجع الى استخدام

التمويل المصرفي في دول الخليج لتلبية الاحتياجات المالية لمختلف الأفراد والمؤسسات، وانخفاض قيود الائتمان في تلك الدول؛

– بلغت كل من السعودية، الإمارات، البحرين والكويت مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي، حيث تجاوزت نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الدفع الالكتروني ونسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون ويستخدمون بطاقات الخصم والائتمان ونسبة الافراد البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت لشراء شيء ما في هذه البلدان حاجز 50% خلال الفترة (2011–2021)، فيما حققت بقية الدول العربية مستويات دون المتوسط في الشمول المالي الرقمي؛

– بالرغم من أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا ترتقي للمستويات العالية التي بلغتها كل من السعودية والإمارات، إلاّ أنّ هذا لا ينفي الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من قبل الفاعلين في هذا المجال والرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي، ويتجسد هذا من خلال التحسن الذي شهدته مختلف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر في السنوات الأخيرة؛

– حققت المنظومة المصرفية العربية تحسن وتطور كبير في أدائها خلال الآونة الأخيرة، ويتجسد هذا التحسن والتطور في إجمالي الودائع لدى المصارف العربية التي ارتفعت من 1,758,385 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 2,412,604.5 مليون في عام 2021، وكذا إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف العربية التي ارتفعت هي الأخرى إلى 2,649,010,2 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بعام 2013 أين كانت 1,679,600 مليون دولار؛

– حافظت معظم الدول العربية على مستويات مرتفعة من معدل كفاية رأس المال خلال الفترة الممتدة (2013–2021)، كما سجلت موريتانيا أعلى معدل خلال هذه الفترة في عام 2016 حيث بلغ 29,5%؛

– تتباين نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة (2013–2021) بين الدول العربية، حيث تحتفظ معظم الدول العربية، بمعدلات منخفضة من هذه النسبة باستثناء ليبيا ولبنان، وهذا راجع إلى العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تحول دون تأدية مختلف شرائح المجتمع لالتزاماتهم المالية في آجالها المستحقة؛

– تتمتع معظم المصارف التجارية العربية بكفاءة تشغيلية عالية من خلال قدرتها على زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع مستمر في صافي أرباحها خلال الفترة الممتدة (2013–2021)؛

– ترتبط الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية من خلال مؤشر كفاية رأس المال بعلاقة طردية قوية مع الشمول المالي ممثلًا في مؤشري عدد ماكينات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ وعدد البالغين الذين لديهم في البنوك التجارية، حيث أنّ الزيادة في هذين المؤشرين تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال، وقد فسر هذا من منطلق أنّ زيادة عدد الحسابات البنكية والمصرفية وحجم الودائع، سيخلق زيادة في حجم الأموال المتداولة في النظام المصرفي السعودي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية للبنوك بالشكل الذي يرفع من مستويات رأسمالها ويعزز من كفايتها؛

– ترتبط نسبة القروض غير منتظمة الى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية بعلاقة طردية قوية مع كل من عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ، وعدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية كمؤشرين للشمول المالي، حيث أنّ الزيادة في عدد مكانات الصراف الآلي وعدد المودعين تؤدي إلى زيادة نسبة القروض غير منتظمة، حيث أنّ سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية وزيادة حجم الودائع داخل المملكة أدى إلى زيادة النشاط المصرفي، ممّا ساهم في تحفيز الطلب الإجمالي على القروض، وبالتالي ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة؛

– ترتبط الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية معبر عنها بنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة بعلاقة طردية قوية مع الشمول المالي ممثلًا في مؤشر عدد البالغين الذين لديهم ودائع في البنوك التجارية، حيث الزيادة في هذا الأخير، تؤدي إلى زيادة مخصصات القروض، وهو ما فُسر من خلال توسيع نطاق الشمول المالي، أي أنّ زيادة عدد الفروع البنكية داخل المملكة ساهم في زيادة مستويات فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، وبالتالي زيادة درجة تحوط البنوك لمواجهة خسائر الائتمان، مما ساهم في خلق المزيد من المخصصات المقتطعة من الأرباح لمواجهة الحالات المرتفعة لعدم سداد القروض؛

– يرتبط معدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشر للكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية بعلاقة عكسية قوية مع الشمول المالي ممثلًا في عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية، حيث أنّ الزيادة في هذا الأخير تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين، وفسّر هذا باعتبار أنّ زيادة حجم الودائع، سيخلق المزيد من الأموال الموجهة للإقراض، حيث يمكن توجيهها للاستثمار بطرق عدة، وبالتالي يمكن أن يكون هذا التوجيه نحو الاستثمارات ذات العائد المنخفض، كما أن توفر الأموال داخل النظام المصرفي بفعل زيادة حجم الودائع سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة، فإذا كانت البنوك السعودية تقدم قروضًا بفائدة أقل، فإن معدل العائد على حقوق المستهلكين سينخفض بصورة حتمية؛

– عدم وجود علاقة ارتباط بين صافي أرباح المصارف ومعدل العائد على الأصول كمؤشرين للكفاءة المصرفية ومؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، حيث يتأثر هذين المؤشرين بعوامل بعيدة عن الشمول المالي؛

– ترتبط الكفاءة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة معبر عنها بنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة بعلاقة طردية قوية مع الشمول المالي ممثلًا في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ، حيث أنّ زيادة عدد الفروع البنكية لكل 100000 بالغ في الإمارات يؤدي إلى زيادة نسبة مخصصات القروض، حيث أنّ توسع الشبكة البنكية سيرفع من مستويات فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، مما ينجم عنه مزيد من المخصصات؛

– وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين الشمول المالي معبّر عنه بعدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ والكفاءة المصرفية ممثلةً في مؤشر معدل العائد على الأصول، حيث أنّ زيادة عدد أجهزة الصراف الالي في الإمارات تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، وفسر هذا باعتبار أن توسيع نطاق الشمول المالي من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، سينجم عنه زيادة في التكاليف التشغيلية للمصارف بسبب الاستثمار في البنية التحتية، أي عدم قدرة المصارف على تحقيق كفاءة عالية في إدارة التكاليف، ممّا يؤدي إلى تراجع في معدل العائد على الأصول؛

– لا توجد علاقة ارتباط بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية الإماراتية، عندما يتم التعبير عن هذه الأخيرة بمعدل كفاية رأس المال، نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض، صافي أرباح المصارف ومعدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أنّ التغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في الدراسة؛

– ترتبط نسبة القروض غير منتظمة الى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر بعلاقة طردية قوية مع مؤشرات الشمول المالي التالية: عدد المقترضين من البنوك، عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي، حيث أن الزيادة في مؤشرات الشمول المالي تساهم في رفع نسبة القروض غير المنتظمة، وقد فسرت هذه العلاقة على أنّ تعزيز مستويات الشمول المالي داخل الجزائر من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتسهيل عمليات السحب والإيداع، رفع من فرص الحصول على الائتمان وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان ممّا أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع نسبة القروض غير منتظمة؛

– وجود علاقة عكسية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ عملية فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة داخل البنوك التجارية لم تكن في المستوى المطلوب مما نجم عنه انخفاض في نسبة المخصصات؛

– وجود علاقة طردية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر صافي أرباح المصارف التجارية في الجزائر، حيث أنّ زيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية عملت على تعزيز الفرص التجارية والعمليات المالية للبنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي سمح لها من تحسين أداءها المالي وجعلها أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح؛

– عدم وجود علاقة ارتباط بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية، عندما يتم التعبير عن هذه الأخيرة بمعدل كفاية رأس المال، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أنّ التغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في الدراسة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، ارتئينا تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل في:

– تعزيز التوعية المالية في البلدان العربية ذات المستويات المنخفضة في الشمول المالي، من خلال تنفيذ حملات توعية مكثفة حول أهمية وفوائد الحسابات المالية والادخار، بالإضافة إلى تنظيم برامج التوعية المالية في المدارس والجامعات لتعزيز الشمول المالي منذ الصغر؛

– تحسين الوصول لمختلف الخدمات المالية من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية والوكالات المالية لتشمل جميع المناطق النائية والريفية في مختلف الدول العربية؛

– تعزيز ثقة الأفراد في المؤسسات المالية والمصرفية، من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية وضمان شفافية العمليات، وتقديم برامج تثقيفية للجمهور حول أمان الاستخدام وحماية المعلومات الشخصية؛

– تحديث وتطوير التشريعات المالية لتوفير بيئة قانونية تشجع على التمويل والاستثمار في الدول العربية؛

– تحسين بيئة الائتمان في الدول العربية، من خلال تنظيم وتوحيد قوانين الائتمان لتحفيز المزيد من المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم خدمات الائتمان، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات التنظيمية لتحسين الثقة في تقديم الائتمان وتحفيز الأفراد المؤسسات على الاقتراض بطريقة مستدامة؛

– الاهتمام بضرورة تفعيل دور مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي (التمويل الأصغر، التمويل التأجيري، التمويل الجماعي... إلخ) في الدول العربية، لقدرتها الفعالة في استقطاب المدخرات ومنح الائتمان للفئات المستبعدة مالياً، وذلك بوضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بينها وبين مؤسسات القطاع المصرفي، لتعزيز قيمة التعاون بينهما سعيًا لتطوير أداء القطاع المالي وتحقيق الشمول والاستقرار الماليين؛

– تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، من خلال تحسين بنية البنوك الرقمية وتقديم خدمات رقمية مبتكرة وسهلة الاستخدام؛

– تعزيز التحول الرقمي في الحكومات والأنظمة المصرفية العربية لتحفيز استخدام التقنيات المالية الحديثة؛

– تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول العربية لتحديد أفضل الممارسات في مجال الشمول المالي، بالإضافة تعزيز التعاون مع الهيئات المالية الدولية للحصول على الدعم الفني والمالي؛

– بالنسبة للجزائر، يتعين على الفاعلين في هذا المجال تكثيف الجهود والمساعي بهدف تعزيز ونشر الشمول المالي بشكل أوسع، والوصول به إلى مستويات عالية من خلال العمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجات وقدرات مختلف الأفراد والمؤسسات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الشمول المالي وفي مقدمتها تجربتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛

– تشجيع البنوك في السعودية على توسيع خدماتها وتقديم حوافز للمواطنين لفتح المزيد من الحسابات البنكية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في توسيع شبكة ماكينات الصراف الآلي لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو ما يؤدي إلى توفير المزيد من السيولة داخل النظام المصرفي، وبالتالي يساهم أكثر في رفع مستويات كفاية رأس مال المصارف؛

– ضمان التوازن بين تعزيز الشمول المالي والحفاظ على كفاءة المنظومة المصرفية السعودية، وهذا من خلال العمل على تحسين سياسات منح الائتمان في ظل توافر الأموال والودائع الناجمة عن توسع نطاق السمول المالي، وهو ما من شأنه أن يعمل على تقليل نسبة القروض غير المنتظمة داخل المملكة؛

– إعادة النظر في سياسية تخصيص القروض التي تنتهجها المصارف السعودية، من خلال توجيه الأموال المتوفرة جراء توسع نطاق الشمول المالي نحو استثمارات ذات العائد المرتفع، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع مستويات معدلات العائد على حقوق المساهمين في المصارف السعودية؛

– تحسين كفاءة إدارة التكاليف في المصارف الإمارتية والتي تنجم عن توسيع نطاق الخدمات المصرفية، حيث يتعين على المصارف تطوير استراتيجيات إدارة التكاليف لتحقيق كفاءة أعلى؛

– استخدام نظم التقييم الائتماني بشكل أكثر فعالية داخل المصارف الجزائرية لتحديد العملاء المؤهلين للحصول على الائتمان؛

– تعزيز عمليات التقييم والرصد المستمر للمخاطر المرتبطة بالقروض داخل المصارف الجزائرية، من خلال تطوير أنظمة إدارة المخاطر لتحسين التنبؤ بالتحديات المحتملة، وهو ما قد يساهم في الرفع من قيمة المخصصات وتغطية أكبر نسبة ممكنة من إجمالي القروض غير منتظمة؛

– في ظل توافر الأموال داخل النظام المصرفي والناجمة عن التوسع في الخدمات المصرفية يتعين على الدول والحكومات تشجيع التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي، من خلال تحفيز العملاء على استخدام الائتمان للاستثمار في مشاريع إنتاجية من شأنها أن تسهم في تحسين الدخل وبالتالي تقليل مخاطر الديون؛

– يتعين على مختلف الدول والحكومات ضبط التوازن بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية، من خلال التزام النظم المالية والمصرفية المحلية بوضع استراتيجيات ترتقي فعليًا بمستويات الشمول المالي دون التأثير سلبًا على الكفاءة المصرفية، ويتجسد هذا في التركيز على التحسين المستمر للعمليات المصرفية واستخدام التكنولوجيا ومختلف التقنيات المالية الرقمية بما يسمح بتحقيق تطور إيجابي في المنظومة المصرفية.

آفاق الدراسة

تفتح الدراسة آفاق عديدة لإجراء المزيد من الأبحاث من بينها:

– دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة عينة من الدول العربية)؛

– دور الشمول المالي الرقمي في تحسين أداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر؛

– تحليل مغلف البيانات كأداة لتقييم كفاءة وفعالية البنوك (دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الجزائرية والبنوك العربية)؛

– واقع الكفاء التشغيلية في المصارف الجزائرية (دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)؛

– أثر الكفاءة المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة مجموعة من الدول).

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2019.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
3. باسم غدير غدير، اقتصاد للمعرفة شعاع للنشر والتوزيع، حلب، سوريا 2010.
4. حسن بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والاسس''، دار الكندي، الأردن 2003.
5. الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02، 2003.
6. خالد احمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي، دار الفكر الجامعي، جامعة الإسكندرية، ط 01، 2019.
7. خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2001.
8. زكريا الدوري، يسرا سامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
9. زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. زكرياء مهران، البنك المركزي في العصور المختلفة، الياقوتة الحمراء للبرمجيات، 2022.
11. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
12. سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، واقع والتحديات، صندوق النقد العربي، العدد 71، 2020.
13. صافي حرب، متطلبات الدمج الناجح، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000.
14. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
15. صلاح الدين الدباغ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
16. صلاح شعير، حروب الذكاء الاصطناعي القادمة، وكالة الصحافة العربية –ناشرون–، مصر، ط 01، 2023.
17. عاطف زيدان، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 2021.

18. عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية، جميع البكة المصرفية، البحرين، 2010.

19. فائق شقير، وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2000.

20. فيصل السعايدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004.

21. محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2007.

22. محمد الفاتح المغربي، النقود والبنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 01، 2018.

23. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993.

24. محمد طاقة، الاقتصاد الرقمي والعالم الافتراضي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.

25. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

26. محمود احمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2020.

27. محمود عياد صلاح، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2020.

28. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014.

29. مصطفي رمزي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط 05، 1985.

30. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

31. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

32. هشام متولي، صندوق النقد الدولي، ترجمة دار طلاس، دمشق، سوريا، 1993.

33. الوليد طلحة، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، العدد 17، ديسمبر 2020.

34. يسرى السامرائي، زكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999.

35. يسرى السامرائي، زكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999.

ب. المقالات والمجلات

1. أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 15، العدد 14، 2022.

2. أحمد عمان، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية –دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010–2015)، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 03، 2019.

3. أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، نادي قضاء مصر، مصر، المجلد 02، العدد 02، 2021.

4. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010–2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2021.

5. إيمان قوال زواوية، تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي، مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2017.

6. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020.

7. حماده السعيد المعصراوي، مؤشر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر 2019.

8. خالد العبيدي، سامية قرارة، علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة المصارف العراقية والجزائرية، مجلة الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، عدد خاص، 2023.

9. خميسي قايدي، قياس كفاءة البنوك التجارية في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات (dea) دراسة تحليلية لعينة من البنوك خلال الفترة (2011–2012)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2011.

10. دراسة أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2021.

11. دراسة فؤاد محمد الخزرجي، أحمد محمد خلف، دور الشمول المالي في تحويل القطاع المصرفي إلى نظام الإدارة الإلكترونية، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، العراق، المجلد 03، العدد 04، أكتوبر 2022.

12. دراسة محمد علي دحمان، نسرين بطيوي، دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004-2017، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2022

13. دراسة نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 11، العدد 10، أفريل 2021.

14. رحماني احمد، تقييم كفاءة القطاعات المصرفية العربية، دراسة تطبيقية على (18) دولة عربية لسنة 2013، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 06، 2018.

15. رشا عودة لفته، سامل عواد حسن، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولًا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، المجلد 11، العدد 01، 2019.

16. زكرياء شعباني، البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

17. زهراء النعيمي، أسماء أحمد، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 18، العدد 57، مارس 2022.

18. سمير عبد الله، وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، 2016.

19. سيد علي بن عبد الرحمن، عبد العزيز، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير تسيير الإدارة الرياضية، مجلة العلوم وممارسات الأنشطة البدنية والرياضية والفنية، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، 2018.

20. سيدة أحمد حسن، قياس كفاء المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 49، العدد 02، 2019.

21. شريف أحمد يحيى، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر المجلد 08، العدد 02، 2017.

22. شفيق الاخرس، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001.

23. شفيق الاخرس، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001.

24. صفاء عبد الجبار المسوي، وآخرون، تحليل آثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة من (1999-2013)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 18، 2016.

25. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 01، السنة 2019.

26. طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني: دراسة قياسية (1979–2004)، رسالة ماجيستر، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.

27. طارق مجذوب إبراهيم، سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير الجهاز المصرفي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العدد 19، 2020.

28. طلال زغبة، أحلام نعيجة قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012–2017)، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2020.

29. عابد شريط، فتيحة بلجيلاني، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري –دراسة قياسية 2008–2005، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 04، 2013.

30. عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة أداء الوكالات البنكية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2018.

31. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، قياس عنصر الإدارة مكتبيا ضمن نظامCAEL ، مجلة المصرفي، العدد 57، بنك السودان المركزي، السودان سبتمبر، 2010.

32. عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيره، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2020.

33. عبد الرزاق حسين، وسن سرحان، قياس وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العراق، المجلد 03، العدد 06، 2022.

34. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 2023.

35. عبد القادر زواتنية، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة –الاقتصاد الرقمي لدولة قطر–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 18، العدد 28، 2022.

36. عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترى (2008–2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 01، العدد 04، 2017.

37. علي عبد الحفيظ الزواوي، ايمان عمر السيرتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية مجلة دراسات الاقتصاد والعمال، المجلد 23، العدد 28، جوان 2017.

38. علياء الزركوشي، منتهى السعدي، التحول إلى الاقتصاد الرقمي في العراق ضرورة حتمية، مجلة كلية الكوت الجامعة، العراق، عدد خاص، 2022.

39. عيسى إسماعيل، بشرى أحمد، أهمية الاقتصاد الرقمي وفاعليته في الاقتصاد العالمي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 17، العدد 56، ديسمبر 2021.

40. عيسى قروش، وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021.

41. غيث أركان عبد الله، تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، العراق، العدد 16، 2019.

42. فاتح ميرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد–19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022.

43. فتحية المبروك علي جاب الله، علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية في ربحية المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للداراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 08، العدد 01، 2018.

44. فتيحة قشار، محمد خيثر، قياس وتحليل الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات "دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2015–2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2023.

45. فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 03، 2020.

46. فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 03، 2020.

47. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020.

48. قروش عيسى، وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021.

49. كبري محمد، منال ناجي، أثر الاقتصاد الرقمي على القياس والافصاح المحاسبي –دراسة نظرية–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، عدد خاص، 2021.

50. لعروسي قرين زهرة، شريط صلاح الدين، أثر تطبيق حكومة الشركات في أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة الحقوق العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2014.

51. لمياء الطحان، وآخرون، علاقة الاقتصاد الرقمي بالصادرات المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 37، العدد 03، 2023.

52. محمد الراعي، وآخرون، قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة جامعة النجاح للأبحاث بالعلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد، 34، العدد 07، 2020.

53. محمد العشماوي، وآخرون، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 44، العدد 01، 2022.

54. محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، قياس وتحليل كفاءة البنوك التجارية العاملة في الجزائر في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات –دراسة مجموعة من البنوك العمومية والخاصة خلال سنة 2019، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.

55. محمد حافظ، استخدام نموذج حد التكلفة العشوائية في قياس كفاءة التكلفة في شركات التأمين على الحياة في السوق المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، مصر، العدد 02، 2022.

56. محمد حسن، الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، مصر، العدد 85.

57. محمد حماد، أثر النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الأداء المالي "دراسة حالة البنك الزراعي السوداني مقارنة من عام 2015–2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019.

58. محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر ... دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ... للسنوات من 2006 وحتى 2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 11، العدد 45، 2015.

59. محمد شامل هباء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية جامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفاية، المجلد 01، العدد 01، المملكة العربية السعودية، جانفي 2007.

60. محمد طرشي، متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018.

61. محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الادارة العامة، المجلد ،88 العدد،28 جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

62. محمد لعناني، عزوز مناصرة، أثر إصدار البنك المرزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2020.

63. محمود هميس المقاطي، النظام القانوني للامتثال المصرفي (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد 53 ج 3.

64. مراد بهلولي، شعبان أعمر سعيد، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة – الإمارات، غانا– أنموذجا، محلة إدارة والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022.

65. نبيل سكر، متى يبدا الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 2 http://www.mafhoum.com/syr/articles/soukkar/index.htm

66. نبيل عبندة، عامر العتوم، أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، الأردن، المجلد 19، العدد 11، 2018.

67. نغم حسين الله، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 02، 2019.

68. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة:و رقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 51، 2019.

69. هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04، العدد 02، 2021.

70. هيفاء مزهر الساعدي، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 32، العدد 01، 2017.

71. وسام شيلي، الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية –الواقع والمتطلبات–، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 24، العدد 02، 2021.

72. ياسر أحمد عبد الرحمن، محمد رجب صديق، تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008–2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، 2023.

ج. المؤتمرات والملتقيات

1. سميرة طالبي، أمام سعد الله، سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الثامن بتقنية التحاضر عن بعد حول: التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص والتحديات) يوم 24-25 نوفمبر 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

2. ليلى عبد الكريم، جمال هداش، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق-، مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي الذي يحمل عنوان "الإدارة في العراق (بين الواقع والمستقبل)"، جامعة كويه، العراق، أيام 2-4 أفريل 2017.

3. ليلى الهاشمي، جمال الجبوري، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق، مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي الأول لجمعية إدارة الأعمال العلمية العراقية، المنعقد في جامعة كويه، يوم 2-2017/5/4، العراق.

4. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، مداخلة ألقيت في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-. http://dspace.mediu.edu.my:8181/xmlui/handle/123456789/85025

5. زبيدة حمسن، سهام بوخلالة، المنافسة بني البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2006.

د. التقارير والنشرات

1. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.

2. الإمارات العربية المتحدة، نظرة شاملة عن دولة الإمارات من حيث النشأة، مراحل التطور بكافة مناحي الحياة، المجلس الوطني للإعلام، 2017.

3. التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات (2013-2021)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports

4. حنين بدر عجور، تقرير G20 Financial Inclusion، 2017.

5. رامي عبيد، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.

6. رامي عبيد، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021.

7. الشمول المالي، إضاءات: نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 07، فيفري 2016.

8. صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومصارف النقد العربية، رقم 77، 2017.

9. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2014.

10. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

11. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

12. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 77، 2017.

13. مبادة الشمول المالي للمنطقة العربية التقرير السنوي 2022، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2022.

14. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وافاق الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018.

هـ. الندوات

1. صلاح الدين الدباغ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.

2. صافي حرب، متطلبات الدمج الناجح، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000.

و. الأطروحات والرسائل

1. ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009.

2. آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2021-2022.

3. حسن مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

4. دراسة فتيحة علالي، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021-2022.

5. زينب نعمة، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013) مع الإشارة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015.

6. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجا تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2016-2017.

7. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013- 2014.

8. نهاد فؤاد الهبيل، قياس الكفاء المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2013.

9. وحيدة جبر، خصخصة المصارف في البلدان العربية: دراسة في تقييم الأداء المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2013.

ز. مواقع الانترنت

1. أطلس بيانات العالم، المتاح على الرابط: https://ar.Knoema.Com/atlas

2. الإمارات الأولى عربياً والـ24 عالمياً في الشمول المالي، مباشر TM، أكتوبر 2023، المتاح على الرابط: https://www.mubasher.info/news/

3. بنك الجزائر، إجمالي المودعين في الحساب الجاري في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/

4. بنك الجزائر، إجمالي المودعين في الخزينة العمومية، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/

5. بنك الجزائر، عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

6. بنك الجزائر، عدد الحسابات المالية النشطة بالدينار الجزائري في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/

7. بنك الجزائر، عدد الحسابات المالية النشطة بالعملة الصعبة في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/

8. بنك الجزائر، عدد المقترضين من البنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/

9. بنك الجزائر، عدد المودعين في البنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/

10. بنك الجزائر، عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

11. بنك الجزائر، عدد الوكالات الفرعية للبنوك في الجزائر، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

12. بنك الجزائر، عدد الوكالات حسب الولايات، المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

13. بيانات بنك الجزائر، عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى المؤسسات البريدية في الجزائر المتاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

14. التخاصية في الأردن، بوصة عمان، 2007، الأردن، المتاح على الرابط: *http://www.ase.com.jo*

15. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، بنك الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص 77-78. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

16. على قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي، المتاح على الرابط: https ://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

17. قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، المتاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a. Books

1. Barbara Casu et al, Introduction to Banking, 3rd edition, Harlow: Pearson Education Ltd, 2022.

2. Coelli Timothy et al, An Introduction to efficiency and productivity analysis, 2nd edition, Springer, United states of america, 2005.

3. Philippe Lorino, Méthodes et Pratiques de la Perfarmance, Edition Dorganisation, Paris, 1998.

b. Articles

1. Anella Faith Lapukeni, Financial inclusion and the impact of ICT : An overiew, American journal of economics, Vol 05, No 05, 2015.

2. David Wheelock, Paul Wilson, Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Banks Do Matter?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, Vol 77, 1995.

3. Filzah Mohamed Othman et al, Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 06, No 03, 2016.

4. Jihen Bousrih, The impact of digitalization on the banking sector : Evicence from fintech countries, Asian economic and financial review, Vol 13, No 04, March 2023.

5. Mais Sha'ban et al, On the relationship bewten financial inclusion and bank performance, Review of banking, finance and monetary economics, Vol 52, No 03, August 2023.

6. Mohamed Abbes, Khadidja Sadi, Construction d'un indice d'inclusion financière pour les pays membres de l'organisation de la coopération islamique (OCI), Revue d'economie et de statistique appliquée, ieure en statistique et en économie appliquée, Algerie, Vol 15, N° 01, 2018.

7. Mohamed Madlool Ali, Digital economy visions and prospects Arab Countries Case Study, Journal of University for pure and Applied Sciences, Vol 28, No (2), 2020.

8. Nader Alber et al, Banking Efficiency : concepts, drivers, Measures, Literature and Conceptual Model, SSRN Electronic Journal, January 2019.

9. Qian Wang et al, The impact of digital finance on financial efficiency, Managerial and decision economics, Vol 41, No 07, October 2020.

10. Quey Jen Yeh, The application of data envelopment analysis in conjunction with financial ratios for bank performance evaluation, Journal of the operational research society, Vol 47, No 08, 1996.

11. Rumana Bukht, Richard Heeks, Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Working Paper Series, Centre for Development Informatics, Global Development Institute, No 68, 2017.

12. Salima Abida, The role of the digital economy in supporting sustainable development –Algeria as a sample–, Journal of Economic Sciences Institute, Vol 25, No 02, 2022.

13. Yusef Yakubi et al, Financial inclusion and digital finance in the arab world: Current status and future priorities, International journal of innovation, Creativity and change, Vol 09, No 03, October 2019.

b. Conference Sessions and Presentations

1. Angela mottaeva et al, Impact of the digital economy development of economic systems, International Scientific and Practical Conference “Development and Modern Problems of Aquaculture”, Vol 381, No E3S Web of Conf, 2023.

2. Ludmila Votintseva et al, Digital transformation of russian banking institutions: assessments and prospects, International scientific conference "Digital transformation on manufacturing, Infrastructure and service", 21–22 November 2018, Saint–Petersburg, Russian Federation.

3. Monique Cohen, Candace Nelson, Financial Literacy: A Step for Clients towards Financial Inclusion, Commissioned Workshop Paper, Global Microcredit Summit, November 14-17, 2011.

4. Rajani Gupte et al, Computation of financial inclusion index for india, The International conference on Eemerging economies - Prospects and challenges (ICEE-2012), 12-13 January 2012, Pune, India, vol 37.

c. Raports

1. Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, Promoting financial inclusion through financial education: OECD/INFE evidence, Policies and practice, Insurance and private pensions, No 34, OECD, 2013.

2. Anju patwardhan and others, Financial Inclusion in the Digital Age, International Finance Corporation, World bank, 2018.

3. Douglas Pearce, Financial inclusion in the middle east and north africa: analysis and roadmap recommendations, World bank, March 2011.

4. Financial Inclusion Action Plan (FIAP), Global partnership for financial inclusion, September 2014.

5. Financial Inclusion Action Plan (FIAP), Global partnership for financial inclusion, September 2014.

6. Global partnership for financial Inclusion, G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion, GPFI, China, 2016.

7. Kramo N'guessan, Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004, P 05.

8. Nils Clotteau, Bsrat Measho, Global panorama on postal financial inclusion 2016, Universal postal union, Switzerland, 2016.

9. Value Creation and Capture: Implications for Developing Countries, Digital Economy Report 2019, United Nations, New York, United States of America, 2019.

d. Web Sites

1. GPFI, About GPFI, https://www.gpfi.org/about-gpfi

2. The World Bank, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020, October 2018, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020 (worldbank.org)

3. United Arab Emirates, The World bank, https://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates

4. Caroline banton, "Efficiency", https://www.investopedia.com/terms/e/efficiency.asp

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2019)

		عدد مكانات الصراف الالي لكل 100 ألف شخص بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ	عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية ومؤسسات مالية	عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية ومؤسسات مالية
كفاية راس المال	Pearson Correlation	,732	-,083	,824*	,349
	Sig. (2-tailed)	,061	,860	,023	,443
	N	7	7	7	7
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	Pearson Correlation	,518	-,564	,842*	-,126
	Sig. (2-tailed)	,234	,187	,018	,788
	N	7	7	7	7
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	Pearson Correlation	-,338	,673	-,707	,285
	Sig. (2-tailed)	,458	,097	,076	,536
	N	7	7	7	7
صافي أرباح المصارف	Pearson Correlation	,049	-,414	,294	,296
	Sig. (2-tailed)	,917	,356	,522	,519
	N	7	7	7	7
معدل الفائدة على الأصول	Pearson Correlation	-,310	,244	-,397	,598
	Sig. (2-tailed)	,498	,598	,378	,156
	N	7	7	7	7
معدل العائد على حقوق المساهمين	Pearson Correlation	-,734	,148	-,798*	,397
	Sig. (2-tailed)	,060	,752	,031	,378
	N	7	7	7	7

المصدر: مخرجات برنامج Spss23.

الملحق رقم (02): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2019)

		عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ	المودعون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	فروع البنوك التجارية لكل 100000بالغ	عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100000 بالغ
كفاية راس المال(%)	Pearson Correlation	-,319	-,520	,498	-,388
	Sig. (2-tailed)	,486	,231	,255	,390
	N	7	7	7	7
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض(%)	Pearson Correlation	-,353	,238	-,641	-,736
	Sig. (2-tailed)	,438	,608	,121	,059
	N	7	7	7	7
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة(%)	Pearson Correlation	-,001	-,607	,873*	,285
	Sig. (2-tailed)	,999	,148	,010	,535
	N	7	7	7	7
صافي أرباح المصارف (مليون عملة محلية)	Pearson Correlation	,318	-,155	,469	,468
	Sig. (2-tailed)	,487	,740	,289	,290
	N	7	7	7	7
معدل الفائدة على الأصول(%)	Pearson Correlation	-,727	-,702	,490	-,781*
	Sig. (2-tailed)	,064	,079	,264	,038
	N	7	7	7	7
معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	Pearson Correlation	-,721	-,695	,502	-,729
	Sig. (2-tailed)	,068	,083	,251	,063
	N	7	7	7	7

المصدر: مخرجات برنامج Spss23.

الملحق رقم (03): العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

		عدد المودعين من البنوك حسب الفئات	عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات	عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية	عدد أجهزة الصراف الالي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك
كفاية راس المال	Pearson Correlation	,329	-,075	,187	,151
	Sig. (2-tailed)	,525	,888	,722	,775
	N	6	6	6	6
نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	Pearson Correlation	-,064	,938**	,931**	,953**
	Sig. (2-tailed)	,904	,006	,007	,003
	N	6	6	6	6
نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	Pearson Correlation	,028	-,951**	-,985**	-,993**
	Sig. (2-tailed)	,958	,004	,000	,000
	N	6	6	6	6
صافي أرباح المصارف	Pearson Correlation	,293	,963**	,954**	,944**
	Sig. (2-tailed)	,572	,002	,003	,005
	N	6	6	6	6
معدل الفائدة على الأصول	Pearson Correlation	-,618	-,347	-,164	-,182
	Sig. (2-tailed)	,191	,501	,756	,730
	N	6	6	6	6
معدل العائد على حقوق المساهمين	Pearson Correlation	-,745	,069	,038	,084
	Sig. (2-tailed)	,089	,897	,943	,874
	N	6	6	6	6

المصدر: مخرجات برنامج Spss23.

تم بحمد الله